خالد محمد خالد

الدِّيمُقراطيّة أبدًا

الناشر
دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

الديمقراطية .. أبداً

خالد محمد خالد

الديمقراطية أبدا

الناشر
دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

ظهرت الطبعة الاولى من الكتاب في فبراير (شباط) ١٩٥٣

الطبعة الرابعة

١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م

الإهـدَاء

للـّه... وَالحـُـرّية

كتب للمؤلف

- الجزء الأول من كما تحدث الرسول
- الجزء الثاني من كما تحدث الرسول
- الجزء الثالث من كما تحدث الرسول
- الجزء الرابع من كما تحدث الرسول
- الجزء الخامس من كما تحدث الرسول
- رجال حول الرسول **مجلد ممتاز**
- خلفاء الرسول **مجلد ممتاز**
- ابناء الرسول في كربلاء
- في رحاب علي
- الدين للشعب
- من هنا نبدأ
- مواطنون . . . لا رعايا
- الديمقراطية . . . ابداً .
- في البدء كان الكلمة
- الوصايا العشر
- افكار في القمة

في هذا الكتاب

الفصل الاول :

ديمقراطية الحكم

الفصل الثاني

ديمقراطية التشريع

الفصل الثالث :

ديمقراطية المجتمع

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الطبعة ، وهذا الكتاب ..

هذه طبعة جديدة من كتاب « الديمقراطية ... أبدا » ... وهو الكتاب الذي كتبتُه ونشرتُه غَداةَ قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ـ مُذكِّرا فيه بحتمية الديمقراطية ، ومُحذِّرا من الضياع والظلام اللذين يحيقان بكل أمة يُمارس الحكم فيها سلطاته في غياب الديمقراطية ...

* * *

وحين أتلفّت اليوم إلى وراء ، عابراً عشرين عاما مضت ... مُجيلاً البصر في البلاد العربية جميعها ، لا أملك سوى أن أقول : يا ليت قومي كانوا قد استجابوا لما يدعوهم إليه هذا الكتاب ... !!!

* * *

والكتاب – كما ترون – ينتظم فصولا ثلاثة :

– الفصل الأول عن : ديمقراطية الحكم

– والفصل الثاني عن : ديمقراطية التشريع

– والفصل الثالث عن : ديمقراطية المجتمع

وخلال مراجعته – تمهيدا لتقديم هذه الطبعة الجديدة منه – بدا لي أن حديثي عن « ديمقراطية التشريع » الفصل الثاني من الكتاب – يحتاج إلى بعض الإيضاح ... وهو إيضاح لا يتناول جوهر الموضوع . بل يتناول بعض التعبيرات التي ربما تكون قد بالَغَتْ في تصوير الفكرة وتِبْيانِها .

فمثلا – في الصفحة «١٣٢» كانت هذه العبارة :

« ... ويزكي هذا التفسير ما سنراه من تصرف الرسول وأصحابه تصرفا ينمّ عن اعتقادهم بأن الشريعة غير الدين » .

بيد أن التعبير الأمثل والأصوب هو ما سطرته في هذه الطبعة :

« ... عن اعتقادهم بأن الشريعة أعَمّ من الدين » .

والشريعة ، سواء في صورتها أيام الرسول وخلفائه . أو في نُموّها الكبير خلال عصور الفقه والأئمة الأربعة ، لها

بالفعل شخصيتها التي تجعلها أعمّ من الدين ، ومن ثمّ فمجال العقل والاجتهاد فيها مُفتّح المسالك والأبواب .

ففي عصر الرسالة والوحي كانت جُلّ القضايا التي يتناولها النسخ والتغيير من تلك التي تدخل في نطاق التشريع أكثر مما تدخل في نطاق العقائد .

وفي عصور الاجتهاد والفقه كان عمل العقل والرأي والتفسير والتخريج محصورا في مجال التشريع دون مجال العقائد .

وليس معنى هذا — بداهة — أن التشريع في الإسلام منفصل عن الدين . فالإسلام خاصة ، وأكثر من الأديان كافّة ، ذو شخصية متكاملة بدينه وبتشريعه .

إنما ذلك يعني — ونحن بصدد دراسة لديمقراطية التشريع — أن الحركة الحرّة للعقل المجتهد كانت ولا تزال من مصادر التجديد والنّماء لهذا التشريع مثلما هي كذلك لكل تشريع .

وطبيعي أن هذه الحركة الحرة مرتبطة دائما بالمبادىء والأسس التي جعل الدين منها سياجا لسلوك الحياة الإنسانية وقضاياها ..

* * *

ومثَل آخر ... في الصفحة «١٣١» ضربتُ « اللّعان »

مثلا لما يستطيع الاجتهاد العقلي أن يستحدثه كبديل لبعض التطبيقات التشريعية في الإسلام .

واللعان هو نَمَط من إقامة الحجة على الاتهام أو على البراءة حين يتهم الزوج زوجته بالخيانة دون أن تكون هناك بينة فاصلة .

ولعلّ الأصوب ألا نتخذه مثالا .

ذلك — أولا — أنه تشريع فصّله القرآن . ولم يتناوله بنسخ أو تحوير .

و — ثانيا — هو إجراء صالح وسديد ؛ لأنه يعني أن تُعالج أزمات الثقة بين الزوجين ومشكلات الأعراض في أضيق نطاق وبشكل حاسم تنتهي بعده الثرثرة والبَهْت ونَهش الأعراض .

* * *

كذلك في ص ١٤٥ — كانت هذه العبارة :

« فنحن نستطيع أن نعتبر القوانين الوضعية قوانين سماوية . من حيث استهدافها نفس الأهداف التي تريدها السماء وتسعى إليها » .

والأصوب والأمثل هو ما يجيء في هذه الطبعة :

« نستطيع أن نعتبر بعض القوانين الوضعية

قوانين إسلامية من حيث استهدافها نفس الأهداف التي يريدها الإسلام ويسعى إليها » .

فبعض القوانين الموضوعة ، وليس كلها — هو الذي يدخل في نطاق حديثنا . ثم إن كلمتي « قوانين إسلامية » مكان « سماوية » أولى بالمعنى الذي نريد ، باعتبار أن القوانين الإسلامية تعتمد في الكثير من مصادرها على الفقه الذي هو وليد الاجتهاد والرأي .

كذلك عبارة :

«ونستطيع أن نعتبر الفقهالإسلاميقانوناوضعيا » .

والصواب أن نقول : « بعض الفقه الإسلامي » .

* * *

وعلى الصفحة ١٤٧ — كانت هذه العبارة :

« وإن المشابهَ الجمّة القائمة بين جميع الشرائع سماوية ووضعية » ...

وقد غيّرتها إلى هذه العبارة :

« ... بين جميع الشرائع والقوانين العادلة »

* * *

وفي الصفحة ١٥٣ ، ١٥٧ — كنا نقول :

« ... فهل من صالحنا اليوم أن نصبغ قوانيننا بصبغة دينية ؟ » .

« إن التطور لم يعد يسمح قط أن تصطبغ القوانين العامة للدولة المتحضرة بصبغة دينية » .

وأعترف أن هذا التعبير مُبالغٌ فيه . وأن هذه الصياغة لا تعبر تماما عما كنت أريد أن أقوله .

فأنا من المؤمنين بقول الله العظيم في قرآنه الكريم :

« صِبغَةَ الله ، ومَن أحسَنُ من الله صِبغة »

فالتعبير بعبارة « صبغة دينية » في هذا المجال تُعوزه الدقة والتوفيق ... والذي كنت أريده ، ولعلّي لا أزال أريده ، هو بَثُّ مخاوفي من أن تُوضَع القوانين العامة للأمة داخل هالة من التقديس الديني – بحيث يستطيع أي حاكم جائر أن يستغلّ حصانتها الدينية في دعم سلطانه والحكم بهواه . من أجل هذا ، آثرت في هذه الطبعة إزالةً للشبهة أن أجعل العبارة :

ن صالحنا اليوم أن نُغطّي قوانيننا بحصانة دينية » .

إن اصطباغ القوانين بروح الدين وجوهره يزيدها قربا من العدالة والحق والخير .

أما تغطيتها في عصورنا هذه بحصانة دينية ، فأمر قد يعرضها ويعرض سمعة الدين معها للخطر .

ثم هو طريق سهل لتحجُّر القوانين وتعويق تطويرها لصالح العدالة والناس .

* * *

إن هذا التصويب لصياغة بعض الفقرات يشير بِدَوْرِهِ إلى أن جوهر الفكرة التي احتواها الفصل الثاني من الكتاب — ديمقراطية التشريع — لا يزال قائما ... وجوهر الفكرة — كما هو واضح — يُذعن إذعانا مطلقا لكلمات الله وشرائعه ... لكنه يختلف مع الآخرين في أن يكون الطريق لتحقيق ذلك طريقا واحدا ...

إن الشريعة الإسلامية ، وهي أكثر الشرائع السماوية شمولا لحاجات البشر وتقنين العدل — إنما نَمَتْ وتطوَّرت وأثْرَتْ في ظروف تؤكد وجود أكثر من طريق لتحقيق وح الشريعة وروح الدين .

والمذاهب الفقهية في الإسلام خير شاهد وأصدق دليل ...

* * *

في ضوء هذا التفسير السريع ينبغي أن يُقرأ الفصل الثاني من الكتاب « ديمقراطية التشريع » ... ودعوتُنا إلى ألّا تتلفع القوانين بحصانة دينية لا تعني أبدا عزل الدين ولا عزل الشريعة عن الحياة التشريعية .

ولقد كان ذلك واضحا خلال بحثنا كله ، وكان أكثر

وضوحا في هذه العبارة المسطورة في كل طبعات الكتاب :

« إننا لا نريد بحديثنا هذا أن نعزل الشريعة الإسلامية — وما كنا لنفعل هذا في الوقت الذي يقرر فيه « مؤتمر القانون المقارن » المنعقد في — لاهاي — عام ١٩٣٨ ، أن الشريعة الإسلامية مصدر من مصادر التشريع ، وأنها حيّة متطورة ...

« ولكننا نريد وقد اعتمدت الشريعة نفسها على العرف والمصلحة والعقل ، أن نعتمد نحن أيضا على العرف والمصلحة والعقل » ...

* * *

أجل ... إن كل ما يُتيحُ اللقاء المثمر النافع بين الشريعة والعقل ، ويضمن ديمقراطية التشريع ويجعله دوما في خدمة الحق والعدل والأمّة — هو تماما ما نريده بهذا الفصل من الكتاب ...

خالد محمد خالد

مقدمة الطبعة الأولى

كنت أصنف خواطري في كتاب آخر . عندما هتف بي هاتف من ذات نفسي : أن ذَكِّر قومك بالديمقراطية . وجَدِّدْ إيمانهم بها ...

والذين يمارسون الكتابة ممارسة الشعائر ، يعرفون ما لبعض الالهامات من وطأة ضاغطة . وانْثِيالٍ مُتَدارِكٍ عَنيد ... ! !

وعلى الرغم من أنني تعودت أن أكتب أفكاري مرتين ، فقد حرَمَني هذا الهاتف المسيطر من امتثال عادتي .

لقد كان يدعوني حَثيثا ، ويطالب باستجابة سريعة ، وما كان بِوُسعي ألا أفعل ...

— وفي تقديس وتقوى . حملت قلمي لأكتب عن : الديمقراطية ... والحق أنني لم أشعر بحاجة للكشف عن بواعث هذا الهاتف المقتحم ...

فحيثما نُولّي وجوهنا ، نبصر في بلاد شرقنا الأوسط استرابة وشكاً ...

وفيم ... ؟؟

في أجدر مكتشفات الانسانية بالتصديق والولاء — في الديمقراطية ... ! !

وقد يكون بعض هذا الريب ، بقية من رواسب الأجيال ، وهواجس القرون ... لكن أكثره — فيما نعتقد — ثمرة الجهود التي تبذل — اليوم — ضد الديمقراطية ، لتشويه بهائها ، والتشكيك في قيمتها وحتميتها ...

أصحيح هذا ... ؟

أصحيح أن الديمقراطية فساد ، وتقهقر ، وفوضى ... ؟

أصحيح أن تجربتها العابرة في بلادنا ، باءت بالاخفاق ، والشقوة ، والبوار ... ؟

أصحيح ، أن شعوب شرقنا الأوسط ، لا تزال بحاجة إلى أوصياء يختارون لها ، ورُعاة يهشون عليها بالعصا ... ؟

وما الديمقراطية ... ؟ أهي نوع من أنواع الحكم ، وكفى ... ؟ أم سلوك ومنهاج ، ينتظمان شئون الحياة كلها ، ومصالح الناس جميعاً ... ؟

وهل ثمّة وسيلة سواها لتكريم الانسان ، وصيانة

حقوقه في الحكم ، وفي التشريع ، وفي المجتمع ، وفي الحياة — كل الحياة ... ؟ وما موقفها من الدِّين الصحيح ... أهي افتيات عليه ، أم تفسير له وعَوْن ... ؟

إن هذا الكتاب يجيء في أوانه ، ليبحث عن هذا كله في ثبات ووضوح ، يجيء ليبحث عن الحق . ثم يهدي إليه شعوباً أضناها طول التردد والتياث الطريق ... ! !

وصحيح أنه ليس من السهل — دائماً — أن يقف الانسان بجانب الحق ، ومع هذا ، فمن الواجب — دائما — أن نصنع ذلك .

وفي هذه اللحظات الحاسمة من تاريخنا ، حيث يمضي بِفَصْلِ قَضائه أمس ... ويأتي بتبعاته الشِّداد غَد ... ينبعث من أعماقَ التجربة الانسانية نداءُ رجلٍ يصيح بنا في مثل عَزم المرسلين ، فيقول : ـ

« الآن ... افهموا ما أقول لكم جيداً ... إن في طبائع الأشياء ، أن تجعل وراء كل ظفر يتحقق ، حاجة إلى الجهاد أشد وأعظم ... »

فلنتدبر هذا النذير القادم من الشاعر العظيم « ويتمان » ...

ولتكن أولى محاولات جهادنا ، ضِدّ أنفسنا . حتى تؤمن بالانسان ، وبالحق ، وبالحرية ...

المؤلف

الفصل الأول

ديمقراطية الحكم

« لأن تكون فرداً في جماعة
الأسود ، خير لك من أن
تقود النعاج » . . ! !

لا مساومة على الحرية

لسنا دون أحد حرصا على رخاء بلادنا ، وبناء مستقبلنا ، واستقرار النظام والعدالة فينا .

ولكننا نختلف مع الآخرين في السبيل المفضية لهذه الغاية .

فنحن نرى الحرية أفضل الطرق وأزكاها . إن لم تكن أوحدها .

ولقد أفاء التاريخ علينا كثيراً من تجاريبه ، فاذا هي تؤكد أن الهدوء الذي يلهمه الخوف ، ليس نظاماً . بل تربصاً . وأن الاستقامة الي يولدها الإكراه ، ليست فضيلة ، بل كَبْتاً ...

وأن الوثبات التي تنتهي إلى حُكم مطلق لا تخلق نهضة . إنما تُفْضِي إلى خيبة جديدة . ويأس جديد ... ! ! !

والشعوب التي تدخل مع حاكميها أو مستعمريها في مساومة على حريتها تُوقِّع في ذات الوقت وثيقة عبوديتها ، وتقيم

البرهان الأكيد، على أنها لا تزال في مهد الوجود . ولا تزال عاجزة عن أن ترى بعينيها ... وتسمع بأذنيها .. وتسعى على رجليها ... ! !

وجدير بنا أن نعلم ان المساومة على الحرية لا تُفلح في ظل نظام بغيض . بل في ظل الأنظمة المرغوبة المحبوبة . إذ يسهل في غمرة من الثقة المتبادلة بين الشعب والحكومة . أن تجرع الجماهير من الفاشية أكواباً وأباريق ، ثم لا تحس بسمومها القاتلة إلا بعد حين ...

وإنّا لَنرسل أبصارنا نحو هذه الرقعة الفسيحة من الأرض .

فنرى الشرق الاوسط يتململ تحت أشِعّة فجر جديد ، وتقوم في كثير من بلاده حكومات . تحمل من إمكانات التوفيق أكثر مما تحمل من دواعي الفشل . ويتوفر لها من ثقة الناس مثلما كان متوفراً لغيرها من رَيْبهم ونِقمتهم . ولها عند الجماهير حُظوة لم تظفر بها تلك العهود التي سقطت في هاوية خطاياها .

من أجل ذلك تكون أنفس الحاكمين أسرع استجابة لإغراء السلطة المطلقة ، وأكثر تلبية لهواتف الهوى ...

ومن أجل ذلك أيضا يصبح من شعائر الله والانسانية ، أن نَقْرَعَ نواقيس الحرية في فِجاج هذه البلاد جميعا ، ونُعمِّق في ضمائر أهلها الإحساس بقدسيتها ، والإيمان

بحتميتها ، إذا كنا مصممين على توقّي الانتكاسات المبيدة ، والانحرافات المهلكة .

وإن دواعي الموقف لتهيب بأولئك الذين صمدوا مع الحرية في أيام محنتها وعُسرتها دون أن يفتنهم عنها إغراء ، أو يثنيهم إرهاب ...

هؤلاء الذين كسبوا بزمالتهم الصادقة لموكب الحق ولاء عميقا له . كما كسبوا أيضا ثقة الناس بهم ورجاء المستقبل فيهم .

وعلينا في كل مكان ، في مصر ، وسورية ، ولبنان ، والعراق ، وفي إيران . علينا أن نفهم جيداً . أن استحقاقنا للحرية لا يتقرر بما أخذناه منها ، بل بحرصنا على ما لم ننله بعد ، وتشبثنا بالطريق الذي سنحقق عليه بقية انتصاراتنا .

إنه من العجز الوبيل أن نتعزى بنقائص غيرنا . ونجعل من مثالب الطغاة البائدين مقياساً لفضائلنا ... ! !

ولقد أصبح واضحا للشعوب أن الذي يعطيها بعض حريتها كالذي يسلبها بعض حريتها .

وأورثَ حسن الحظ مقاليد الأمور أناساً لا يكنون للحريات مثلما كان يكنه الآخرون من مقت وتَحدٍّ وامتهان .

وهذه فرصة تتطلب منا مزيداً من الإيمان بالحرية والاعتماد عليها .

إن الخطأ الجسيم الذي يتورط فيه بعض المؤمنين بالحرية ، أو بعض المستعدين للإيمان بها ، هو توسلهم بالقوة لحماية الحرية .

وهذا الخطأ ناجم عن عدم وضع الحرية في مكانها الطبيعي . فهم يحسبونها غاية الأفراد ، وغاية الجماعات ، وغاية البشر ..

وهو بلا ريب وهم عريض ، فالحرية وسيلة لا غاية . إن غاية البشرية هي الكمال المطلق ، مادياً وأدبياً ...

والحرية هي أثمن وأجدى وسائلها لذلك الكمال ، فاذا أنت حرمتَ أمة من الحرية حيناً من الزمن . فقد عطلت رحلة البشرية كلها إلى الكمال بمقدار ذلك الحين .

وإن التاريخ لَيلوّح لنا بكلتا يديه . وفي يمينه تجربة ، وفي يساره تجربة . وكلتاهما تؤكد أن الأمم التي لا تندفع في موكب الحياة ورُوحُ الحرية بين جنبيها ، وملء كيانها ؛ فإنها تنقرض وتبيد ...

عندما كانت الولايات المتحدة تقاتل بريطانيا على حريتها ، ذهب واحد من دعاة الثورة ومحرضيها إلى أهالي « فرجينيا » ليستنفرهم ، وما إن شرع يبدأ خطابه حتى لوحوا له ببنادقهم وصاحوا :

« ليس عليك أن تحدثنا عن الحرية ، فهي عندنا . ونحن مصممون على الاحتفاظ بها . » .. !!

إن هاتين الكلمتين « هي عندنا » تضع قلوبنا وعقولنا على الأساس الحي لكل نهضة وكل استقلال .

ولست أعرف بين ما قرأته لرواد الحرية وأنبيائها عبارة تفوق في روعتها الأخاذة ، وصدقها المبين ، هذه العبارة التي أطلقتها البديهة الانسانية من أفئدة أهل « فرجينيا » الأقدمين.

« ليس عليك أن تحدثنا عن الحرية ، فهي عندنا » .

تُرى ماذا كان عندهم من الحرية يومئذ حتى يؤمنوا به هذا الايمان المستبسل . ويعبروا عنه هذا التعبير الحار الجميل ..؟؟

لقد كان شيئاً غير كثير . كان تجربة ناشئة لحياة نيابية حرة . ولكن مجرد اشتراك الفرد في انتخاب « مجلس الهيئة العامة » لولايته كان يفعمه بالحياة وبالحرية وبالسعادة ، وكان يرسم أمام ناظريه مستقبلاً أحسن . ويستجيشه نحو غدٍ عزيز ...

ولا شيء يثير عزة الناس . ويشد فيهم زناد الإقدام والمخاطرة مثل التحامهم بمقومات حياتهم ، وإحساسهم بأنهم عنصر فعال في بنائها . سواء كانت حياة سياسية ، او اجتماعية . او اقتصادية .

ولقد ندرك هذه الحقيقة ونهبُّ للعمل بمقتضاها لو تركت أمورنا لنا .

ولنكن أكثر وضوحاً وصراحة فنقول :

إن الطليعة المتواثبة في موكب الشرق الأوسط اليوم والتي تبلورت فيها مسئوليات عهود جديدة في إيران ومصر وسورية ولبنان .

هذه الطليعة تستطيع إذا حصّنت نفسها من الاستعمار أن تَسمع شعوبها وهي تصيح حين تدعى لحماية حريتها : « لا تحدثونا عن الحرية فهي عندنا » .

ولكن الاستعمار بطبيعته لا يريد الحرية للامم التي وضعها في قائمة البقر الحلوب .

وإنه ليحاول دائماً . وجاهداً . ليحوّل كافة الحركات الانتهاضية في العالم كله . وفي الشرق الاوسط بصفة خاصة لحسابه . وهو بهذا يخدم هدفين من أعز أهدافه عليه :

« ا » مصالحه الاستراتيجية ..

« ب » مصالحه الاقتصادية ..

وهو يعلم أن الامة التي تستطيع أن تقول عن الحرية : « هي عندنا » لأنها عندها فعلا ... امة لا سبيل إلى استغلالها . أو احتلالها .

هو يعلم أن الحرية ريح تهب على المستعبَدين فتؤجج فيهم النار المباركة التي ترد البغي المتشامخ تراباً في تراب ...

ويعلم أن الامة الضامرة المهزولة حين تمتلىء رئتاها بنسيم الحرية تنقلب من فورها إلى مارد لا يقهر ، وعملاق لا ينال ....

فأولى خطواته اذن أن يجعل للشعوب التي يريد احتكارها ، كاظما وكابحا حتى لا تتمكن من ذلك العقار السحري الذي سيحرضها عليه ، ويغريها به .

ولقد آمن الاستعمار أخيراً بجدوى التنكر . فهو لا يسعى لمواجهة الموقف . وإنما يبذل قصارى جهده ليستميل اليه الحكومات الصالحة ، والزعماء الصالحين في الامة التي يريد احتواشها ، ليجعل منهم الكابح الذي يعصمه من عدوه اللدود — الحرية . ثم يُقنع هؤلاء وأولئك بخرافة المستبد العادل ... ! !

ولقد ناقشنا هذه الخرافة في كتابنا السابق (مواطنون : لا رعايا) مناقشة تغنينا عن العودة إلى تفنيدها .

وحسبنا الآن أن نؤكد أن الاستعمار يطيب نفساً حين يبصر الديموقراطيات الشعبية ، والانتفاضات الحرة ، تتحول بقدرته إلى هذا الوثن العجيب الذي يسمونه « المستبد العادل » — لماذا ... ؟؟

لأن الأمة التي ترزح تحت بركات هذا المستبد العادل ستفقد ضميرها ، وتفقد وعيها ، فالضمير والوعي إنما تكونهما الحرية والاحساس الاكيد بالكرامة وبالعزة ، وهذه كلها محظورات لا يسمح بها الاستبداد ولو كان عادلاً .

وللاستعمار اليوم وسائله المستحدثة التي نمتها خبرته وطول بلائه في السطو والاستغلال .

فهو لم يعد يترك « البقرة الحلوب » دون رعاية واهتمام . بل يستنبت لها المراعي الخضر ، ويضع في مِشفريها خطاما ناعما من الهواء المنسوج . وهو إذا كان يضيق ذرعاً بأحد من رعاة هذا البقر ، فباللصوص الذين ينهبون المراعي ، ويبيعون الحطام ... وإذا كان يحب أحداً فهو المستبد العادل ... !

إنه ينتفع باستبداده في حراسة البقرة . وينتفع بعدله في تنميتها . لأنه – طبعا – لن يعتدي على طعامها ولن يسرق مرعاها ... ! !

وهذا هو العدل كما يفهمه الاستعمار خارج بلاده . حراسة حازمة نزيهة تقام حول البقرة الحلوب . حول شعوب البترول الدافق والاستراتيجية الحاسمة . وإذن فالمستبد العادل في نظرها ليس أكثر من « كلب حراسة » ! ! .

فهل في حكامنا من يقبل أن يكون ذلك الكلب الامين .. ؟؟

وهل في شعوبنا من يرضى أن يظل بقرة تدر للشياطين لبناً سائغاً .. ؟!

إن هناك « ضمانات » مغرية للحكام الذين في وسعهم أن يقوموا بدور المستبد العادل ...

وهناك « عطاءات » سخية للشعوب التي تتخلى عن بشريتها وتأخذ مكانها مع القطيع الحلوب ... ! !

ولكن هذه العطاءات وتلك الضمانات على حسابنا . على

حساب وجودنا ، وعلى حساب مستقبلنا . وهي لَذة عابرة تُورِثُ ذلاً طويلا ...

فليكن واجبنا أن نستعصي على كل إغراء . ونرفض المساومة على حريتنا .

إن رفض الحاكم لهذه المساومة يعني ترفعه عن أن يكون كلب حراسة ...

وإن رفض الشعب لها يعني عزوفه عن أن يكون بقرة حَلُوباً .

إننا لا نريد بهذا الحديث أن نلمز الحركات الجديدة التي نشأت في بلادنا ، فهذه الحركات على الرغم من انفراديتها جديرة بالمثابرة على تشجيعها ومساندتها . وإنه لَسخف من القول وزور أن نَنْعَت الحركة القائمة في مصر ، أو الحركة القائمة في سورية ، أو الحركة القائمة في إيران ولبنان، بأنها من صنع امريكا ، أو من صنع روسيا ، أو من صنع — الفيليبين . « ! ! »

إننا نحقر أنفسنا بهذا التوهم الباطل . وندور في حلقة مفرغة من الضلال والجهل .

إن هذه الحركات جميعها صنعت « محليا » وكانت طبائع الاشياء تقتضي وجود أحداث أكثر منها وأروع ...

فقد أتى على بلادنا حين طويل من الدهر وهي ترسُف

في أغلال التبعية . وجثّم فوق صدرها استعمار الخليفة العثماني الذي أرسلها بدوره للاستعمار البريطاني ، حيث طوقت بذراعين من حديد : الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي ...

وكنا كلما حاولنا أن نرفع عقيرتنا ضغَط علينا الإقطاع والاستبداد فتتحشرج أنفاسنا ، وتتحول الصيحة المرجفة إلى بحة مكظومة ، وشهقة مكتومة ...

كان الظلم الاجتماعي متمثلا في الاقطاع ...
وكان الاستبداد السياسي متمثلاً في العروش والتيجان ...
أكان من الممكن أن تظل الأوضاع على هذه الحال ...؟!

كلا ... ولقد كان التطور يقودنا سراعا إلى اليوم الموعود ، وينسج من محاولاتنا الفاشلة خطة ناجحة ، وعملاً حاسماً .

ولم نكن وحدنا ... بل كان معنا جميع الامم المتخلفة . والشعوب المستضعفة . حتى جاءت الحرب العالمية الأخيرة . وكانت هي القبضة العارمة التي قرر التطور أن يحطم بها جميع الحواجز والسدود التي تعطل سير البشرية ، وتعتاق رحلتها .

وهكذا هبّتْ رياح الحرية في كل مكان . فاقتلعت الإقطاع في الصين وفي الهند ، واليابان ، ثم في مصر ، وسورية ، وإيران .

واستدارت إلى التيجان التي كانت تصدع الأرض بغرورها

وضلالها . فطوّحت بأكثرها ضلالاً على الأرض .

حدث كل هذا، لأنه كان لا بد أن يحدث . وجاء ذلك المدُّ التطوري وَليدَ ذاتِه ، ينتظم أحداثاً واعية مُتساوِقةً ، تعرف طريقها وتدرك الغرض من وجودها ، وتمضي في وعي إلى هدفها المرسوم .

ويكشف لنا عن صدق هذا التصوير ما حدث في اليابان .

إن الأداة التي توسل بها التطور هناك هي — أمريكا ... وعلى الرغم من أنها — نعني أمريكا — رأسمالية عريقة ، فقد فتتت الاقطاع الياباني . وأتاحت للكادحين — طائعة أو كارهة أن ينالوا بعض كدحهم ويجنوا ثمار شقائهم . وإذْ كان الميكادو يمثل رمزاً دينياً مقدساً يستبقي به الاقطاع دوامه . فقد جردته أمريكا من قدسيته الكاذبة . وحلّتْ عُرَى ربوبيته الزائفة ...!

إن إدراك هذه الأشياء ضروري لنا حتى لا نستريب في تطورنا الزاحف . وحتى لا نتهم الحركات التحريرية التي تقرع أبواب المستقبل للشرق الجديد بأنها من صنع أمريكا تارة . ومن صنع روسيا تارة أخرى . !!

إنها من صنع التطور ...

والتطور — دون إغراق في الاصطلاحات الفنية — هو إرادة الله في أن تسير البشرية دائماً إلى أمام . وترتفع إلى أعلى ... وإن التجارب لتدعونا دعوة صادقة للايمان به . فلطالما خاض أهوالاً ومعارك :

* مع أمراء الاقطاع الذين اعتصروا دماء الناس ليُرَعْرِعُوا بها حياتهم ...

* ومع الذين حكموا باسم التفويض الالهي . وافتعلوا بينهم وبين الله نسباً كاذباً . واستلبوا من الانسانية كرامتها وعطّلوا عقلها ...

* ومع الملوك المستبدين . والغزاة المدمرين الذين تبختروا في مَناكِبها بالاثم والبطش ...

وإذا هو آخر الأمر يظفر ويمضي مخلفاً وراءه كل أولئك ، نِثارات تحفظ معالم الطريق ... وأحاديث تروي قصة البائدين وتلخص النبأ جميعه في هذه الكلمات : « إرادة الله مَرَّتْ من هنا » ... !!!

وإرادة الله هذه ، في طريقها اليوم إلى الاستعمار ...

نعم . إن التطور يحشد إمكاناته ليلاقي في معركة فاصلة آخر أعداء الإنسانية والرقي . ويبدو أن الاستعمار أفاد من تجارب الذين سبقوه ؛ فهو يحاول أن يتخذ لنفسه مواقف جانبية أو يتنكر في صور معاهدات واتفاقيات يزعم أنها تنهي وجوده وتفض سامره ... لكن التطور واع رشيد ، وإن الاستعمار ليدرك هذا جيداً . ويعلم أنه يقاتل في معركة خاسرة . ويرى مكانه بين العاديات القديمة ، والحيوانات البائدة يناديه . ويبصر مرقده الابدي وهو يتهيأ لاستقبال رفاته . وإذن ؛ فلم يتشبث بالبقاء ويحاول محاولته الضالة ؟؟

الحق أن الاجابة على هذا السؤال لا تعنينا كما تعنينا الاجابة على سؤال آخر . هو :

لماذا نسمح للاستعمار أن يتخذنا عَلفاً لهذه المحاولة الضالة ؟

إن وقفة جريئة منا نقفها مع الحرية — مع قوى التقدم والخير ، ستجعل الاستعمار يجثو على ركبتيه دون قتال .

والحرية ليست كائناً فَرْضِياً . ولا تعبيراً نظرياً . إنها نظام ، وسلوك ، وخلُق ...

إنها الديموقراطية ... !!!

والاستعمار لا يؤمن بالديموقراطية إلا داخل حدوده ... أما خارج الحدود . وحيث الشعوب التي يقرر بضمير شجاع أن يتخذها حظائر ؛ فإنه يحارب الديموقراطية بإلغاء مظاهرها تارة ، وتزييفها تارة أخرى ... ولقد عبر عن هذه الحقيقة تعبيراً صادقاً قطب عظيم من أقطاب الاستعمار البريطاني هو — دزرائيلي — حين أطلق قولته الشهيرة :

— « أفضل الحرية التي نتمتع بها على مبادىء الأحرار التي يعدوننا إياها ... وأفضل على حقوق الانسان حقوق الانجليز » . !!

وإذا كانت الديموقراطية في تبلورها الأخير هي المعتصم الأوحد لحقوق الانسان ، فإن الاستعمار يتربص بها الدوائر دوماً .

ونحن في مصر نذكر كيف حاربت السياسة الأوربية محاولاتنا لإقامة حياة دستورية ، وكيف احتكرت فرنسا وبريطانيا الرقابة المالية بحجة الديون ، وحالت بيننا وبينها ...

كما نذكر يوم زار الأسطول البريطاني مياه الاسكندرية عام (١٩٢٧) ليهدد الحكومة القائمة يومئذ لأنها أرادت إصدار بعض التشريعات الديموقراطية ، وأرادت أن تبيح حمل السلاح ، وتلغي القوانين الرجعية التي تحرم على المصريين الاجتماعات ..!

وإن الصراع بين حقوق الانسان وحقوق الاستعمار ليكاد يكون أزلياً . إنه قائم منذ وجد على هذه الأرض جماعة يحترمون الحق .

وعلى طول الطريق الذي سارت عليه الانسانية تطالعنا هذه الحقيقة ؛ لتؤكد لضحايا الاستعمار في كل زمان ومكان أن في الديموقراطية وحدها خلاصهم ومحياهم ، وأن الاستعمار لا يرحب بشيء مثل ترحيبه بالديكتاتور ... !!

إنه ضالته المنشودة ، أنّى وجدَها أخذها ...

وإن موقف الاستعمار من الثورة الفرنسية قديماً لَيُنبِّىءُ بمدَى كراهيته لحقوق الانسان .

فلقد قامت ثورات أخرى قبل الثورة الفرنسية لم يحرك الاستعمار من أجلها ساكنا .

قامت ثورة الأراضي المنخفضة ضد أسبانيا ، وكانت

خطيرة النتائج لأنها نادت لأول مرة بتحطيم الحق الإلهي للملوك .

وقامت ثورة « كروموبل » في بريطانيا . وثورة عام (١٦١٨) ببريطانيا كذلك . وكانتا ضد الحكم المطلق . وضد الكثلكة .

ثم نشبت ثورة الاستقلال الأمريكية ؛ فهل تحالفت الدول الاستعمارية الكبرى يومئذ ضد إحدى هذه الثورات . ؟

كلا . سبب ذلك أنها ثورات محلية تستهدف أغراضاً خاصة بالأمة الثائرة ، وليست نزعة عالمية . وامتداداً ثورياً . كما كانت الثورة الفرنسية .

صحيح أن إعلان الاستقلال الأمريكي يقرر (أن الناس جميعا خلقوا متساوين ، وأن الخالق سبحانه قد منحهم حقوقا خاصة لا تنتزع . منها الحياة . والحرية . والسعي لنيل السعادة .. ولتأمين هذه الحقوق تكونت من الناس حكومات تستمد سلطانها العادل من رِضَى الشعب المحكوم) .

إلا أن الولايات المتحدة لم تصنع يومئذ شيئاً لنشر هذه الدعوة . وتحريض المقهورين على الانتقاض ...

وكذلك فعلت الثورات المحلية الأخرى ...

فلما جاءت الثورة الفرنسية نادى الاستعمار بعضه بعضا ، وقررت دوله الكبيرة أن تطفىء هذه الثورة . فاذا عجزت .

كانت خطتها التالية أن تحصرها داخل فرنسا : فاذا أخفقت أفسدت رُواءها وجلالها . وذلك بتحويلها من ثورة إنسانية حرة إلى ثورة عدوانية تعتمد على الغزو وتريد الاستعمار ..!!

إن وعي هذه الظاهرة سيفيدنا مستقبلا حين نبلغ مرحلة آتية من مراحل هذا البحث .

والآن ماذا كان موضوع الثورة الفرنسية ، ومبادئها التي صمم الثوار على أن يُلقحوا بها ضمائر البشر جميعاً ، والتي صمم الاستعمار على وَأدِها في المهد الصغير ... ؟

ها هي ذي :

« إن نواب الشعب الفرنسي المجتمعين في جمعية وطنية ، لمّا رأوا أن ما نزل بالمجتمع الانساني من المصائب والشقاء وإفساد الحكومات يرجع إلى سبب واحد . هو جهل حقوق الانسان ، أو تجاهلها . أو العبث بها ...

« قد قرروا أن يصدروا إعلاناً عاما ببيان حقوق الانسان الطبيعية المقدسة التي لا يصح أن تمتد اليها يد العبث والمساومة ...

« وذلك ليكون هذا الاعلان راسخا في أذهان بني الانسان ، يذكرهم على الدوام بحقوقهم وواجباتهم . ولتحترم أعمال السلطة التنفيذية المنطبقة على الأغراض التي يصبو إليها المجتمع الإنساني . ولتكون مطالبة الناس بحقوقهم مؤسسة من الآن على مبادىء واضحة لا نزاع فيها ولا جدال ...

« فيكون قوام هذه الحقوق صيانة الدستور ، وصيانة سعادة المجموع ...

« لذلك تعلن الجمعية الوطنية بعناية الله العلي الأعلى . الحقوق الآتية للإنسان : —

(١) يولد الناس ويعيشون أحراراً متساوين في الحقوق لا تمييز ولا تفاضل بينهم إلا فيما تقتضيه المصلحة العامة .

(٢) كل سلطة يصدرها الشعب وحده . ولا يحق لأي قوم أو أية جماعة أن يأمروا . أو ينهوا إلا إذا استمدوا السلطة من الشعب .

(٣) القانون هو مظهر الإرادة العامة للأمة . ولأهل البلاد جميعاً الحق في ان يشتركوا في وضعه بأنفسهم او بواسطة نوابهم. والقانون واحد بالنسبة للجميع .

(٤) لا يصح اتهام انسان أو حبسه او القبض عليه الا في الاحوال المبينة في القانون بشرط اتباع اجراءاته . وكل من ينفذ أمراً استبدادياً مخالفاً للقوانين أو يأمر به ، أو يوعز بتنفيذه يستحق العقاب .

(٥) حرية الجهر بالآراء والأفكار من حقوق الانسان المقدسة . فلكل امرىء أن يتكلم ، ويكتب ، ويطبع بملء الحرية ، بشرط ألا يسيء استعمال هذه الحرية في الأحوال التي بينها القانون » .

* * *

هذه بعض المبادىء التي طوحت بها ثورة فرنسا قديماً في الآفاق . وهي كما نلاحظ من كلماتها . عالمية الاهداف .

إنها تحريض عام للشعوب كي تحكم نفسها . وإعلان باسل لحقوق الإنسان في كل مكان .

ولما كان في هذه الصيحات الجريئة تصفية للاستعمار الذي لا يعترف إلا بحقوقه هو . ويعتمد في البلاد المغلوبة على قوانين استبدادية جائرة كتلك التي وضعها الاستعمار البريطاني لمصر .

إذ كان ذلك كذلك . فقد هبت كُبريات الـــدول الاستعمارية يومئذ : بروسيا ، والنمسا ، واسبانيا ، وروسيا ، بزعامة بريطانيا لتسلك بالثورة مسالك البوار .

ومرة أخرى . لماذا فعل الاستعمار ذلك .. ؟

لأن حقوق الانسان كانت تزحف نحوه في إصرار عجيب ..

لقد جُنّ جنون بريطانيا العظمى (!) عندما لمحت جنود الثورة تنتصر على اعدائها في فالمي وبلجيكا . وعندما اصدر الثوار في (١٧٩٣) قراراً بمساعدة الشعوب ضد الاستعمار والملوك المستبدين . وحرضوا إيرلندا على العصيان جهاراً علناً .

لقد يئست انجلترا من تصفية الثورة أولا .. ثم من حصر آثارها داخل فرنسا ثانياً .. والآن تسعى لهدفها الأخير . فمضت تقيم تكتلات عسكرية . وأحلافاً عدوانية لتستثير بها ضغائن الثوار . وتحملهم على الحياة في ضباب الفزع الذي يقتضي بدوره

إقامة حكومات عسكرية أو بوليسية في فرنسا . وبذلك يُحرم من الحرية ، البلدُ الذي دق طبولها .. !!!

لسنا بصدد عرض تاريخي للثورة الافرنسية . ولذلك نكتفي بهذا القدر . ذاكرين العبرة المتبدية من خلاله . وهي أن الاستعمار حارب الثورة الفرنسية لأنها جاءت تقول للبقر الحلوب : ويحك . انت إنسان وهذه حقوقك ..

جاءت تبشر بدين جديد عنوانه وموضوعه : « حقوق الانسان » . ولقد سرى هذا الروح الجديد في كيان الأمم المقرورة مبتدئاً ببلجيكا التي كانت مستعمرة للنمسا ...

لذلك لم يكن للاستعمار بُدٌّ من أن يَحمِل عَصاه على كاهِله ويَرحل .. أو يقاتل حتى الموت ، دفاعاً عن وجوده وصَلَفِه ومصالحه .. !!!

ولقد اختار الثانية . وأعلن الحرب على هذا «المذهب الهدام» الذي هو : حقوق الانسان ..

هذا أوضح دليل على النوايا الحسنة (!) التي يُضمرها الاستعمار للحرية ، وخاصة في البلاد التي يريدها أسواقاً . ورقيقاً .. !

وسنرى كيف أفاد من تجربته هذه . وطبّقها على صورة مُدبّرة محكمة عندما أطل عليه من الأفق خصم جديد هو : الشيوعية ..

* * *

الفاشية حليف طبيعي ! !

لقد ظل الحكم المطلق يتقلص وينزوي حتّى استكن أخيراً في الفاشية ..

فالفاشية على حقيقتها هي اللباس التنكري الذي ارتدته إرادة الاستعلاء والاستبداد .

ولقد اصطنعها الاستعمار لنفسه . وأناط بها مستقبله ورجاءه .

وما أحرانا بتدبر هذه الحقيقة الّتي سيعيد الاستعمار تمثيلها اليوم لنفس الغرض . وبنفس الأسلوب .

لقد حدث في أعقاب الحرب العالمية الأولى أن انتشرت الماركسية في إيطاليا انتشار الأريج . ، لا سيما بعد نجاح الثورة الشيوعية على يد « لينين » في روسيا . حتّى لقد ظفر الشيوعيون الطليان في انتخابات البرلمان عام (١٩١٩) بـ (١٥٦) مقعداً من (٥٧٤) مقعداً .. ! !

وطفقت الأحزاب الشيوعية تعمل دائبة لإضرام ثورة على غرار ثورة روسيا الناجحة .

وأحس الاستعمار الممثّل – يومئذ – في بريطانيا وفرنسا أن الأرض تَميدُ تحت قدمه . وأن البحر الأبيض يوشك أن يصير بحراً أحمر .. ! ! لذّلك لم تكد الدولتان الكبيرتان تسمعان خفق الأحذية الثقيلة ، تدق بها الأرض فرق القمصان

السود ، هاتفة بسقوط الشيوعية والشيوعيين حتى استردتـا أنفاسهما ، وقررتا من فورهما أن تباركا هذه الفاشية الجديدة وتؤيداها بكل وسائل التأييد ..

لقد كان في إيطاليا يومئذ حزب آخر يحارب الشيوعية ويطاردها هو الحزب الكاثوليكي الشعبي . وكان معه قطيع هائل من الكاثوليك الفلاحين والمثقفين . حتى نال في انتخابات (١٩١٩) — ١٠١ — مقعداً ولكن لما كان يعتمد على الوسائل الديموقراطية ، فقد تركه الاستعمار يذوي ، وذهب يؤيد بكل قواه عصابة موسوليني التي لا تؤمن بغير الخناجر المسمومة والمسدسات السريعة الانطلاق .. ! !

وتدفقت الأسلحة الخفيفة على الفاشيين من فرنسا وانجلترا كما تدفق الذهب والتأييد . وكان موسوليني خارق الذكاء ، فاستغل الفرصة السانحة أبرع استغلال ..

والذي حدث في إيطاليا حدث كذلك في ألمانيا ، وعندما أحرق النازيون مجلس الرايخستاغ ، ثم تذرع هتلر بهذا للتنكيل بالشيوعيين الألمان . وقف رئيس الوزارة البريطانية يومئذ فقال :

« يجب علينا أن نساعد ألمانيا ونعاونها على النهوض في وجه عدونا المشترك الشيوعية . » ! !

واستمرأ الاستعمار هذه السياسة ، فمضى بوسائله التحتية يساهم في إقامة دكتاتوريات في يوغوسلافيا ، ورومانيا ،

وبولندا ، وأسبانيا . وحكومات شبه دكتاتورية في بلغاريا ، واليونان ، وألبانيا .

ولقد ظلت الفاشية الطفل المدلل للاستعمار . حتى بعد أن شبت وتمردت ..

فحين همّ الدوتشي بغزو الحبشة كادت « عصبة الامم » تمنعه وتزجره لولا الموقف الاثيم الذي وقفته فرنسا وبريطانيا .

لماذا وقفتا هذا الموقف ؟

لأنهما خشيتا ان تفقد الفاشية في إيطاليا هيبتها إذا لم يتم الغزو الذي وعد به الدوتشي رعاياه . !

انظروا .. ! !

لكي لا تسقط هيبة الفاشية ، ويقوم بديلها بالطبع حكم ديموقراطي تخلّت بريطانيا عن الحبشة . وحالت بين « عصبة الامم » وبين حمايتها ، ثم عقدت مع الدوتشي اتفاقاً اعترفت فيه بمشروعية احتلاله للحبشة وأسمته « اتفاق الجنتلمان » ... ! !

وتزداد دلالة هذه الظاهرة وضوحاً وجلاء حين نذكر أن موسوليني حاول سنة «١٩٣٢» ان يحتل جزيرة (كورفو) التابعة لليونان ، لكن بريطانيا وفرنسا اضطرتاه إلى التراجع والاقلاع منها بعد أن احتلها بالفعل .

ترى هل كانت الحبشة أهون على الاستعمار من جزيرة كورفو . ؟

كلا . فالدولتان تعلمان أن احتلال الحبشة يهدد نفوذ فرنسا في الصومال الفرنسي . ويهدد نفوذ بريطانيا في السودان المصري.

ولكن حدث في عام «١٩٣٥» وهو عام احتلال الحبشة . ما لم يكن قد حدث عام «١٩٢٣» . إذ التمع الأفق السياسي ببوادر حرب أسبانية أهلية بين اليساريين الذين انتصروا فيما بعد عام «١٩٣٦» في الانتخابات . والفاشيين الذين قادهم (فرانكو) .

وأدركت بريطانيا ان انتصار (فرانكو) معناه وقاية غرب اوروبا من الشيوعية . وادركت أيضاً ان اي هزيمة سياسية تلحق الفاشية الايطالية ستمتد عقباها إلى الفاشية الاسبانية . فأغرت فرنسا وخدعتها كي توافقها على ترك الحبشة للدوتشي متذرعة بهذا المنطق . وإن كانت فرنسا قد أفاقت أخيراً . وتراءت لها الاخطار المترتبة على انتصار (فرانكو) صنيعة عدوتها التاريخية اللدود — ألمانيا — فراحت مع روسيا تبذل العون لأعداء فرانكو من الجمهوريين .

وهكذا يناصر الاستعمار الدكتاتورية خارج بلاده ليستبقي عن طريقها دوامه . وليحارب بها التطور الزاحف . ويعرقل مغامرة المستقبل العظيمة .

وها نحن أولاء نراه يحنو على اسبانيا على الرغم من الدور الذي لعبته لصالح المحور في الحرب الماضية . إذ قدمت (الفرقة الزرقاء) فحاربت مع الألمان . وتسترت على الغواصات

والطائرات المحورية التي كانت تأوي إلى الموانىء والخلجان الأسبانية .

ويؤكد هذا الشعور أيضاً ما حاولته النمسا عندما انتصرت على إيطاليا سنة «١٨٤٩» إذ عرضت على ملك (بيمونت) أن تتساهل معه في شروط الصلح ، بشرط أن يلغي الدستور !

* * *

ولسوف يحاول الاستعمار مرة أخرى أن يعتمد على الفاشية في صد الطوفان الشيوعي .. قد يصنع ذلك اليوم . وقد يصنعه غـــداً .

لذلك فان واجبنا نحو أنفسنا ونحو بلادنا يهيب بنا أن نبادر هذه المحاولة . ونقطع عليها طريق العبور .

ولكي يتأتى لنا ذلك علينا أن نعرف جيداً ما الفاشية حتى لا تخدعنا بأزيائها التنكرية . ثم علينا بعد ذلك أن نحدد موقفنا من الشيوعية حتى لا يكون تميع هذا الموقف سبباً في تسلل الفاشية إلينا .

أما عن الأمر الاول . فندع كاهن الفاشية الأكبر يصورها لنا . ويعرفنا بها .

يقول موسوليني :

« إن خلاصة المبدأ الفاشستي هي إدراك معنى الدولة بما تنطوي عليه من جوهر وروح . وما تؤديه من عمل ووظيفة

وما تسعى اليه من هدف وغاية .

« والدولة الفاشية ، أمر مطلق ...

« أما الافراد والجماعات ؛ فأمور نسبية .. وإذن فلا يجوز لهؤلاء الافراد والجماعات أن يفكروا إلا في نطاق الدولة ..

« والدولة المتحررة لا تتولى شئون المجتمع المادية والمعنوية بل تكتفي بتسجيل نتائج ما يقوم به هذا المجتمع من اعمال .

« أما الدولة الفاشية ، فتدرك على طريقتها الخاصة كل هذه الامور . وتملي على المجتمع إرادتها ليتناول أعماله ويسير في حياته وفق ما ترى » . . .

هذه هي الفاشية .

وهذه هي الدولة فيها .. فرد يختار عصابة من الناس ثم يطلقون على أنفسهم هذا اللقب الجليل « الدولة » ...

ثم تقوم هذه الدولة التي جاءت من سفاح باملاء مشيئتها الغبية على المجتمع والافراد ... ويحرس تلك المشيئة صفوف متحفزة من الحراب المشرعة العمياء .. !

وتُكفِّر الفاشية عن خطاياها بحسنة واحدة تفعلها ..

تلك هي إزاحة خصومها من الحياة في ظلها إذ تشيعهم في صمت رهيب إلى الدار الآخرة قائلة لهم : أتمنى لكم هناك حرية سابغة ، وديمقراطية وارفة .. ! وليس ضربة لازم أن

تعبر الفاشية عن نفسها بفرق القمصان السود . أو بزعيم يتخذ من المدفع منبراً . فهي قادرة على التشكّل والتخفّي .

لكنّ لُبابَها الذي يشي بها دائماً هو ما تعبر عنه كلمة سادنها الأول ..

إن كل حكومة تحاول أن تكون أمراً مطلقاً ، وتستمد وجودها من نفسها ، وليس من شعبها ، هي حكومة فاشية . وليس خطر الفاشية الحقيقي في تَعرّيها من مظاهر الديمقراطية وحقيقتها ! بل في تلفّعها بهذه المظاهر . وتَنكّرها في وشاحات دستورية خادعة .. ! !

ماذا فعل أبو الفاشية في إيطاليا .. ؟

لقد طلب في أول خطبة ألقاها على مجلس النواب تخويله سلطات دكتاتورية لمدة سنة واحدة .. ؟ !

وقبل أن تتم هذه السنة كان قد قضى على كل معارضة داخل إيطاليا ونفى معظم الزعماء والمعارضين وألقى ببعضهم في السجون ، وحرم على الأمة كل أنواع الاضطرابات ، وألغى جميع الأحزاب السياسية ما عدا الحزب الفاشي طبعاً .. !

وفي عام (١٩٢٧) أعلن أن إعطاء حق الاقتراع لكل افراد الشعب حماقة كبرى ، ثم حصر هذا الحق في بعض الطوائف والنقابات التي يشكلها حزبه حيث يختار المجلس الفاشستي الاعلى من هؤلاء أعضاء مجلس النواب . ثم تعرض

أسماؤهم على الشعب للاستفتاء .. ! !

صحيح أنه أصلح الجهاز الحكومي . وأوجد للعاطلين أعمالاً . ونمّى وسائل الانتاج الزراعي ، وأقام إصلاحاً عارماً .

ولكن ، أليس الإصلاح ممكناً في ظل نظام ديمقراطي سليم ؟؟

إن الإجابة عن هذا السؤال ضرورية لنا ، ولكن قبل أن نسترسل فيها علينا أن نعرض للوسيلة الثانية التي تحمينا من الفاشية ، وهي تحديد موقفنا من الشيوعية ..

فهل الشيوعية خطر عظيم يقتضينا أن نزوده بخطر أعظم ؛ وهو التضحية بحرياتنا .. ؟؟

وعلى فرض أنها كذلك ، فهلا نستطيع ان نتقيها بوسائل ديمقراطية وفي ظل حياة دستورية بكل معاني هذه الكلمة ؟؟

إننا لا نسوق هذا الحديث من أجل يومنا وحده ، بل ومن أجل غدنا ، فقد يتاح لنا ولغيرنا من الأمم التي عطلت دساتيرها ، أن نسترد الحياة الدستورية ، أو تُردّ لنا في هذه الأيام ، ولكن سيظل خطر الفاشية يلاحقنا مـا دام هناك دول كبرى تنتفع بها ، وما دامت هذه الدول الكبرى تحذر الشيوعية وتناضلها ، وما دمنا نحن لم نهتد إلى مكاننا الحق في هذا الصراع .

والآن نعود لنسأل : هل الشيوعية خطر علينا .. ؟؟

لقد كانت كذلك فعلا يوم كان الاقطاع قابضاً على أزمّة الأمور في مصر وفي سورية وفي إيران ، ويوم كان الشعب في كل بلد من هذه البلاد محكوماً بأهواء الأشراف ومصالحهم .

كانت الشيوعية يومئذ خطراً أكيداً على هؤلاء الذين تسلطوا على مصائر الناس ، وسطوا في غير رحمة أو شرف علىأرزاقهم.

ولم تكن الشيوعية وحدها هي الخطر الذي يحذرون .. بل كانت كل صيحة ترتفع مذكرة بحق الشعب أو منذرة بنقمة الشعب تعتبر خطراً وبيلاً عليهم .

ولو كان الحكام القائمون في سورية أو في مصر — يومئذ — يعلمون أن الكارثة ستهب عليهم من ثكنات الجيوش لسرحوها ، ولاعتبروا كل ضابط من ضباطها « خلية شيوعية » تستحق النفي والتعذيب . !

إن الذي قال : « الاستبداد هو الأب الشرعي للمقاومة » لم يكن مخطئاً ولا واهماً .

فحيث يوجد الضغط لا بد أن توجد المقاومة .. وكل ما هنالك أن المبادىء الثورية والتقدمية تأتي عاملاً مساعداً ومشجعاً لهذه المقاومة .

ولنا أن نسأل :

هل كان ثمة شيوعية تحرض الناس على الثورة يوم قامت

أمريكا في وجه الاستعمار البريطاني ، أو يوم قامت بلجيكا في وجه الاستعمار النمساوي ، أو يوم ثار الانكليز ضد الملكية الاستبدادية بقيادة « كرومويل »، أو يوم ثارت الأراضي المنخفضة على الحق الالهي للملوك الآثمين ، أو يوم تحولت فرنسا إلى نار تتلظى ، وثورة تصيح ..؟

لم تكن هناك شيوعية دولية ، ولا شيوعية محلية . وإنما كانت طبائع الأشياء وقوى التطور تأتي على القديم البالي لتشيد مكانه جديداً من الحق .. وجديداً من رفاهية الانسان .

وعلى الرغم من المحاولات التي بذلت لتصفية الثورة الفرنسية ، فانها أفاءت على العالم آخر الأمر خيراً كثيراً ، فانتشرت الديمقراطية وتقدست الدساتير التي تكفل حقوق الشعوب ..

ولقد أفادت الدول الكبيرة من هذه التجربة . فبريطانيا مثلاً ، تذكرت أنها من قبل توسلت لتحطيم مبادىء الثورة الفرنسية ، وصدّ عدواها عن بلادها بإجراءات رجعية تعسفية اتخذها يومئذ رئيس حكومتها « وليم بت » وعطل بها الحريات الشخصية ، وأصدر قانون الغلال ليزيد الفلاحين رهقاً وإذلالاً .

وتذكر ايضا أن هذا الإعنات لم يُبلّغها ما تريد ، ولم يمنع رجلا مثل « شللي » الشاعر العظيم من أن يثير الشعب بمثل قوله المأثور :

« ايها البريطانيون . علام تفلحون الأرض لأسيادكـــم الظالمين ، وتحوكون الثياب للمعتدين » .. ؟؟

فذهبت قوانين « بت » إلى الهاوية وبدا موكب الاصلاح الدستوري في ثبات وإصرار .. !

من أجل ذلك نجدها لا تنسى التجربة بل تنتفع بها إلى أقصى مدى .. فحين أدركت أن الماركسية حدث جديد لن يقل أثراً عن الثورة الفرنسية إن لم يزد عليها ، لم تستنجد بخبرة « وليم بت » في الكبت والاستبداد . بل استنجدت بالماركسية نفسها فراحت تأخذ منها كل ما يوائم طبيعتها . وتطبقه في تطور وأناة . وبذلك فقط لم تعد الماركسية خطراً على انجلترا داخل بلادها . وإن كانت لا تزال خطراً يهدد مصالحها الخارجية في الاسواق والمستعمرات . وكذلك فعلت أمريكا على نحو آخر يلائم حرصها التقليدي على حرية الانتاج الفردي . فقد رفعت مستوى الحياة للشعب إلى حدٍ بعيد . وعلى هذا النسق سارت وتسير كل البلاد التي تفكر بعقولها هي ، وليس بعقول مستعمريها وجلاديهـــا ...

وإنا لنستطيع أن نتحرر من المخاوف والأوهام أولاً . ثم من سلطة الغير ثانياً . ونسلك الطريق الذي ينظم لنا وسائـــل الانتاج والتوزيع تنظيما يقوم على الوعي . ويستمد كيانه من ضروراتنا ومصالحنا. وتتوفر له المرونة بحيث لا تقصمه ريح التطور عندما تهب على الناس بجديد . نستطيع أن نفعل ذلك دون

أن نصطبغ بصبغة معينة سوى صبغة الاصلاح العام . والمسايرة التي تقينا مغبة الانقراض .

أما أن يشغلنا الاستعمار بخصم وهي ليس له بالنسبة لنا أي وجود ، فهذا هو الضلال الذي لن يصيبنا بالإفلاس فحسب . بل وبالعار أيضاً .

ثم إن سياستنا الخارجية يجب أن تقوم على اساس أننا نتعامل مع دول . لا مع مذاهب . وما لم يتقرر ذلك في أذهاننا ويَمْضِ عليه نهجنا السياسي فسنظل نترنح تحت ضربات الحماقة حتى نَنْفَقَ كما تنفق العجماوات البليدة المسخرة .. ! !

لقد تحالفت أمريكا وبريطانيا مع روسيا . وهما تعلمان أنها تمثل بالنسبة لوجهة نظرهما — الشيطان .

وتحالفت روسيا مع ألمانيا وهي تعلم أن مذهبها في السياسة والاقتصاد وسلوكها في الحكم ، يتنافيان تَنافِياً مطلقاً مع كل ما تؤمن به وتعمل له ، ولكن الضرورة التي هي أهم عناصر البقاء والتطور جعلت هذه الدول جميعاً تستجيب لدعوتها وتلبي نداءها .

فلنعزل إذن رأسمالية أمريكا ، واشتراكية بريطانيا ، وشيوعية روسيا . ولننظر إلى الدول وحدها مجردة عن مذاهبها .

لننظر إلى سلوكها الخاص معنا . فأيها كان أقرب لمصالحنا . وأنظف تاريخاً ، واكثر استعداداً لمعاونتنا . شددنا على يده بأيدينا ، وتبادلنا واياه عوناً صادقاً لا يقوم على أثرة .. ولا يهدف إلى عدوان ..

إنه لا وجود للفزع إلا في بلادنا .. أما امريكا وبريطانيا وروسيا ففيها شعوب تنساب مع الحياة في سكينة وثقة .

وهذا الفزع أشبه ما يكون بالدخان الصناعي الذي تزجيه قنابل الشرطة على المتظاهرين ليضلوا طريقهم ويقعوا في أيديهم كالجرذان .. !

أفما آن لنا ان نخرج من هذه الدائرة الكابية ، والضباب المصنوع .. ؟

إن جوع الجماهير وعُريها ..

وإن ذخائر أرضنا وامكاناتها ..

وإن دواعي الحياة ، ومقتضيات البقاء ..

كل هذه تهيب بالآذان التي تسمع .. تهيب بالأعين التي تبصر .. تهيب بالأيدي التي تعمل ..

وكلها تدعونا لننهض مثلما نهض غيرنا ، ونشيد نهضتنا على أسس سليمة وطيدة .

والآن نستطيع أن ننتقل إلى الاجابة عن السؤال الذي سقناه آنفاً وهو :

ـ أليس الاصلاح ممكناً في ظل الديموقراطية .. ؟؟

وهل الحكم المطلق شرط لقيام النهضات .. ؟؟

الديمقراطية سياج النهضة

ان الدكتاتور بحكم السلطة المطلقة التي يقبض عليها بيده

يكون في معظم الاحيان أقدر على التنفيذ والحسم من الحاكم الديمقراطي .

هذه ظاهرة نستطيع أن نلمحها في غير إعمال فكر ، أو إجهاد ذهن .. بَيْدَ أَن اعترافنا بوجودها لا ينبغي أن يصرفنا عن تَقَصِّي أسبابها ، وإدراك الآثار المترتبة عليها .

فنحن نعلم أن النظام الديموقراطي يعتمد على سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية، وأنه يقسم المسؤولية بين هذه السلطات .

ولأنه يستمد وجوده ومشروعيته من الشعب ، فلا بد أن يشترك الشعب عن طريق نوابه في وضع الإصلاحات التي يريدها — ولا بد من أن تناقش في جو من الحرية الطليقة حتى تجيء منسجمة مع القدر المشترك لمصالح المجتمع كله . هذه المصالح التي تتعارض في بعض الأحايين .

ونعلم أيضاً أن مهمة البرلمان في الحياة الديمقراطية ليست التشريع فقط . بل والرقابة معه .

وهكذا تحتاج الحكومة الديمقراطية إلى أناة في التنفيذ تقتضيها توزع المسئوليات ومراعاة الرقابة البرلمانية ..

وهذا نظام يمثل سيادة الشعب وسلامته معاً . فالقوانين ليست نزوات تتفصد من أغراض حاكم مطلق . بل هي مظهر إرادة الأمة ، والضمان الضروري لها تجاه الحكومات .

فالسرعة التي يتّسم بها الحكم المطلق في تنفيذ إصلاحاته إنما تتم إذن على حساب شيء ثمين هو : إرادة الشعب .. وحتى لو جاءت هذه الاصلاحات وَفق هواه . فإن عزله عن اختيارها ومناقشتها ووضع القوانين الخاصة بها يفقده أهم مقومات تقدمه وارتقائه من التّربية السياسية .

من أجل ذلك . فان الدكتاتورية قد تقيم إصلاحات ، ولكنها لا تنشىء نهضة . وهناك فارق بين الاصلاح والنهضة ..

إن النهضة ارتقاء إلى أعلى . ارتقاء لوجودنا السياسي والانساني والاقتصادي والادبي والعقلي ، وهي في كافة أزيائها تحرير دائب مستمر .

ففي السياسة : تحرير من العدوان والخوف ..

وفي الاقتصاد : تحرير من الاستغلال والحاجة ..

وفي العقل : تحرير من الجهل والكبت ..

وبعبارة موجزة : هي تحرير من نظام أو أنظمة فقدت ضروراتها وحقها في الوجود . وإقامة أنظمة اخرى بديلها تتمثل في احتياجات الامة ورُؤَى المستقبل ..

والإصلاح بناء يُشاد ، أو نهر يجري ، أو مدرسة تفتح ..

أما النهضة فمدلولها أكثر عمقاً .. إنها نهج عام للحياة يُثمر روح الجماعة كلها . ويتسم مع حقها الطبيعي في الحياة والحرية والرخاء والعلم والسلام .

وهي ثراء عام وزاخر .. ثراء في الاخلاق ، وثراء في المعرفة ، وثراء في الانتاج ..

وإن محاولة الإصلاح في جو من الصرامة والقسوة لمحاولة غبية ما دام هذا الاصلاح ممكنا في جو من الحرية والسكينة .. وإن قصة أثينا وإسبرطة لتعطينا الدرس والمثل .

فقد عنيت « إسبرطة » بدمج الفرد في الدولة دمجاً مفنياً ، ووضعت المجتمع تحت رقابة صارمة من القواعد والقيود . وكان هدفها بالطبع عظيما .. فقد كانت تهدف إلى خلق جيل راق منظم يتسم بالبطولة والاقدام . ولكنها ضلت الطريق ..

أما أثينا فقد استهدفت نفس الاهداف وأبقت على الحرية جميعاً : حرية الفرد وحرية المجتمع ، لم تمسسها بسوء . فكانت النتيجة أن ترعرعت المواهب الانسانية بشكل نادر المثال . وكانت أيضاً أن أنجبت للبشرية سقراط ، وأفلاطون ، وأرسطو ، وبركليز ، وفوستوكليس ، في الوقت الذي ظلت فيه « إسبرطة » حيواناً عقيما لا تنجب مخلوقا نابها .. وليس ذلك فحسب ، بل إن تفوقها المادي الجسدي لم يتح لها التفوق على أثينا في حروبهما . وعندما دهمتهما معاً الجيوش الاجنبية ماتت إسبرطة إلى الابد .. أما أثينا فعلى الرغم من زوالها كدولة مستقلة ، فقد انسابت كما ينساب الماء في العود الاخضر . ولا تزال حتى يوم الناس هذا تعيش ليس فقط في بلادها ، بل وفي الإنسانية كلها .. !!

إن الإصلاحات المادية لا تستطيع وحدها أن تشفع لحكم

ما بالبقاء ، بل هي كثيراً ما تتوسل بها بعض الحكومات لسلب شيء أثمن منها ــ حرية الامة وحقوق الشعب.. ولدينا على صدق ذلك شاهد قريب ، فلقد كان من أهم الحوافز التي دفعت السلطان عبد الحميد إلى الشروع في إنشاء سكة حديد الحجاز ــ رغبته في تخدير الحركات الثورية التي كانت تتململ في وجدان الأمــة ..

لقد أقنعه مستشاروه من الاجانب الذين كانت لدولهــم مصالح في هذا المشروع . أنه سيُنيم إرادة المقاومة ، ويهوي بأفئدة المسلمين جميعاً إلى السلطان الذي يَسّرَ لهم سبل الاتصال بالكعبة المكرمة ومسجد الرسول العظيم ، فسارع الرجل إلى التنفيذ غير مدفوع ــ قطعاً ــ بالرغبة في الارتقاء والاصلاح . بل بالرغبة في استبقاء قدسيته ، ودعم سلطانه ، ولقد نجــح فعلا ..

وإن التقرير السري الذي رفعه السفير البريطاني في الآستانة يومئذ ، ونقله الينا « ا . بونيه » في كتابه « الدولة والنظــم الاقتصادية في الشرق الأوسط [1] » ليؤكد هذا .

لقد جاء في هذا التقرير « إن إنشاء سكة حديد الحجاز ضمن للسلطان عبد الحميد الطاعة العمياء من جانب رعاياه بدرجة لم يتسنّ بلوغها من قبل . كما كفل انصياعهم لحكمه

---

(١) نقله إلى العربية الدكتور « راشد البراوي »

المطلق الذي يعتبر أشد استبداداً من أي حكم عرفه التاريخ » . !

فليكن هدفنا الاصلاح في ظل الديموقراطية .

يقول (ريتشارد هوفي) :

« إن ثراء الأمم ليس فقط في قطنها ، أو حريرها ، أو ذهبها .. إن ثراء الأمم الحقيقي في رجالها » .. ! !

وإذن فما قيمة الاصلاح الذي ينشئه الدكتاتور ؛ إذا كان ثمنه التضحية بشخصية الأمة . وتحويل أفرادها إلى حيوانات مُجترّة تأكل وتشرب وتنام .. ؟

إننا لو هبطنا بالشخصية الإنسانية إلى أدنى مراتب التقدير . فاعتبرناها . « سلعة تجارية » تدر علينا الارباح ، لوجب علينا أن نُدخل على هذه السلعة كل وسائل التحسين والتفوق . لا التشويه والإبادة .

فهل الدكتاتورية (مناخ صالح) لاستنبات شعب قَويّ . وإنسانية متفوقة .. ؟؟

كلا . وإنها مهما تصلح وتعمر لتنتهي بانحلال الـذين يستكينون لها وتستعبد فيهم الروح والجسد وتصيبهم بالتلاشي والانمياع .

ولقد اعترف كاتب ألماني بأن ما عانته ألمانيا في أوقات السلم من جراء « الدكتاتورية العسكرية » أقل بكثير مما جرته عليها الحرب من خراب ودمار ... !

وهذا حق أكيد ...
وحسبنا أن ننظر إلى موازنة عابرة ...

فقد أقامت الدكتاتوريات في إيطاليا وألمانيا واليابان إصلاحات عارمة شامخة .

وأقامت الديموقراطيات إصلاحات سامقة ونهضات باسقة في الدول التي تقل إمكاناتها عن ألمانيا واليابان وإيطاليا مثل سويسرا والسويد وهولاندا والدانمارك .

فأي المجهودين كان أبقى وأخلد ... ؟ وأيهما تم وقام دون أن تُصاب حقوق الانسان وكرامته بالأذى والتشويه ؟.

إن الصعوبة ليست في أن نقيم نهضة عمرانية . أو صناعية . أو عسكرية . ولكنها في أن نقيم نهضة بشرية . ولا يتأتى ذلك أبداً في شعب مُكبّل . ولو كانت قيوده نسيجاً من الرخاء والترف .

لقد اغتر هتلر بنهضته العسكرية العظيمة ، وأفنى حياته وحياة شعبه في سبيلها . وانخدع الشعب عن نفسه وحقوقه . فماذا كانت النتيجة ؟

إن اليوم الذي زحف فيه الحلفاء على برلين ينبئنا بها . فإن المدنيين لم يكادوا يسمعون قعقعة السلاح المتهاوي على خطوط القتال القريبة ، ولم تفتأ أنباء الهزيمة تصكُّ مسامعهم المتطيرة حتى غشيتهم غواشي الأسى والتفزع والاستسلام .

ذلك لأنهم لم يجدوا بداخل أنفسهم شيئاً يعتمدون عليه ويستنجدون به في ساعة العُسْرَة ... ! !

لقد ذابت شخصيتهم وذاب كيانهم من قبل في النازية . وفي الجيش الذي كان مظهراً آسراً ساحراً لها . فلما خر الشبح العظيم صَعِقاً تحت مطارق المعركة ، بحثَ الشعب عن نفسه ... بحث عن عزمه وإرادته ... فلم يجد من ذلك شيئاً ؛ لأنها لم تكن معه . بل كانت مع الدكتاتور ... ومع الجيش .. ! !

كانت خطوة الأوز ، والحُلّة العسكرية النّشوَى . وهتافات الميدان المرجفة – هي القيم اللألاءة التي خطفت أبصار الشعب ، وخطفت ذاتيته وكيانه ، فلما سقطت ، سقطت معه في ساعة من نهار ... ! !

لم تكن له حياة دستورية صحيحة تصقل شخصيته ، وتجدد شبابه ، وتربطه الوطنية والسياسية بمسؤولياته رباطاً ينفض فيه عروق العزم والمثابرة عندما يناط به مصير بلاده .

لقد انتهى الشعب الالماني وتقرر مصيره منذ تسلم المستبد العادل «!» « الفوهور » زمام الحكم ، وفرض دكتاتورية شاقة مغرورة بين هتاف الجماهير وإعجابها ... ! !

وفي حياة أمتنا هذه ، نجد مثلا مشابهاً ...

ففي عام (١٨٨٢) قام الجيش المصري يطالب نيابة عن لأمة كلها بدستور يصون حقوقها من الضياع والعبث ، فأخفقت محاولته .

وفي عام (١٩٥٢) قام الجيش المصري نيابة عن الأمة أيضاً يطالب بصون دستورها من الضياع والعبث ، فأفلحت المحاولة .

لماذا اختلفت نتائج المحاولتين على النحو المعروف ؟؟

قد يكون هناك أكثر من سبب . ولكن سبب الأسباب في نظرنا يتمثل في التفاوت النوعي والكمي للتربية السياسية أيام عرابي ، وهذه الأيام .

إن الجيل الذي كان عرابي يمثله ، ويتخذ من إمكاناته وسائل التنفيذ ، كان جيلا تعسا ضعيفا ، أضناه جور الاتراك والمماليك والأسرة العلوية الكريمة . «!»

لم تكن له يد في اختيار حكامه ، ولا في اشتراع قوانينه ، ومن ثم لم يشعر بوجوده وخطره .

وصحيح أنه كانت له انتفاضات جريئة . ومخاطرات عظيمة ، الا انها كانت ستصير أكثر توفيقاً ونجاحاً لو أنه تمتع يومئذ بحياة ديموقراطية وحكم دستوري ...

وهذا هو العامل الحاسم في نجـــاح حركة الجيش الأخيرة . فقد قامت هذه الحركة بعد ثلاثين عاماً قضيناها في ظل الدستور والشورى ...

وصحيح أيضا أن الدستور لم يكن مطلق اليد ، تام السلطة ، بيد أننا على الرغم من هذا ظفرنا عن طريق هذه الحياة

الدستورية الناقصة بوعي سياسي زاخر انتهى تساوقه وامتداده إلى عزل الملك ، والتمهيد لتتويج الشعب ...

وإنا لنسأل : ما حاجة النهضة إلى دكتاتور ، ما دامت الديمقراطية قادرة على تحقيقها . ؟

قد يقال : إنها بحاجة إلى حماية من المؤامرات الهادمة ، والتيارات التحتية ، فنجيب : نعم . ولكن في مقدمة هذه المؤامرات — الدكتاتورية ذاتها ... لأنها كما أوضحنا تُلاشي شخصية الجماعة ، وتجرد النهضة من أهم عناصر بقائها ونجاحها ، وهو اشتراك الشعب فيها ، وإشرافه البرلماني عليها .

صحيح أن بعض الشعوب تنفر أحياناً من الرقي وتتثاقل عن النهوض .

ولكن ليس علاج ذلك أن نضاعف شعورها بالنفور والمقت ، بما نفرضه عليها من وسائل الضغط والتسخير .

إن أفضل الطرق أن نساعدها على الجرعة الأولى في غير إعنات ، ثم نتركها تشرب وحدها عَلَلاً بعد نَهْل ...

ولدينا لذلك مثل واضح عن نهضة جانبية هي : نهضة المرأة. لقد تلقاها المجتمع المصري ، والعربي بادىء الأمر بالاستنكار لها والإدبار عنها . ولكن الحركة مضت في طريقها منسابة مُقْنِعة ، تبث أغراضها ، وتكشف عن محاسنها ، حتى اقتنع المجتمع بها أخيراً ، وأصبحت النهضة

النسوية عندنا حقيقة قائمة ومألوفة ونامية .

فلأن تمارس الأمة نهضتها في تجربة ، خير من أن تُفرض عليها بإكراه ...

على أن هناك عاملا جديداً يجعل نفور الشعب — أيّ شعب — من النهضة والإصلاح أمراً بعيد الاحتمال ، ذلك أن النهضة بمعناها الحق ، ومدلولها الصحيح لم تعد مجرد إصلاح سياسي أو ديني أو عمراني . بل أصبحت تكوينا اقتصاديا يتصل اتصالاً وطيداً بفن العيش ، ويلتحم التحاماً عريقاً بمشكلة الانتاج والتوزيع . أي أن النهضة بهذا المفهوم الجديد هي أن يوفر المجتمع لأفراده حقهم في العمل ، وكفايتهم من الانتاج ، واحتياجاتهم العقلية والروحية جميعا .

ولقد انقرضت تلك السلالات الغبية التي ترفض هذا النعيم . وحيث يجد الناس نظاما يطعمهم من جوع . ويُؤَمِّنهم من خوف ، ويحيل عجزهم إلى قوة ، والعطف إلى كفالة ، والإحسان المبذول إلى فرصة مُتاحة ، والحاجة القائمة إلى حق مكفول . حيث يجدون نهضة تتيح لهم هذا الفيض العظيم ، فانهم يقبلون عليها في شغف وإيمان دون أن يكونوا بحاجة لدكتاتورية تفرض عليهم السعادة وتُكرههم على الرغَد .!

وحتى لو وُجد في الأمة من يناوئون النهضة البازغة ، لما يجدونه منها من وطأة شديدة ، فان ذلك لا يقتضي بحال فرض دكتاتورية يصطلي الشعب كله بنارها .

لقد كانت هذه الحجة الهزيلة الكاذبة هي المنطق الذي تذرع به جميع الحكام المستبدين لبسط سلطانهم ، ولقد أشرنا من قبل كيف طلب موسوليني لنفسه سلطة مطلقة لمدة عام واحد يثبت فيه قواعد النهضة الايطالية الجديدة . ولكن هذا العام الواحد لم ينته إلا يوم أن صلبه قومه على خشبتين في فلاةٍ مُوحِشة .. !!!

إن الديمقراطية هي السياج الطبيعي للنهضة ، وحتى لو بدت حمايتها لها ضعيفة في بعض الأحايين ، فان الضرر الناجم عن هذا الضعف ، أهون بكثير من الضرر الناجم عن قيام الدكتاتورية في أي مظهر من مظاهرها . وإن قيام الأمة بثورة من أجل كرامتها لا يبرر تعطيل حياتها الدستورية بحجة التأهب لاحتمالات الفتن والانتكاس . لا سيما إذا تمت ثورتها هذه في هدوء وحسم . كما حدث لثورة مصر أخيراً . ولاسيّما أيضاً إذا كانت أهداف الثورة واتجاهاتها شعبية خالصة ...

عندما تم الظفر لحركة « ٢٣ يوليو » خرجت معظم الصحف الامريكية والانجليزية تردد نغمة واحدة وتقول :

(إن مصر ستجني ثمارا طيبة من هذه الحركة إذا هي أسلمت نفسها لأتاتورك مصر) ... !!!

وكان مفهوم هذا الاغراء واضحا . ونحن لا ينبغي أن نكون من الغباء بحيث ننتظر من أولئك نصحا أمينا ، وتوجيها نزيها .

ولكننا فقط نُذكّر الذين نخشى أن يكونوا قد تأثروا بهذه الوساوس أن أمريكا نفسها بعد أن خرجت من ثورتها الاستقلالية الكبرى ووقفت على عتبة مستقبل فادح التبعات لم يخطر ببالها أن تستعين على ذلك بالدكتاتورية يوماً واحداً . ولقد كان لها العذر لو فعلت . فهي يومئذ ولايات متباعدة ومتنافرة مما يجعل احتمال الخيانة والهزيمة والنكسة موفوراً .

لقد اتجهت إلى الديمقراطية من يومها الأول : وكان هذا العمل أمجد من الثورة نفسها .

ماذا لو نصب (وشنطن) نفسه سيدا مطاعا ومستبدا عادلا ، منتهزا فرصة النصر العظيم الذي حققه لبلاده ؟ .

إنه لم يفعل ، وما كان ينبغي له أن يفعل ...

ولقد اجتمع مندوبو الولايات ليضعوا وثيقة المستقبل ، فقالوا :

« إن الحياة والحرية والسعي لنيل السعادة حقوق طبيعية للناس ...

« ولتأمين هذه الحقوق تكونت حكومات تستمد سلطانها العادل من رضا الشعب المحكوم .

« فاذا قامت أية حكومة لتقضي على هذه الغايات أصبح من حق الشعب أن يستبدلها ، أو يلغيها ويقيم مكانها حكومة جديدة ...

« وإذا تعدد سوء استعمال السلطة واغتصابها من الشعب ، وتبين أن الغرض الذي ترمي اليه الحكومة من ذلك هو وضع الشعب تحت نير الاستبداد ، فمن حق الشعب بل من واجبه أن يسقط هذه الحكومة وأن يستعيض عنها بطرق جديدة لتأمين مستقبله » ...

وعندما اقترح بعض الامريكيين على « وشنطن » أن يُتوَّج ملكا على البلاد أو يُعطَى سلطات واسعة تمكنه من السير بها قُدما كتب لصاحب الاقتراح هذه الرسالة الوضيئة المضيئة :

« إذا كان يهمك أمر نفسك ، وذريتك من بعدك ، وأمر الأمة جميعها ...

« وإذا كنت تحمل لي احتراما صادقا ، فانزع هذه الافكار من رأسك .

« وإياك أن تكتب لي في هذا الأمر . لا بالاصالة عن نفسك ولا بالنيابة عن غيرك » ... !!!

إن هذا الخلُق الفذ كان أعظم حوادث الثورة الامريكية . وكان أيضاً أوفَى ضماناتها ...

ولا ندري لماذا تحدثنا صحافة الولايات المتحدة عن (أتاتورك) ولا تحدثنا عن (واشنطن) هذا الذي هو جدير بأن تضرب به الأمثال !؟

ترى هل عاقت هذه الديمقراطية التي استهلت بها امريكا

حياتها — هل عاقت نهضتها في شيء ، أو لوتْ زمام الاصلاح فيها إلى الوراء ؟

كلا . ولقد سارت تُسابق الريح دون أن تشعر في ساعة من نهار بحاجة ، أدنى حاجة ، إلى — دكتاتور — يدفعها ويصون كيانها ...

بل لقد نشبت بعد حرب الاستقلال ، حرب أهلية . التحم فيها أهل الشمال بأهل الجنوب التحاما كاد يهدد الوحدة بالفناء ، ومع هذا لم يدر بخلد أحد أن ينقم على الدستور أو ينادي بالسلطة المطلقة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ... ! !

إن الشيء العظيم الذي ينقصنا هو الإيمان بالديمقراطية ..

وأقسم لكم أنه ينقصنا جميعا . حتى أولئك الذين يحبون الديمقراطية ويحترمونها ويدعون لها . ينقصهم الإيمان ، ويعوزهم اليقين ... ! ! !

وسأضرب لكم مثلا :

عندما أُحرقت القاهرة حدث شيء كان في نظرنا أخطر من الحريق نفسه ...

فلقد شاعت الردة واليأس حتى بين بعض الذين كانوا يَشقّون للوعي طريقه . وراح هؤلاء وأولئك يُرجعون أسباب الفوضى التي وقعت إلى الحرية التي تمتع بها الناس في عهد حكومة الوفد الاخيرة . تلك الحرية التي جعلت عامي

— ١٩٥٠ و ١٩٥١ — ربيعاً لا ينسى في حياة هذه الامة ...

ولا أحسب أن هناك ما يصور اليأس الذي جثم يومئذ ، خيراً من مقال كتبه كاتب حر نُكِنُّ له إعجاباً وحباً — وكان عنوانه « ان مصر في حاجة إلى دكتاتور ، فهل هو علي ماهر .. ؟!

وجاء في المقال ما يأتي :

« لقد عرف عن علي ماهر أنه شديد الاعتداد برأيه ، حتى قيل عنه في احدى وزاراته السابقة . ومن باب المبالغة : إنه لا يسمح لوزرائه بالتفكير !

« ومصر تقبل منه أن يعتد برأيه إلى حد أن يصبح ديكتاتوراً ، فهي كما يرى البعض في حاجة مؤقتة إلى دكتاتور . ولكنها تشترط فيه أن يكون دكتاتوراً للشعب ، لا على الشعب . ودكتاتوراً للحرية لا عليها ... دكتاتوراً يدفعها إلى الأمام ، ولا يشدها إلى الوراء . » ... ؟!

إن هذه الكلمات خطيرة الدلالة باعتبار أنها صادرة عن كاتب لا يرقى الشك إلى تحمسه للحرية ، ولقد أبلى في معركتها بلاء مبيناً . ومع ذلك ، فهذا هو مبلغ إيمانه بها . ! !

إنه يعتقد أنه من الممكن أن يكون الدكتاتور للحرية ، وليس عليها ...

ويعتقد ان مصر في حاجة إلى دكتاتور ...

لماذا ... ؟؟

لأن حفنة من محترفي التخريب في القاهرة ، سخرتها أغراض منكرة لحرق بعض حوانيتها ، فرأى ـــ سامحه الله ـــ أن يحمل الشعب كله وزر هذه الخطيئة ، وينصب عليه دكتاتوراً لا يسمح لوزرائه بالتفكير ... !!

وواقعة اخرى بدرت من صحيفة حرة تمثل شباباً وطنياً جديداً .

إذْ صدر عددها بتاريخ (٥ ديسمبر ١٩٥٢) يحمل افتتاحية بقلم « سياسي معروف » وكان عنوانها « الانتخابات قد أجريت فعلا وظهرت نتائجها السياسية » ...

وجاء في هذه الافتتاحية ما يأتي :

« لقد جرت انتخابات حرة . طليقة من كل قيد ، لا يعبث بها حاكم ، ولا يتدخل فيها ذو سلطان ، بل إن هذه الانتخابات تقع كل يوم فلا تُسْفِرْ إلا عن نتيجة واحدة ، هي أن الحركة تمثل حاجات الشعب وما يفكر فيه ، وما يتجه اليه . فإن رئيس الوزراء ، بل كل الوزراء لا يكادون يذهبون إلى مكان حتى يجدوا من حولهم الشعب يتدافع بالمناكب ويعلن على صورة غير مسبوقة في تاريخنا الحديث بأنه مؤيد للقائد ولاخوانه ، وأنه راض عما تقوم به الحكومة . » ...

لَكَمْ تمنينا حين قرأنا هذا الكلام ألا يطلع عليه « فاروق »

في منفاه ؛ حتى لا يعتبر مهرجانات زفافه الاخير استفتاء يتيح له المطالبة بعرشه المفقود ... ! ! !

وهل شَخَّص « قائد الثورة » موضع استفتاء ، وهل الحركة التي يمثلها ، والتي حررت البلاد من كابوس كان على وشك أن يبيدها — هل هذه الحركة الباسلة موضع استفتاء حتى يقال هذا الكلام . ؟؟

إن هذا الشاهد أيضا يدل على أننا نتحمس للحرية ... ولكن هذه الحماسة وهذا الاعجاب لم يبلغا بعد درجة الايمان واليقين ...

فلنعلم أنه لن يفيدنا في مصر ، وغير مصر ، من جيراننا سوى الايمان العميق بجدوى الديموقراطية وحتميتها .

ففي بلاد الشرق الاوسط اليوم مخاض يريد أن يتشقق عن قيصريات جديدة . قيصريات عسكرية ، وقيصريات دينية ، وقيصريات سياسية . فطوْراً نرى رئيس وزارة دستورية يطلب لنفسه سلطات مطلقة لمدة محدودة . وطوراً نرى جيوشاً تحكُم ، وطوراً ثالثاً نرى نزعات دينية متطرفة تتململ ... وما لم نعاون أنفسنا على ترويض هذه الميول الضارة ، وإقرار الديموقراطية الحقة في بلادنا . فسيواجهنا المصير بكارثة لن تكون ممتعة على أية حال ! ! !

ونريد أن نقول : إنه ليس في هذه المصارحة ما يستحق أن يُرهب ، ويؤلم . ولكن فيها ما يستحق أن يُفهم ويُدرس ..

إن الحياة الدستورية السديدة جديرة بالتقديس والحب ، وليس هناك سؤال يستحق الرثاء لأصحابه مثل الذين يقولون :

ماذا جنينا من الدستور ؟؟

ومع أن الاجابة تعتبر تورّطاً في الاثم الذي وقع فيه المتسائلون ، فلا مفر لنا منها ...

إن مظاهر تقدمنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ظل الديموقراطية تعطينا صورة صادقة وجليلة لمغانم الحياة الدستورية على الرغم مما كان الدستور يلاقيه من تزييف وتعويق واضطهاد .

ولقد أثبتنا في كتابنا السابق — مواطنون لا رعايا — كيف كان فراغ الدولة من رقابة نيابية ، أهم حوافز السفه المطلق الذي جرّ به الخديوي إسماعيل على مصر الخراب . إذْ لم يجد فوقه برلمانا حرا يقول لَه : اقْصِدْ في مَشْيِكَ أيها المتلاف ... ! !

أمّا حين وُجد برلمان ، فقد رأيناه على حداثة سنه . وقلة حيلته يقف في وجه الملك فؤاد ، والملكية يومئذ في عنفوان رهبتها وجبروتها ، فيحاسبه حساباً إذا لم يكن عسيراً ؛ فانه غير يسير ! . حدث ذلك عندما وقف النائب المحترم « احمد عبد الغفار » سنة «١٩٢٧» يناقش ميزانية « القصر الملكي » مناقشة جريئة ، ويبرهن في غير مواراة على الاسراف ، والسفه الأثيم ، المتبديين فيها ... ! ! !

ورأينا الإصرار الذي كانت الاحزاب والجماهير تواجه به المتربصين بالدستور من الانقلابيين الذين اصطنعهم القصر لنفسه .

فعلى الرغم من المنشورات الإدارية التي كانت تتيح لضباط البوليس أن يستوقفوا ويفتشوا ، ويسوقوا إلى سجون الأقسام كل من يشاءون ، وعلى الرغم من منع الاجتماعات السياسية واقتحام الأندية والاعتداء الوحشي على الناس ، وعلى الرغم من القوانين التي كانت تصدر ، لتصفد فيها الجمعيات والهيئات السياسية ، وتجعل أمر حلها في يــد الحكومة ، وعلى الرغم من العبث بقانون الانتخابات عبثا يفضي إلى تعطيل إرادة الأمة ...

على الرغم من وسائل الإعنات التي كانت تطارد الدستور والشعب ، فقد كانت هناك دائماً أمة ترفع هامتها ، وتشد قامتها ، وتسير على صراط الواجب في ثبات ومخاطرة ...

وليس في وسعنا أن ننسى يوم أعلن عمد البلاد إضرابهم احتجاجاً على تعديل قانون الانتخاب الذي صدر في « ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥» حتى إذا أرادت الحكومة أن تبطش بهم ازدادوا هم تألباً وتشبثاً . وسرت عدواهم المباركة إلى كثير من زملائهم الآخرين .

وليس بوسعنا أن ننسى إجابة أحد أولئك الريفيين البواسل للقاضي أثناء محاكمته إذ قال : « يا سيدي القاضي : إذا كانت

تهمتي هي الاستهانة بواجبات وظيفتي ، فما انا إلا مقلد لرؤسائي وحكامي الذين استهانوا بواجبات وظائفهم ، وخانوا الدستور والأمة » ... !

في أي عهد كانت هذه القوارع تنهال على رؤوس الأسياد والحكام ؟

في عهود بعيدة ... ومعظمنا من مدنيين وعسكريين لم نكن يومئذ أكثر من أطفال يلعبون ، أو طلاب يتعلمون ، او موظفين عاكفين على أنفسهم ووظائفهم . وكانت هذه الصيحات المدمدمة توقظ الوعي السياسي شيئاً فشيئاً ...

لم تكن تنبعث من البرلمان فحسب ، بل ومن الصحافة والكتب والمظاهرات ، والاضرابات ، وكل هذه الوسائل التي لا وجود لها إلا في النظم الديمقراطية .

وطفق هذا الوعي يشب شبابا سريعا تغذيه الحرية والحياة النيابية التي لم تكن صوابا خالصا ، ولا خطأ خالصا . لم تكن صلاحا محضاً ، ولا فساداً محضا . ولكنها كانت مثل أشياء الحياة جميعها ، خليطاً من الخير والشر ، بيد أنها أترعت الوعي بالقوة وهيأت له الدوام والاستمرار حتى ارتفع منسوبه في عامي (١٩٥٠ — ١٩٥١) ارتفاعا جاوز الحسبان ، فرأينا أعضاء برلمانيين يمتنعون جهرة عن المساهمة في شراء هدية للملك ويطلبون تسجيل ذلك الرفض في سجلات البرلمان .. ؟!

ورأينا نوابا آخرين يقفون ضد تشريعات كانت تحمل من

الملك السابق بطاقة توصية . بل تحمل أكثر من ذلك . تحمل مشيئة سامية مدججة بالعناد والرصاص . فإذا الجهاز الديمقراطي ممثلا في (البرلمان الوفدي) يحطم مشيئة الملك ويصرخ في وجه المحاولة الاثيمة : الامة مصدر السلطات .. ! !

إن مظاهر تقدمنا السياسي في ظل الدستور لا تتمثل عندي في انتقالنا من دولة محمية إلى دولة مزقت المعاهدة ...

ولا من دولة جاثمة تحت امتيازات ظالمة إلى دولة ألغت الامتيازات ...

ولا من دولة « ساقطة القيد » إلى دولة مسموعة الصوت ..

ولا من دولة تحكمها مشيئة فرد إلى دولة يحدوها برلمان منتخب من أبنائها ...

وإنما تتمثل قبل كل هذا في مقدرة الحياة الدستورية على البقاء والانتاج رغم المؤامرات التي حاقت بها فعطلتها أكثر من مرة ، وسخرت نصوص الدستور لأغراض طبقية . ومع هذا فقد استعصى الدستور على الاعاصير ولم يتمكن من البقاء فحسب ، بل ومن الانتاج أيضاً ، فغمر البلاد بالتقدم الثقافي والاقتصادي والاجتماعي .

لقد كانت ميزانية التعليم في العام الذي ولد فيه الدستور — ٢٠٣/٥٠٥/٢ من الجنيهات .

وظلت تنمو وينمو معها التقدم الثقافي حتى بلغت عام

(١٩٤١ – ١٩٥٢) ٤٦,٥٤٠,١٥١ جنيهاً .

وتسلم الدستور البلاد وعدد الطلاب الذين يتعلمون العلم نصف مليون . ثم مضى يفسح المجال ويحتال على العقبات التي كانت توضع في طريق الشعب كي يظل قرين الامية والجهل حتى بلغ عدد الطلاب في عام (١٩٥١ – ١٩٥٢) ١,٩٠٠,٨٧٧ طالبا .

وواصلت الحياة الدستورية بناء النهضة العلمية حتى صار عندنا : ٨٨٠٢ مدرسة و ٢٩ كلية جامعية و ١٧ معهداً عالياً .

و ٣٥٠ مستشفى بعد ان كان عدد المستشفيات في سنة – ١٩١٥ – « ٣٠ » مستشفى .

ولم تكن هناك قبل الدستور نقابات للعمال يتكتلون فيها حول مطالبهم وحقوقهم ، فأباح الدستور تأليفها ، وعلى الرغم من محاولات أعداء الحرية فقد صار لدينا حسب الاحصاء الرسمي لعام (١٩٥٠) – ٤٩١ – نقابة يشترك فيها – ١٤٩,٤٢٤ عاملا .

وكانت الحركة التعاونية أملا ، أو جنيناً مبهما ففتق الدستور مغاليقها وبلغت جمعياتها حسب التعداد الرسمي لعام «١٩٤٩» ٢٠٠٩ جمعيات .

وكان للاستقرار النسبي الذي أتاحته الحياة الدستورية أثراً طيباً في نمو الحركة الصناعية ، فصار لدينا عام «١٩٥١» –

١٢٤,٥٥١ مصنعاً ونما عدد العمال الصناعيين بالتالي ، فبلغ في السنة نفسها ، ٤٧٤٨٣٢ عاملا فنيا ، عدا ـ ١٨٤,٤٩٠ يشتغلون فيها .

وبلغ عدد المتاجر حتى عام «١٩٤٧» ١٥٩,٧٥٧ واتسعت حركة النقل والبريد .

هذا عدا الوزارات الجديدة والمصالح العديدة والقوانين الكثيرة التي تمثل نموا في حياتنا العامة واطراداً نحو الرقي والنضوج .

وهذا مرة أخرى عدا الحرية التي أتاح لنا الدستور المضطهد منها حظاً رابيا ، في العقيدة ، وفي الفكر ، وفي الرأي ، وفي المعارضة . ولو لم يكن من فضل للحياة الدستورية علينا سوى هذا الفيض الغدق من الثقافة الحرة الطليقة الشاملة لكفانا وكفاه .

إن الحكومات غير الدستورية تعتمد مهما تكن عادلة ونزيهة على الرقابة . وهذه الرقابة تقضي على أثمن مواهب الامة . ألا وهي : نزاهة العقل وسلامة التفكير ...

وإنا لنعجب دائماً ، كيف استطاعت الحياة الدستورية أن تخصب هذا الاخصاب ، ومؤامرات الانجليز والقصر تركض وراءها . وتملأ طريقها بالحفر والاخاديد ... ؟ ثم تحفظ على الامة أثمن ممتلكاتها ـ الحرية ...

لقد فك الدستور وثاقنا من الكبت الذي كان يجعل حياتنا سلسلة متصلة من الازمات النفسية .

وصحيح أنه كان قبل الدستور محاولات للتعبير عن النفس وكانت تصل حداً من الجرأة والاستخفاف بالطغاة . ولكن الفارق بعيد بين المعارضة قبل الدستور والمعارضة في ظله .

فالأولى كان أمرها موكولاً إلى الخديوي او السلطان . وكان إغضاؤه عنها يعتبر تسامحاً . لأنه يملك حق المنع والمنح ...

أما في ظل الدستور فقد انتقل هذا الحق إلى الامة ولم يعد التسليم به تسامحاً بل حرية .

وهذه مسألة خليقة منا بالتدبر والتمعن ، فقد يوجد دكتاتور تقتضيه ظروف خاصة أن يسمح بالنقد والمعارضة . ويقول بعض الاغبياء او المغرضين : لماذا تريدون الدستور وهذه حرياتكم مكفولة ..؟؟

ولكن هذا السلوك الوقتي من الدكتاتور ، أيّ دكتاتور ليس حرية أبداً . إنما هو تسامح .

والفارق بين الاثنين بعيد جد بعيد ...

لان الحرية حق . والتسامح منحة ...

ومصاير الشعوب لا تناط بالمنح والتبرعات ، إذ أن الحاكم الذي يبدو له اليوم أن يتسامح . قد يبدو له غداً أن يتعصب .

ولذلك فان السلطة الوحيدة التي لا تضيق ذرعاً بالحرية هي السلطة الدستورية لانها بطبيعة تكوينها لا تطمع في اي امتياز ، وبالتالي فهي لا تسعى لتوكيد ذاتها على حساب غيرها .

وإن هذه النقطة من الحديث لتفضي بنا إلى نزعات السلطة المطلقة التي تفسد كل شيء حتى صاحبها ..

* * *

السلطة المطلقة تفسد صاحبها .

إننا في هذه الفترة المجهدة من تطورنا في حاجة الى التناصح والوضوح . واذا كان الله يَزعُ بالسلطان ما لا يَزعُ بالقرآن ، فقد صار حقاً لزاما علينا أن نقوِّم الحاكم إذا انحرف .. ولكن خير من ذلك وألزم ، أن نرده عن الانحراف قبل أن يتلبس به .

وليس هناك انحراف أضر من تفرد الحاكم بالسلطة ، وليس معنى تفرده أن يقف على مسرح الحكم وحده .. فقد يؤلف برلماناً على غرار البرلمان الفاشي او النازي ، وقد يضع دستوراً يعطيه امتيازات دكتاتورية ..

إذن فواجب الامة الرشيدة أن تعيش مفتوحة العينين على مقوماتها السياسية وعلى رأسها الدستور .

وعليها أن تؤمن بأن الحكم المطلق يفسد صاحبه ولو كان

قديساً ، وإذن فكلما ازداد إعجابها بحاكم ، وجب ان ينمو مع هذا الاعجاب حرصها على مراقبته وتحذيره ..

إننا لا نفسد لاننا بطبيعتنا فاسدون . بل لأن هناك اشياء خارجة عنا تدعونا للفساد ، وتزينه في قلوبنا . وتسكبه في وجداننا .. والسلطة المطلقة على رأس هذه الاشياء . وإنــه لتتراءى لي دائماً احدى المفارقات البليغة في حياة هتلر .

فقد حدث وهو لا يزال بعد عضواً عاديا في حزب العمال الاشتراكي أن رأى كتابا معروضا في واجهة احدى المكتبات ، واستهواه عنوان الكتاب وموضوعه . وتحسس جيبه السغبان فألفاه خاوياً واصطكت أسنانه من الحسرة ، ولندعه يكمل القصة بنفسه .

« .. ومضيت أبحث عن صديق يقرضني ثمن الكتاب ، فلم أجد .. وفي هذا الحين ، وقد تفتحت شهيتي للكتاب بشكل لا يحتمل، طاف بخاطري حرمان الناس حتى من العلم . فتمنيت ان اكون احد اولئك الرأسماليين الكلاب ساعة واحدة أصدر فيها امراً بوضع كل ثروتي في خدمة العلم وإباحة فرصته للجميع » ! !

أرأيتم الروح النبيل المتبدي في هذه الكلمات ...؟!

إننا لا نشك في ان هتلر كان يعبر عن إحساس كريم صادق يومذاك . ولكن انظروا ماذا حدث بعد ذلك حين دب دبيب السلطة المطلقة في ضمير الرجل ..

لقد انقلب عدواً لدوداً للعلم وللعلماء . وأنزل برواد المعرفة في أمته أمثال (فرويد) و (لودفيج) و (كريزلر) أقسى أنواع الاضطهاد حتى غادروا وطنهم آسفين ..!

ووضع الجامعات وحركة التأليف والنشر تحت رقابة صارمة مبيدة .. بل ان اشتراك العلماء في المؤتمرات العلمية الدولية ، صار خاضعاً لرقابة بوليسية مزعجة .!!

ولا ندري كيف أمسى هذا المتيم بالكتاب المعروض ، واذا العلم أعدى أعدائه وألد خصومه . فما كان يغزو بلداً حتى يبدأ بعلمائه فيجعلهم حِنطة لِرحَاه ..

ففي (براغ) جرد جميع مكتباتها العامة من ذخائرها ، وأغلق في عنف هستيري أقدم جامعات أوربا قاطبة وهي جامعة (براغ) وحكم بالموت على ألف ، وزج في السجن بسبعة آلاف من رجال الثقافة وطلابها ..

وفعل مثل ذلك أو قريباً منه في بولنده ،وتشيكوسلوفاكيا، وبلغ به الحنق على العلماء أن دبر يوماً لأساتذة جامعة (كراكاو) خدعة تشبه مذبحة المماليك ، إذ دعاهم لمحاضرة عن (الاشتراكية الوطنية الالمانية) حتى إذا انتهت ، وهموا بالانصراف فوجئوا بعربات «النازي» الثقيلة الحجم والوطأة تنتظرهم بالباب ... وكُدّسوا فيها كالخراف الى سجون برلين ومعاقلها .. !!

وهكذا بدأ هتلر الانسان يهيم بالعلم ، وانتهى هتلر الدكتاتور

إلى مقت العلم ، وتشريد العلماء الذين لا يسخرون مواهبهم لتغذية غروره وتَملُّق صلَفه ..

وهذا المثل يرينا كيف أن السلطة المطلقة لا تتلف وطنية صاحبها فحسب ، بل وتتلف فطرته أيضا ..!

وحيث يوجد الحاكم بأمره ، توجد آفة الفضائل كلها . وهو الغرور والنفاق ..

والغرور والنفاق رذيلتان تتفاعلان معاً وتتناوبان وسائل البقـــاء .

فغرور الحاكم يتطلب نفاقاً يسبغ عليه ما ليس فيه مـــن الخير ، وهذا النفاق بدوره يتنفس ويربو كلما استجاب لــــه الغرور وثَمِل به ..

والحاشية الخبيثة من لوازم الحكم المطلق.. ملكياً كان أم جمهورياً. لأن الدكتاتور حين يحس الفراغ حوله يتوق الى أنيس يُدَثِّرُ به وحدته ويُطَمئِن به وحشته، وهذا الدثار لن يكون الشعب بحال – عندئذ يلجأ إلى الحاشية ، فيصطفي من المغامرين والشذاذ جماعة تسارع الى هواه ، وتدفىء بأكاذيبها الساخنة مشاعره المقرورة وعواطفه المثلجة .. !!

وتتسع دائرة (الحاشية) كلما اتسعت ذمة السلطة التي تبعثر عليها مال الأيامي واليتامى والمساكين .. !!

ولقد رأينا حاشية (فاروق) كيف صنعت منه خطيئة لا تتسع لها مغفرة البشر . !

وإنا لنذكر كيف كانت الصحافة التي أناط الله بها أكرم الرسالات من توجيه الناس وتعليمهم . والدفاع عنهم . نذكر كيف كانت تتحدث عنه ..

فاذا بات في «ماخور» وهي تعلم . طلعت على الناس صبحاً وهي تقول : إن جلالته اصيب بانفلونزا حادة من جراء تفقده في الظلام والبرد شئون رعيته .. ! !

وإذا أجرم . قالت : إن جلالته يتعبد .. ! !
وإذا سرق . قالت : ان جلالته تبرع .. ! !
وإذا بصق قالت : تفضل – حفظه الله – وبصق .. ! ! !

أكان من الممكن أن يظل «فاروق» طاهراً عادلاً وهذه الآفات تأكل نواياه واستعداده ؟ .

كلا . وتلك طبيعة البشر . . .

ومن أجل ذلك . رأينا عمر بن الخطاب وهو الحصيف الأريب يبصر ابن مسعود سائراً ومن ورائه جماعة من مريديه . فيعدو وراءهم حتى يدركهم فيزجرهم عن ذلك قائلاً :

« اياكم ان تعودوا لمثلها أبداً . فانها فتنة للمتبوع . وذلة للتابع » .

ومن أجل ذلك وجدنا رسول الله عليه السلام يقول :
« احثوا في وجوه المداحين التراب » . ! !

لقد علم – عليه السلام – كما علم عمر من بعده ان النفس البشرية كالاسفنجة اذا سقيت ماء فراتاً نهلته . واذا سقيت ملحاً أجاجاً شربته ..

والحاشية نبات شيطاني فضولي يظهر عندما تجدب الارض من نبات الحرية والديموقراطية . وهي عملة رديئة تجاهد في مكابرة وإصرار حتى تلجيء العملة الصحيحة إلى الاختفاء ..

ولكن حين يوجد نظام ديموقراطي . تتهاوى وتحترق في شمسه المشرقة .

إن الحاشية ليست اصطلاحاً رمزياً . وليست شيئاً غير ذي بـــال .

إنها في النظام الدكتاتوري تأخذ مكان الشعب . ومكان الدستور وتدلس على الحاكم فتقنعه بأساليبها الخاصة أن الشورى تتحقق بجماعة من العقلاء المحنكين . وهي – أي الحاشية – خير من أوتي العقل والحنكة .

وإذا كان الحاكم رجلاً – طرزانياً – ضربت له الامثال بجنكيز خان والاسكندر . وهانيبال ..

واذا كان متديناً وديعاً . ضربت له المثل برسول الله عليه السلام فهو لم يكن معه مجلس نواب ولا مجلس شيوخ . وإنما

كان يكتفي في تصريف أمور الناس باستشارة أبي بكر وعمر . وبعض اصحابه المقربين ..

أرأيتم .. ؟؟ !

إن خطر الحاشية لا يكمن في نفاقها ، بل وفي تضليلها للدكتاتور ، وإقناعه بأنه ديموقراطي رصين ، يعتمد على الشورى المنظمة ، وينأى بنفسه وببلاده عن حكم الغوغاء ... !

والسلطة المطلقة تجيء أحياناً وليدة ظروف وضرورات لا يمكن تجاهلها ، فتأخذ لوناً من المشروعية والاعتبار ، ولكن طبائع الأشياء ترفض لهذه الضرورات أن تدوم ؛ لأن دوامها معناه الخروج بالحياة عن سنتها ومألوفها . ولكن الحاكم المطلق وقد استمرأ حلاوة التفرد والوحدانية . يحاول أن يضفي على الضرورة دواماً ليس لها ، ويخلق أخطبوطاً من المشاكل والمتاعب لتضل الأمة فيه عن أهدافها ، وتنسى ولو مؤقتا حريتها .. وكلما أحس بتواكير معارضة يتكون جنينها . افتعل أي سبب لسحقها ووأدها .

فحين رأى النازي ان الاحزاب تضايقه ، والصحافة تريد أن توجهه . احرق الريخستانج واتهم بحرقه خصومه السياسيين وتخلص منهم في يوم وليلة ..

فواجب الأمة الواعية أن تدرك مدى الضرورة التي مكنت للسلطة المطلقة حتى تنتهي بانتهائها . فمثلا ، اذا كان هناك

في امة من الأمم فساد سياسي وعبث بالدستور دفعاها او دفعا فريقاً الى احداث انقلاب يستنقذ به مستقبلها . فإن طبيعـــة الانقلابات تفرض على الأمة ظرفا استثنائيا خاصا .. لكن يبقى عليها إدراك ان هذا الظرف الاستثنائي ضرورة تعيش فرصتها ولا تزيد . وفرصتها تتحدد بالأسباب التي تقتضي وجودهـــا والأسباب التي تقتضي اختفاءها .

ولنأخذ الحركات المعاصرة في مصر وسوريا مثلاً .

ان الظروف التي استحثت هذه الحركات وهيأت لهـــا وجودها كانت تتلخص في « عدم احترام الأمة والدستور » وإذن فالظروف التي تقتضي اختفاءها وزوالها هي « احترام الأمة والدستور » ..

لقد عبثت السلطات الحاكمة في البلدين عبثاً أخرج الحكم النيابي عن أغراضه النبيلة الممثلة في حماية مصالح الأمة واحترام مشيئتهـــا .

وكان الدستور هنا وهناك . كما هو في كثير من بلاد هذا الشرق الحزين « منشفة » تجفف فيها الأيدي الملوثـــة بالإثم والعـــار .. !

ولم يكن بُدٌّ من عمل يرد طبائع الأشياء إلى مكانها . أي يرد إلى الأمة سلطانها . وإلى الدستور توقيره واحترامه . وذلك لا يكون باستطالة الظرف الاستثنائي . لان هذا الظرف إذا

جاوز فرصته فقد ذاته ، وأصبح بقاء الأوضاع المترتبة عليه اخلالاً تاماً بالدستور .

وليس هناك أخطر على حريات الأمة من دوام الحالة الاستثنائية التي تتخلل عهدين من عهودها .

وذلك لأن استمرار هذا النظام العارض للسلطة غير الدستورية يجعله يتسلل في النظام الذي يعقبه . ولو كان دستورياً . وعندئذ لا تستطيع الحكومة التالية أن تُفلت من حكم القواعد التي نشأت بمقتضاها .

ولقد كان «غاندي» من المبشرين بهذا الوعي . المؤمنين به حين قال :

« الاستقلال — كما ندركه — هو إزالة السيطرة البريطانية . والتحرر المطلق من الرأسماليين البريطانيين والهنود . وهو أيضاً التحرر المطلق من القوات المسلحة . فالأمة التي يحكمها الجيش لن تكون أمة حرة » .. ! !

وطبيعي ان التحرر من القوات المسلحة . كما يعنيه غاندي . وكما تريده الديمقراطية السليمة لا يكون باختفاء (السترة العسكرية) بل باختفاء (الروح العسكري) .. فلقد خلع (مصطفى كمال) رداءه العسكري واعاد الجيش الى ثكناته ووضع دستوراً زاهي النصوص والكلمات ومع ذلك لا يستطيع منصف ان يقول : ان تركيا تحررت بهذه المظاهر من القوات

المسلحة التي كان يمثلها في الحكم – قائدها الأعلى أتاتورك ..

ولا يستطيع منصف أن يزعم بأن حكم ذلك القائد العام : والرئيس المنتخب كان حكماً ديموقراطياً . فلقد كان هناك دستور يصون الحرية وكان هناك ايضا تطبيق يضطهد الحرية ولا يسمح بالمعارضة البرلمانية ولا بتعدد الاحزاب . ولا يكبح جماح السلطة السائبة المطلقة .. !!!

إن الملاحظة الجديرة بالاعتبار في قصة (أتاتورك) وفي قصة كل حاكم يجري غرامه بالسلطة المطلقة مجرى الدم في نفسه ووجدانه أن العهد (الكمالي) لم يستطع ان يفلت من حكم القواعد التي نشأ بمقتضاها وما كان باستطاعته ولن يكون باستطاعة الآخرين الذين لهم مثل ظروفه ان يتغلبوا على هذه القواعد إلا بشيء واحد هو الايمان الأكيد بالديموقراطية ..

والسبيل الى ذلك هو المبادرة الى تطبيق مناهجها ونظمها قبل أن تنشب ضراوة الحكم المطلق مخالبها في ضمير الحاكم فلا يستطيع الافلات من إغرائها وسحرها . وحتى لا يحرضه هذا الاغراء على اجتراح موبقات عارمة . أهونها ، تزييف الحياة الدستورية . وتحريفها عن موضوعها الصحيح . وجعلها – حين تكرهه الظروف على إقامتها – مجرد شكل لا موضوع له . وتمثال لا روح فيه . !!

إن الانسان الذي لا تفسده السلطة المطلقة ، لم يخلق بعد . وكل الذي يحدث أن بعض هؤلاء الحكام المطلقين لا يقفون

أمام المرآة طويلا . ولا يعرفون أنفسهم جيداً . وأيضاً لايعرفهم أولئك الذين تُسدل الوصولية الذليلة والنفعية الأثيمة علــى أبصارهم غشاوة من الضلال والهوى .

وكل الذي يحدث أيضا . أنهم يتعللون بأن الغاية تبرر الوسيلة . فمصطفى كمال – مثلا – وهو الرجل القوي الذي كان من تاريخه وبسالته واطمئنانه ما يتيح له مواجهة الأمور والخصوم بمنطقه ، افسدته السلطة بل أضعفته السلطة المطلقة . فنسي قوته . ونسي عظمة نفسه . وراح لكي يتمكن من إعلان الجمهورية في ساعة من نهار . يأمر باغتيال معارضيه في الجمعية الوطنية . ويهدد الآخرين في جهرة وإعلان بقصف رؤوسهم وإهدار حياتهم ... ! !

إنه ليس (أتاتورك) هو الذي يفعل هذا وحده . ولكنهم جميعاً يفعلون .. ولقد رأينا نفس الصورة في الانقلاب العسكري السوري .

إن هذا الانقلاب يمثل قصة (السلطة المطلقة) جميعها . يمثل نشوءها وتطورها وطبيعتها ..

فلقد كان كما تكون السلطة المطلقة غالباً . نتيجة لسلطة مطلقة أخرى أفناها فسادها . إذ جاء رداً حاسماً على محاولة وزارة (خالد العظم) تزوير الانتخابات لمصلحة انصارها .

ولكن الرجل الذي ثار من أجل الديموقراطية – وهو حسني

الزعيم – لم يلبث ان استنام للسلطان المطلق . وبهرته عصـا المارشالية المتلألئة . فكفر بالحرية التي اوصلته الى المنصب العظيم ، وحل جميع الاحزاب السياسية وقذف في قلوب أمته الرعب واستضاف إلى المعتقلات عدداً من المواطنين . كان سينمو نمواً فاحشاً لو لم يباغته مصيره الأليم .

ووقع انقلاب ثان . وثالث . اجتمعت في خلالهما (جمعية تأسيسية) لوضع الدستور . وانتخب (الاتاسي) رئيساً للجمهورية وألف (ناظم القدسي) الوزارة . وتحولت (الجمعية التأسيسية) الى مجلس نيابي .

ثم ماذا . ؟ !

ثم لا تزال الاحزاب السياسية منحلة . والحرية مرهقة ؛ لأن السلطة التي قامت في فجر يوم (٣٠ مارس) عام ١٩٤٩ بقيادة «الشيشكلي» لتحمي الدستور والشعب بدا لها ان تقرم بنزهة ممتعة نرجو أن تنتهي قريباً ، لتبدأ نزهة الدستور والشعب.. !

فلنذكر جيداً أنه لا قيمة للمظاهر الديموقراطية في أي مكان. في مصر . في سوريا . في السند . في البند . إلا إذا انمحت الرغبة في السلطة المطلقة من ضمائر الحاكمين ..

الدين والديمقراطية

ندرك مما تقدم ان كافة الدواعي السياسية . والاخلاقية ،

والمنفعية تتطلب الحكم الديموقراطي الذي لا تكدره شوائب التزيد أو الانتقاص .

ولقد بلغ الناس في المعرفة والوعي شأوا يدعو «الديكتاتورية» إلى التلفع بمبررات تخدع بها الجماهير عن حقيقتها .

فاذا أعياها أن تختفي وراء إصلاح سياسي . أو إصلاح اقتصادي . لجأت الى مبرر ديني .. !

وما دمنا قد أشَرْنا بصورة موجزة لكنها واضحة إلى ما بين الدكتاتورية والنهضات الصحيحة النامية من شقة تتعاظم مُجتازها . فان طبيعة البحث تقتضينا ان نكشف بالتالي عن مسافة الخلف بين الديكتاتورية والدين .

إن الاصلاح الديني إذا كان يخاف الإلحاد على الناس فأول واجباته إذا كان صادقاً ألا يتوسل لاقرار الايمان بالإكراه والعنف ، فان اعتماده على الفاشية يوقعه في المحظور الذي يحذره ويخشـــاه ..

أليس يحذر الالحاد ويناوئه . ؟؟
إن الفاشية نفسها إلحاد مُسلّح .. ! !

نعم ، إلحاد بحقوق الله . وبحقوق الانسان الذي استخلفه الله في الأرض فصار كل انتقاص من حريته أو عدوان على حقه ، تجديفاً في حق مستخلفه ، وبارئه ..

ويجب أن يكون مفهوماً ألا سبيل مطلقاً إلى العثور عـــلى

مبررات دينية تساند الحكم المطلق في أي زي من أزيائه .

فالدين فضلا عن كونه فوّض إلى الناس أمر اختيار الحكم الذي يصون كرامتهم ، ويحقق مصلحتهم داخل أسوار الإيمان والعدل ، فإنه مع ذلك لم ينس أن يغمرهم بالتوجيهات التي تشير كالضوء إلى أفضل أنواع الحكم جميعاً : وهو الشورى..

لقد شدت الاديان كلها زناد الوعي الانساني في البشر ، وهتف الأنبياء بين ظهرانيهم : إنهم ليسوا ضَيعة تورث ، ولا سلعة تباع ، ولا قطيعاً يُسام . وإن أمهاتهم ولدتهم احراراً ، ويجب أن يظلوا كذلك .. وان هذا المعنى ليتمثل واضحاً مشرقا حين نسمع أو نقرأ سخرية القرآن بالملوك . وكأنه في سخريته هذه يهيب بالمحكومين أن يرفعوا رؤوسهم لتسقط من فوقها تلك التيجان التي فرضتها عليهم شهادة الميلاد ...

فهو طوراً يذكرهم بقوله « وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غَصْبا »

وطوراً بقوله : « ان الملوك اذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون » .

وهو وان كان ينقل هذا الرأي عن (بلقيس) إلا أنه يحيطها في سياق قصتها باطار من التقدير يحمل تزكية رأيها وإقراره .

ويبارز الدين الحكم المطلق مبارزة حارة ، ثم لا تنسى

الكتب المنزلة ان تنقل الينا انباء هذه المبارزة لتظل مهمازاً وحـــافزاً .

فحين جاوز احد فراعين مصر القدماء حدوده . واستعلى بجبروته على الناس . يقتل ابناءهم ويستحيي نساءهم . ويناديهم في غطرسة وبغي :

– « أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي » .

عندما حدث ذلك . اصطنع الله له رسولاً . هو موسى عليه السلام وقال له : (اذهب الى فرعون انه طغى) . وهكذا جعل الله سبب بعثة موسى طغيان فرعون . وحاجة الناس الى رائد يخلصهم من ضلال هذا المستبد الغشوم ...

وفعلاً جاء موسى . وشجر صراع وئيد بين الحريـــة والانانية . وانتهى الصراع اخيراً عند شاطىء البحر . حيث ابتلع اليمُ فرعون . ثم بصقه على الشاطىء ليظل عبرة ومثلا..!!

ولا تزال كلمة « عمر بن الخطاب » شعاراً مرتفع الرنين في ضمير البشرية : « متى استعبدتم الناس . وقد ولدتهـــم أمهاتهم أحرارا » ؟ ولقد بلغ من حرصه على حرية الناس أن رفض استخلاف أحد من بعده وقال كلمته الطيبة :

(مالي ولأوزاركم . أحملها حياً وميتاً .!؟)

مرة أخرى . لن تجد الفاشية أي مبرر ديني لقيامها .. دستظل مسافة الخلف بينها وبين الدين بعيدة جداً ..

فالفاشية — مثلا — لا تضيق بشيء مثلما تضيق بالنقـــد والمعارضة ، مع أن الدين بموضوعه وطبيعته وحيثيات نزوله ليس شيئا سوى نقد ومعارضة وتوجيه ..

وهو بهذا يجيء تعبيراً قوياً عن الفطرة الإنسانية التي فطر الله عباده عليها .

فليس ثمة فارق بين حق الناس في التنفس ، وحقهم في المعارضة . كلاهما ضرورة لا بد منها لتأمين الكائن الحـــي واستمرار نمائه .

ولقد أودع الله في كل فرد قدرة على التمييز . وجعل له عقلاً يلهمه ويهديه .

وتفاوت العقول يقتضي بالبداهة تفاوت الآراء ..

ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ! ولكنه وهو يهيئهم لحياة لها قيمة . تركهم يدركون بأنفسهم الغاية المنشودة من خلقهم . وهي الصعود بانسانيتهم إلى ذروة الكمال الميسور .

والقيمة الاخلاقية لحياتنا تتمثل أولا ، وقبل كل شيء ، في حبنا الحق ، واستجابتنا له .

والذين يحبون أنفسهم أكثر مما يحبون الحق ، هم وحدهم الذين ينكرون على الناس إبداء آرائهم ، والتعبير عن أنفسهم .

وهؤلاء يزدريهم الدين بنفس القوة التي يزدري بها الكفر ،

ويرى فيهم تعبئة ملحدة ضد التقدم والارتقاء ..

إن الحكم المطلق ينكر حق المعارضة والنقد ..

وإن الأديان جميعها موكب متساوق للمعارضة والنقد .. انظروا !

* هذا ابراهيم عليه السلام يخاطب سادة قومه :

— ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون . ؟

— قالوا : وجدنا آباءنا لها عابدين .

— قال : لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين .

وحين تبلغ المعارضة مداها دون أن تردع قوى التعصب والعناد والشر ، ينتقل — عليه السلام — إلى طور آخر من أطوار النضال هو : طور المقاومة .. فيصرخ بين ظهرانيهم : تالله لأكيدنّ أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين ..

ويحمل معوله وينهال فوقها حتى يجعلها جُذاذاً .. وحين يُساق إلى النار يصيح في سخرية وتحدٍّ :

— أفٍّ لكم ، ولِما تعبدون من دون الله . أفلا تعقلون .؟

أليس هذا المشهد الفذ يسمو بالمعارضة حتى يجعلها شعيرة من شعائر الله . ؟

* وهذا نوح عليه السلام ، ينادي قومه وعِلْيتهم :

— اتقوا الله وأطيعون ..

فيجيبونه هازئين به وبمن معه من الفقراء والكادحين :

ــ ما نراك إلا بشراً مثلنا ، وما نراك اتبّعك إلا الذين هم أرَاذِ لُنا ــ

فيجيبهم : ــ « إن تسخروا منا ، فانا نسخر منكم كما تسخرون » .

ويفتح الله بينه وبينهم ، ويهبط الى الارض بسلام من ربه وبركات عليه وعلى أمم ممن معه ، ويَدْهَمُ الموج خصومه ، فيصيروا من المغرقين ..

* وذلكم شعيب عليه السلام ، يتحدى الذمم الناهبة العَطِنة ، فينادي أصحابها :

« أوفُوا الكيل ولا تكونوا من المُخسِرين ، وزِنوا بالقسطاس المستقيم ، ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين » .

فيجيبونه : ــ « إنما انت من المسحّرين . ما أنت الا بشر مثلنا . وإنْ نظنك لَمِنَ الكاذبين »

فيرد عليهم : « اعملوا على مكانتكم إني عامل . سوف تعلمون من يأتيه عذاب يُخزيه . ومن هو كاذب . وارتقبوا اني معكم رقيب . »

وهكذا تتوالى مشاهد المعارضة والمقاومة ، تدفع غوائل البِلَى والتسلط ، ويقوم بها في مشقة وكبدٍ ، أنبياء الله

المصطَفوْن ورسله الأخيار .. فاذا جاء دور الاسلام وجدناه يشد زناد المعارضة إلى أقصاه .

ويقف الرسول عليه السلام يتلو على الناس كلمة الله . فيقول وكأنّه يردد نشيداً ثورياً :

« ما لكم لا تقاتلون في سبيل الله . والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان . الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالِم أهلُها . واجعل لنا من لَدُنْكَ ولياً . واجعل لنا من لدنك نصيراً » . ؟ ؟

وليس ذلك فحسب . بل هو يبشر بفلسفة جديدة حين لا يرى المقاومة عملا من أعمال التقويض والهدم . بل سبيلا من سبل البناء . والانتصار للحياة .

نستبين ذلك من قوله عليه السلام : « انصر أخاك ظالما . أو مظلوما » . فاذا سئل : كيف ننصره ظالما . ؟ أجاب : « ردوه عن ظلمه . »

إن روعة الدلالة في هذا المنطق الجديد أنه وضع كلمة . انصر . مكان كلمة : قاوم .

لكأنّه بهذا التعبير الثوري الدقيق يعتبر المقاومة انتصاراً لأهداف الانسانية الخيرة . وفي مقدمتها ــ طبعاً ــ العدل والايثار .

وشيء آخر . فهو يعتبر المظلوم الذي يستنيم لظالمه ــ ظالما : عليه من الوزر مثل الذي على الظالمين . ويبشر الذين يمالئون

سادتهم وكبراءهم بمصير فاجع أليم . يصور هذا المعنى الحوار الذي ينقله لنا القرآن الكريم . إذ يقول المستضعفون في معرض الدفاع عن أنفسهم :

« ربنا ، إنا اطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا . ربنا آتهم ضعفين من العذاب . والعنهم لعناً كبيراً » .

فيجيبهم الله سبحانه : « لِكُلٍّ ضِعْفٌ » . أي لهم عذاب ولكم عذاب .

ولقد ضرب الرسول أصدق الأمثال في تقبل النقد والمعارضة

فذات يوم وهو يوزع بعض الفيء على الناس . أخذ اعرابي نصيبه فاستصغره . وبسط يده بالسوء وجذب رسول الله من طوق ثوبه جذبا غير رفيق وقال : يا محمد زدني . فليس هذا المال مالك ولا مال أبيك .

واستلّ عمر سيفه صارخا : دعني يا رسول الله اضرب عنق هذا المنافق ..

فابتسم الرسول في حنان رطيب وقال :

— « دعه يا عمر . إن لصاحب الحق مقالا . ! ! »

وكان عليه السلام يكثر ترديد هذا الحديث :

« إذا عجزت أمتي عن ان تقول للظالم : يا ظالم . فقد تُودِّع منها » .

وهكذا يضيق الدين الخناق على الذين يستغلون الجماهير . ويتجاهلون إرادتها ..

فاذا كان في الشرق العربي اليوم حكام مستبدون يبررون استبدادهم بمبررات دينية . فَشدَّ ما يأفكون ! وإذا كانت هناك محاولات من هذا القبيل ، فلتوفر جهدها . فإن وعي الناس يسبقها ..

وعلينا — نحن شعوبَ هذه البلاد — أن ندرك الوضع الذي يريده الدين الخالص لنا .

وهو لا يريد سوى ما عبر عنه التطور بحقوق الانسان . وفي مقدمتها أن يحكم الشعب نفسه . بنفسه . لنفسه .. أي أن تنهض الحكومة من صفوف الشعب . وتجيء ثمرة اختيار حر يمارسه الشعب . وأن يكون سلوكها من الجد والاستقامة . بحيث تصير مغانم الحكم جميعها إلى الشعب .

وكل دعوة دينية . أو سياسية لا تمكن الشعب من هذا الحق فليست من الدين الصحيح في شيء . وليست من السياسة الرشيدة في شيء .

علينا أن ندرك هذا جيداً . فعلى إدراكه يتوقف مصيرنا إلى حد بعيد .

لقد جاء الدين يقرع أجراس الحرية ووقف الأنبياء جميعهم يرتادون طريقها للسالكين ..

ولا تزال كلمات عيسى عليه السلام قوية الصدى فوّاحة العبير :

« إن الرب مسحني لأبشر المساكين .. أرسلني لأنهض بمنكسري القلب ، لأنادي للمسبيين بالعتق .. وللمأسورين بالانطلاق . »

وحين وقف يقول للناس :

— « الحقّ أقول لكم : إن كان أحد لا يولد من فوق لا يقدر أن يرى ملكوت الله .. »

ماذا كان يعني بالولادة من فوق ؟..

كان يعني أن يريق الناس في انفسهم الخانعة الكسيرة مشاعر العزة والسمو والاعتداد ، حتى تترعرع من ذبول ، وتنتعش من خمول ، وتعرف حق نفسها عليها باعتبارها قبساً من البارىء الأعلى الذي هو في السماء إله ، وفي الارض إله ...

وحين جلس يخاطب تلاميذه فيقول :

— « سيسلمونكم إلى مجالسهم .. وتُجلدون في مجامعهم ، وتُساقون أمام الولاة والملوك من أجلي .. فمتى أسلموكم ، فلا تهتموا بما يقولون ، فسيوحى اليكم ما تنطقون . لأنكم لستم المتكلمين . إن روح الله هو الذي يتكلم فيكم .. » .

ماذا كان يريد بهذه التوجيهات ... ؟؟

ماذا كان يعني بقوله « إن روح الله هو الذي يتكلم فيكم » إنه يوقظ (الكائن الالهي) الذي هو كامن في كل حي يمشي على هذه الأرض . ليسمو بأصحابه إلى حيث لا يلحقهم ظلم ظالم ، ولا غرور مغرور ، ولا صَغار جاهل ، إن الناس لم يخلقوا ليخلدوا إلى أرض الهوان .. بل ليكونوا ربانيين ، يقولون للشيء كن ، فيكون ..

وهذه الحقائق كلها صاحَ بها سيدنا محمد عليه السلام على النحو الذي أسلفناه من قريب . وبلغ قمة التحريض على التحرر والعزة ، وأحدقت تعاليمه بالطغاة من كل مكان ، ووضع الانسانية داخل سياج منيع من حقها ، وعقلها ، وتطورها ...

ولقد وَكّد الاسلام هذه الحقيقة توكيد من يعلم أن الناس سيختلفون فيها بدافع من الأنانية المطلقة ، فأحيا ثقة النـــاس بأنفسهم حتى خاطبهم بقوله :

ــ « كونوا رَبّانيين » ..

وفسر الرسول مفهوم الآية فقال :

ــ « تخلقوا باخلاق الله » ..

وأمسك إمام من أئمة التصوف الاسلامي زمام الحديث ، فقال :

« إن لله عباداً ــ إذا أرادوا ــ . أراد ! ! »

إن هذه الصورة الخاطفة التي تكشف عن طريقة الدين في

تحريض الناس على حقوقهم كبشر .. لم تدع للدكتاتورية الحق في أن تولد ، فضلا عن أن تعيش وتحكم .. !!!

القيصرية . . لا قيصر !

والآن وقد وقف من ورائنا وازع الله ، ووازع المنطق ، ووازع المصلحة ، تدفعنا جميعاً إلى الديموقراطية وتحرضنا على أن نتخذ منها عقيدة وسلوكا . فان علينا ان نعرف ما هـــذه الديموقراطية التي نريدها .

في بلاد الشرق العربي اليوم ظروف تجعلنا حين نريـــد الاجابة عن هذا السؤال نُجابَه أول ما نجابه ، بالمفاضلة بين النظام الملكي ، والنظام الجمهوري .

وقد تصل بلد كمصر إلى قرار أكثر حسما فيما يتعلق بهذه المسألة . فتبقي على الملكية او تتخلص منها ..

والحق أنه لا يعنينا كما سنوضح الآن في إيجاز ، أن تبقى الملكية أو تذهب ،

فان المسألة لا تتعلق بنوع النظام مثلما تتعلق بطبيعته وسلوكه ومدى استعداده للايمان بسيادة الشعب ، وتمكينه من فرص النماء السياسي بوجه عام .

صحيح أن شخصية الملك ، او الرئيس ، من الظروف التي

تيسر للاستبداد او للديموقراطية ، ولكن هذا الاعتبار يتضامر أثره ، وتتضاءل فاعليته في مسألة كهذه .

فالدستور الشامل الناضج ، والشعب اليقظ المهيب ، قادران من غير شك على تعلية غريزة الأنانية في الحاكم ، وخفض جناحه للذين يملكون منه ، ولا يملك منهم . ويقدرون عليه ، ولا يقدر عليهم ، ونعني بهم — الأمة ..

وبعد ذلك ، فليست جميع الملكيات شراً ، وليست جميع الجمهوريات خيراً .

لقد شهدت ايطاليا إبان ثورتها عام (١٨٤٨) ملكاعظيما حقا هو (شارل البرت) الذي كان متربعاً على عرش ولاية (بيمونت) ..

لم يكد شعبه يدعوه لمحاربة الاستعمار النمساوي مع اخوانهم اللمبارديين حتى هب كالليث ، ووضع نفسه على رأس الحركة ، وأذاع منشوره الذي لا يزال خالداً في التاريخ :

— « إنني وشعبي نعطف على الجهاد الحافل بالبطولة الذي أعلنه اللومبارديون لدفع الاضطهاد عنهم ، وإننا قادمون اليكم لنقدم النجدة التي ينتظرها الأخ من اخيه » ..

وزحف بنفسه على رأس المتطوعين من ولايته زحفاً اضطر جيوش النمسا للتراجع والهزيمة .. ثم وقعت خيانة أدارت الدائرة عليه . وعند الصلح رفض أن يسلم للمنتصرين بحق واحد من

حقوق بلاده .. حتى لقد كان الشعب نفسه يدعو للتساهل . فأبى واعتزل العرش تاركا هذه الكلمات التي تشبه الشموس :

« لقد ضحيت بكل شيء في سبيل إيطاليا . ولكنني لم أظفر بالموت في ساحة المعركة » ... ! !

وشهدت إيطاليا ملكا آخر . هو ابن ذلك الملك العظيم ولعلنا جميعاً نعرفه : إنه (فيكتور عمانوئيل) عرضت عليه النمسا بعد توليه العرش صلحا ملائما واشترطت عليه ان يعطي وعداً بالغاء الدستور . فكان جوابه : « إن أسرة سافوا تعرف طريق المنفى . ولكنها لا تعرف طريق العار » ! !

وفي الجهة المقابلة من الملعب . نجد ملكا آخر كان يعيش في نفس الرقعة . وفي نفس الزمن . ذلكم هو : (ملك نابولي) الذي لقب بالملك المدمر . فقد ألغى الدستور واشتغل جاسوساً للجيش النمساوي . واستعان على هدم « صقلية » . ورجمها بالحديد والنار .

فاذا تعقبنا العوامل الكامنة وراء هذين السلوكين المختلفين . سلوك ملك (بيمونت) وسلوك ملك (نابولي) برز أمامنا على رأس العوامل جميعاً — الشعب ..

لقد كان ملك (بيمونت) ملكا على شعب زاخر بالحياة قادر على احترام نفسه . وقادر على اقناع الغير باحترامه .. شعب أنجب (مازيني) و (كافور) وهما رجلان يعدل الواحد منهما أمة من الناس ...

نعم كان هناك (مازيني) فيلسوف القومية الايطالية الرجل الذي يقول :

« إن الانسان جيش عظيم يمشي للسيطرة في أرض مجهولة ، ولكل شعب رسالته في هذا العمل »

ثم يصف وطنه لأهله قائلا : « إنه البلد المتألق الذي طهره الألم ، والذي يطفو كملاك من النور بين الأمم » .

ثم يهتف في عزم المرسلين : « لنجعل من مصاير إيطاليا ، مصاير العالم ، فإما أن نحيا معه أو يموت معنا » . !

وعلى الرغم من إقامته بالمنفى ، فقد كان روحه الباسل المضيء يحدو شعبه ويحدو إيطاليا كلها.وكان هناك « كافور » الداهية المخلص ، المؤمن بأمته وبلاده ، وبالديموقراطية .. الرجل الذي كان عضواً عاملاً في كافة الجمعيات السرية والثورية في « بيمونت » وفي نفس الوقت الذي كان يعمل فيه رئيس وزراء المملكة ، كان يقدم المال والسلاح ويضع الخطط لمحاربة النمسا ومقاومة استعمارها ! . وكان هناك شعب حي متنمر رغم فقره وتعاسته .

ومن هنا كان لا بد أن يكون الملك من هذا الطراز الذي قال : « إن أسرة سافوا تعرف طريق المنفى ، ولا تعرف طريق العار . ! »

أما نابولي ، فقد كانت محرومة من هذه الامكانات الباعثة

والجماعات الطامحة ، فوجد الملك الذي يمزق الدستور ويبيع البلاد .. !!

وهذا المثل يطّرد في كثير من الملكيات المعاصرة .

هذه حقيقة اذا عمقناها في وعينا استطعنا أن نضع حداً للتبلبل السياسي ، والانتكاسات الدستورية التي أرهقتنا وكلفتنا الكثير من الجهد والوقت .

يجب أن يكون هدفنا الخلاص من القيصرية ، لا من قيصر وحده ... !!

ليست مشكلتنا الحقيقية شيئاً سوى القيصرية .. والقيصرية هي بعبارة موجزة (تحريف الديموقراطية عن مواضعها) سواء كان هذا التحريف متمثلا في حكم مطلق ، أو في حكم دستوري مُشَوَّه ..

فاذا استطاعت شعوب هذه الرقعة من الارض ، مصر وما حولها أن تنفي القيصرية عن حياتها ... بالمعنى الذي ذكرناه ، فلن يضيرها بعد ذلك أن يكون على رأسها ملك ، أو رئيس جمهورية .

صحيح أنه قد يكون من غير المستساغ ان تعطي الدولة مرتباً كبيرا لرجل كل صناعته أنه « يملك ولا يحكم .. » !!

أي أنها تعطيه المرتب مكافأة له على تعطله وبطالته . ولكن ذلك ومثله معه لا يمكن أن يمثل مشكلتنا الحقة .. إن مشكلتنا

أن دساتيرنا غير محترمة . وهي كذلك لأنها مباءة للقيصرية المتنكرة . ولأنها لا تجد من الشعوب عناية تصحح أخطاءها . وتُقوِّم اعوجاجها . ثم بعد ذلك تصونها في تقديس وتقوى ..

ونحن لا نخاف على بلادنا من دكتاتورية سافرة . فأغلب الظن أن الظروف لن تسمح بها ... وإنما نحاذر ان نكرر نفس الخطيئة التي تركها لنا الماضي ، فيجيء الدستور منحة من فرد ، أيِّ فرد . ومعنى مجيئه منحة أن ينطوي على أغراض خاصة ونقط ارتكاز معينة تتيح لبعض الجهات امتيازاً سياسياً علـى حساب الديمقراطية الصحيحة ...

وعندئذ نكون قد تشبهنا برئيس وزراء فرنسا في عهد لويس فيليب . إذ قال :

— « كل شيء للشعب ، ولا شيء للشعب » ... ! ! أو بالقائد الصيني (يوان شي كاي) الذين تولى رئاسة الجمهورية الصينية عام (١٩١٢) على اثر الثورة التي قادها « صن يات صن » .

وظل يعد الامة بدستور حتى جاءها أخيراً بدستور يعطيه من الامتيازات اكثر مما يعطي الامة نفسها ... ! !

وكذلك نحاذر على بلادنا من جمود بعض الحاكمين في الامم الشقيقة فكأن هؤلاء لا يسمعون الانفجارات الروحية والتقدمية التي تزلزل بها طلائع الحرية أرجاء الارض التي يقفون ونقف جمعها فوقها ..

إن القيصرية يجب أن تختفي لأنه لا مقام لها بعد اليوم .

ولعله مما يفيدنا في هذا الموطن أن نتمعن عبارة (انجلز) التي يقول فيها :

ـ « خلال مجرى التطور ، يصبح ما كان حقيقياً من قبل ـ غير حقيقي حين يفقد ضرورته وحقه في الوجود ، وتزول الحقيقة السائرة في طريق الفناء ، لتحل مكانها حقيقة جديدة قادرة على الحياة ...

« ويتم ذلك بسلام إذا كان للمرحلة القديمة من الذكاء ما يجعلها تسير إلى الموت الذي ينتظرها بدون نضال . » ! !

إن هذه العبارة الهادية ترسم طريق النجاة للذين لا يريدون الشقوة لانفسهم ولبلادهم .

إن القيصرية حيوان منقرض ، ومن العبث أن نحاول رَجْعَه إلى الحياة ..

والقيصرية ، مرة أخرى ليست قاصرة على حكم الفرد ، بل تشمل كذلك كل ديموقراطية مُحرَّفة ، وكل دستور مُلغّم بالامتيازات ..

فلننفض عن أنفسنا كل ريب في الشعوب ، ولنتركها تحكم نفسها ، بنفسها ، لنفسها ..

لقد طال شوقنا إلى برلمانات تمثلها تمثيلا صحيحاً لا غش فيه ولا طبقية . برلمانات نبصر فيها أصحاب الوجوه التي غضّنها

الكدح والشقاء في الأرض ، وفي المصنع ..

لقد حرمت شعوب هذه البلاد في مصر وفي سورية وفي لبنان وفي العراق وفي إيران ، وايضاً في الحجاز وفي اليمن على ما نعلم (!!) — حرمت جميعها منذ عهد بعيد من حيــاة دستورية نقية ، ولم تكن البرلمانات الاقطاعية تارة ، والبرجوازية تارة أخرى مما يمكن أن يعتبر ديموقراطية ..

ولئن كانت هذه الشعوب قد استطاعت أن تنمو بعض النمو في ظل هذه الحياة الدستورية المنحرفة الخابية . فانها من غير شك كانت ستنمو نمواً أعظم لو كان حظها من الديموقراطية أوفى ..

فاذا لم تمكنها من المزيد الذي تطلبه كانت كارثتها عظيمة . أما اذا سلبناها القليل الذي معها . فان كارثتها ستكون . ؟ ستكون ممتعة ... !!!

لقد كان منطق العابثين بالدستور من الذين قامت العهود الجديدة على أنقاضهم . أن وعي الشعوب متخلف عن الحياة الدستورية . وإذن فلا بأس أن نعطيها الدساتير تتلهى بها فقط كما يتلهى الأطفال باللعب !!

وفي نفس الوقت لا تمكنها من حق التصرف والإرادة . أو على حد تعبير « جيزو » الفرنسي : « كل شيء للشعب . ولا شيء للشعب » .

فاذا نحن وضعنا الحياة الدستورية اليوم موضع العبث فأي شيء نكون قد صنعنا ... ؟ !

سنكونا قد تخلصنا من قيصر . ولم نتخلص من القيصرية . وما دامت بيننا ، فسوف تنجب قياصر كثيرين ... ! !

الحق أن الله سبحانه وتعالى ، لم يخلق إنساناً غير جدير بحياته . ولم توجد على ظهر هذه الأرض . ولن توجد أيضاً أمة يمكن أن يقال عنها: إنها غير جديرة بالحرية ... وإن المريض الذي تتلوى أمعاؤه تحت وطأة الطعام الممضوغ . والذي لا يزداد بالتغذية إلا شُحوباً ، لا يستحق الحياة وحدها بل يستحق المزيد من العناية التي تلحقه بركب الأحياء .

ألسنا نصنع ذلك بالمرضى .. ؟؟

أم ترانا نحرمهم من أسباب العافية والشفاء ؟ !

فاذا كانت شعوبنا مريضة — وهو زعم كاذب — فليس العلاج أن نحرمها العلاج .. ! ! وعلاج الأمية السياسية هي التربية السياسية ، والتربية السياسية ليست شيئاً يقرأ في الكتب ، أو يتلى فوق المنابر . إنما هو تدريبات حية لامكاناتنا السياسية جميعاً . ولا شيء يسلك بنا هذا السبيل المجدي سوى الحياة الدستورية القويمة .

لو كانت شعوبنا هذه قد مارست الاقتراع ممارسة طويلة وسليمة .. ولو كانت زاملت (برلمانات) شعبية التكوين زمالة طويلة ثم لم تتقدم ، ولم تشحذ ملكاتها السياسية لكان من المحتمل

أن تُؤاخذ وتُعاقَب . ولكان من المحتمل أيضاً أن نصْغي لأولئك الذين يريدون أن نقنط منهـا ونيأس مـن مستقبل الديموقراطية فيها ..

لكن الذي حدث هو العكس .

وإنا — في مصر — لَترسل أبصارنا إلى تاريخنا المسجّى بمظالم القرون وآلامها . فلا يسعنا إلا أن نعجب للمعجزة الباهرة المتمثلة في صلابتنا .

ونتساءل : — ألا يزال هذا الشعب كائناً يحيا ؟ له طموح وآمال .. وله يد تبطش . وقدم تسعى . وهامة ترتفع ؟ !

إن الاعوام الثلاثمائة التي قضاها تحت وطأة الاحتلال العثماني كانت وحدها كافية لابادة روحه . واستئصال إرادته . فكيف وهو لم يكن وحيدا .. بل سبقه حكم العائلات واضطهاد الرومان . واستعباد المماليك .. ؟

إن انتصاره على كل هذه المحطمات هو أصدق مؤهل يرشحه ويرشح الشعوب الصديقة المماثلة لأن تتسلم زمـام أمورها . وتحكم نفسها بنفسها .

لقد تورطت البلاد الديموقراطية أثناء رحلتها الطويلة في أخطاء جَمّة . فهل كفّرت عن خطاياها بالانتقاص مـن الديموقراطية أو الشك فيها .. ؟؟

أبدا — ولقد ظل شعارها دائما — « افضل علاج لأدواء

الديموقراطية — هو المزيد من الديموقراطية » فهل آن لشعوب الشرق العربي أن تسير على الدرب كيما تصل ... ؟

أم أنها ستستأنف الكفاح من جديد للدفاع عن حريتها وإنسانيتها ؟

ديموقراطية القاعدة . .

ذكرنا في مقدمة هذا الكتاب أن الديموقراطية لم تعد تنحصر في المفهوم السياسي الضيق الذي كان لها في القرن التاسع عشر ، يوم كان همّ البشرية الأكبر أن تتخلص من أصحاب الحقوق الالهية . ومن الاقطاع الذي كان يطؤهم بأظلافه . وأن يُولَد « الوجود السياسي » للانسان العادي الذي كان يومئذ أكثر من حيوان يُسخَّر .

تغير مفهوم الديموقراطية أو بعبارة أصح ، تطور ونما . وربطته التغييرات الاجتماعية بمفاهيم الاقتصاد ، ومفاهيم الاجتماع ربطاً وثيقاً انتهى إلى تداخل كل في الآخر حتى صارت كلها نسيجاً واحداً .

ومع ذلك ، فان التعريف القديم الذي وضع للديموقراطية لا يزال أجمع وأصدق كاشف عنها .

فهي — كما قالوا : أن يحكم الشعب نفسه ، بنفسه . لنفسه

وهذا التعريف يصورها في ازيائها جميعاً — السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

فحكم الشعب نفسه بنفسه يمثل الجانب السياسي للديموقراطية وحكمه لنفسه يمثل جانبها الاقتصادي والاجتماعي .

ذلك ان الشعب حين يمضي بالحكم وفق مقتضياته واحتياجاته لن يسمح بأن يعيش في مجتمع تهيمن عليه السخرة ، ويمتص دماءه الاستغلال . نعم لن يقبل ، وهو الذي يملك زمام أمره ، أن يضع يديه في الاغلال ورجليه في السلاسل ..

فالديموقراطية التي تتجاهل حقوق الانسان الاقتصادية تفقد ذاتها .

والمسألة الاقتصادية في بلاد متخلفة كبلادنا ليست مشكلة الفقراء والكادحين وحدهم ، بل هي مشكلة المجتمع كله ، والنظام جميعه . وإنها لكذلك حتى في البلاد الراقية والمتقدمة .

فاذا كانت الرجعية الاقتصادية تهدد الجماهير بالجوع والإفلاس ، فإنها تهدد النظام في مجموعه بالانقسام فالانقراض .

ذلك أن تركيز الثروة في أيد قليلة ، وطبقة معينة ، يجعلها قادرة على تسخير أجهزة الدولة جميعها لصالحها بما في ذلك البرلمان والحكومة .

إن المال ليس جباناً ، كما يقولون . ولكنه ماكر خبيث .

ولقد ينكمش أمام بعض العوامل الطارئة والظروف العارضة ، ولكنه دائماً على درجة مشحوذة من اليقظة والجسارة والتأهب للعمل السريع ..

وحتى الآن لم تعرف الانسانية سلاحاً تفلّ به المال . فلا يزال هو ، وسوف يظل إلى ما شاء الله فارس الحلبة دون منازع ..

فاذا كنا ثلاثة في سفَر ، واحدنا يملك من المال ما لا نملك ، شعرنا – نحن الاثنين الفقيرين – بأننا دونه ، وهو فوقنا ، وأحسسنا برغبة فطرية في تملقه ، او على الأقل في مداراته ومسايرته ..

وهذا المثل يتكرر في الأسرة ، ويتكرر في السوق ، وفي الطريق ، وفي المجتمع الكبير .

من أجل ذلك نرى الدولة ، في وضعها الحديث ، تحرص دائما حتى في الدول الرأسمالية ، ونصف الاشتراكية ، على أن تتأكد من أن زمام المال في يدها إلى حد ما . وذلك بما تفرضه من رقابة وإشراف .

ونحن لا نريد بهذا الحديث أن ننادي بنظام اقتصادي معين . كما أن هذا الكتاب لم يجعل من أهدافه المقارنة بين بعض المذاهب الاقتصادية وبعضها الآخر .

إنما يريد فقط ، وهو بصدد الدفاع عن الديموقراطية والتمكين لها ، أن يكشف عن أخطر العوائق التي تحول بيننا

وبين الانتفاع بالديموقراطية ، والتي سترد كل محاولاتنا النبيلة تراباً في تراب .

هذا العائق الخطر نضعه تحت عنوان، « الرجعية الاقتصادية» ولن نضعه تحت اسم ، الرأسمالية ، إمعاناً منا في حياد هـذا البحث .

وهذه الرجعية الاقتصادية حية تسعى في بلاد الشرق الأوسط كلها ... وهي في بعض هذه البلاد تملك الارض وفي بعضها الآخر تملك المصنع .

والمصنع والارض هما عماد الحياة الانسانية وقوام الانتاج جميعه .

لقد أفاءت ، « حركة ٢٣ يوليو » على مصر خيراً كثيراً كان في مقدمته تصفية الاقطاع ، وإحلال الملكيات المتواضعة مكانه ..

وسيحدث ذلك في بعض البلاد مثل سورية .. وقد يحدث في العراق التي لا نزال نجد فيها من يملك عشر قرى ، وعشرين قرية !

ولم يحدث في الحجاز واليمن لانه ليس هناك أرض زراعية واسعة تتيح للاقطاع أن يقوم ، غير اننا نجد في هذين القطرين العزيزين علينا شيئاً يماثل الاقطاع . بل نجد نفس الاثر الذي يخلفه الاقطاع ، والنتيجة التي يفضي اليها ، وهي « تركـز

الثروة القومية » في جيوب حفنة من الامراء المترفين ، والسماسرة ، والمغامرين ! ! إن أولى المشاكل التي تواجه التطبيق الديموقراطي هي « توزيع الثروة » .. *

ونحن نسميها (ثروة) في هذه البلاد تجوُّزاً . أما هي في حقيقتها فشيء آخر — اسمه سرقة ... ! !

لقد قامت الثورة الفرنسية لتحقق أهدافا رشيدة لا يزال معظمها (منارة) تضيء للانسانية الطريق . وأبادت في موكبها العارم الاقطاع الذي كان قائماً يرهق مجتمعها . وألغت الملكيّة بعد أن شيعت الملك والملكة إلى العالم الآخر في مهرجان دموي عنيف ! ومع ذلك ، فعندما لم يسمح لها التطور يومذاك أن تضع المسألة الاقتصادية موضع الاعتبار الصادق والتنفيذ الدقيق ، أخذ هذا العامل نفسه — عامل الاقتصاد ، يبث في الثورة القلق والاضطراب . حتى رأينا نظام الحكم ذاته يقع تحت وطأة هذه الانواء الاقتصادية ، فيتغير من قنصلية ، إلى امبراطورية ، إلى ملكية مرة أخرى . ثم إلى جمهورية ، فدكتاتورية ، فامبراطورية ، فجمهورية . !

لذلك نحن صادقون حين نقول : إن ولاءنا لإنسانيتنا ، وولاءنا لكفاح آبائنا الطويل وكفاحنا ، وولاءنا لهذا الفوز المبدئي الذي أفاءه الله علينا . وإحساسنا بالامكانات النامية التي تؤهلنا لأن نكون من أرقى الامم إنسانية وحرية ورخاء .

* كتبت هذه الكلمات عام ١٩٥٣ — أى منذ أكثر من عشرين عاما . ولقد تغيرت الدنيا كثيرا . فاليمن قامت فيها نهضة نقلتها الى القرن العشرين . والمملكة العربية السعودية خطت في طريق التقدم والعدل الاجتماعى خطوات مقدرة وظافرة . وانها اليوم تحت قيادة عاهلها المبارك « فيصل » تنمى فوق أرضها وبين شعبها من فرص الحق والعدل والخير ما نرجو له الدوام والاستمرار .

ولاؤنا هذا ، وإحساسنا هذا ، هما اللذان يحفزاننا لمكافحة « الرجعية الاقتصادية » في كل أزيائها، ويدعواننا لأن نفتح أعين شعوبنا وولاة الأمر فينا على البوار التام الذي سيكون من حظنا إذ لم نواجه هذه الرجعية مواجهة سليمة ..

إننا لا ندعوكم لأن تكونوا شيوعيين ، ولا ندعوكم لأن تكونوا اشتراكيين ، ولا ندعوكم لأن تكونوا شيئاً من هذه الاصطلاحات والنظم . إننا ندعوكم فقط لأن تبحثوا عن علاج حاسم ضد تركز الثروة في أيدي عصابة من الناس ...

ندعوكم لأن يتكافأ الانتاج والتوزيع تكافؤاً ينفي عن كواهلنا السخرة ، وينفي عن بطوننا الجوع ، وينفي عن مجتمعنا الاضطراب ، ويحسم عن إنسانيتنا الهوان ..

فاذا وجدتم هذا العلاج ، فضعوه تحت أي عنوان تحبون .

وإذا وجد هذا العلاج . فقد وجدت الديموقراطية المشرقة التي لا تحجبها السحب والغيوم .

وهي التي عنيناها بقولنا « ديموقراطية القاعدة » ..

* * *

إن في يد الثورة المصرية الاخيرة التي حقق بها الجيش رغبة الأمة أن تكون لشعوب الشرق الاوسط المتخلفة كما كانت الثورة الفرنسية من قبل لشعوب أوربا والعالم . ولسنا نقصد بهذه المثلية تغيير نظم الحكم من ملكية إلى جمهورية ، فقد قلنا رأينا في هذا الموضوع ، وإنما نعني مِثلية أعمق ، نعني انها

ستنقل هذه البلاد جميعاً من مرحلة جامدة مغلقة لم تكن تسمح أنظمتها وملابساتها بالتطور السريع والصحيح . إلى مرحلة أخرى توضع فيها جميع فرص النجاح والسعي المظفر بين أيدي الجماهير والشعوب .

ولكن إذا أرادت ألا يصيبها الإخفاق النسبي الذي اعتاق سير الثورة الفرنسية وألا تنتكس انتكاسها ، فعليها والتطور اليوم يساعدها ويلهمها ، ألا تترك « ميكروب » الرجعية الاقتصادية يفرخ ويتوالد وينمو .

لقد ظلت السلطة المصرية في قبضة الاسرة العلوية مائة عام وعشرة لا لأن الشعب كان غافلاً عن مظالمها ، أو عاجزاً عن مقاومتها . بل لأن مقوماتنا الاقتصادية كانت في يدها وفي أيدي الحواشي التي تساندها والتي توالدت من خصيان القصور وأغواتها .

نعم ، لقد كان أوضح مظاهر الذكاء الخارق لمحمد علي الكبير إدراكه هذه الحقيقة في وقت لم يكن كثيرون من الساسة المحنكين يدركونها .

لقد أدرك الرجل أن السبيل لبقاء هذه الامة في قبضته ثم في قبضة حفدته من بعده ، أن تظل لقمتها معه . وأن تبقى مصادر أرزاقها في يده ويد ذريته . فجمع وثائق الامتلاك من الناس وأحرقها . وأعلن ملكيته المطلقة للأرض التي انتقلت

لأولاده ، ثم نقلتها (الدائرة السنية) لبضعة أفراد من الموالي والمحظيين .. !!!

وهكذا نستطيع أن نقرر دون أن نكون من علماء الاقتصاد والاجتماع ، بل دون أن نكون من تلاميذهما . نستطيع بالبديهة الانسانية أن نقول — مطمئنين — إن سر بقاء الحكم في الاسرة العلوية هو : تركيز الثروة القومية المتمثلة في إنتاج الارض ، في يديها .. وستتكرر نفس القصة كلما وجد أناس يستطيعون أن يركزوا الثروة في ايديهم . وعندئذ لن ينفع الامة ثوراتها ولا دستورها ولا محاولاتها السديدة التي بذلتها لتحصل على حريتها والتي تعتبر حركة الجيش بداية لها .

ولقد ذكرنا في كتابنا — من هنا ... نبدأ — كيف أن أمريكا نفسها شرعت تهذب رأسماليتها وكيف ينادي المصلحون فيها من أمثال « اريك جونستون » برأسمالية ديموقراطية تتيح للعامل نصيباً من الإنتاج لا أجراً على الانتاج ...

فليكن مسعانا الحق ان تبدأ ديموقراطيتنا من القاعدة ، وان تكون وفاء لديون الطبقات العاملة علينا ، وليكن هدفها المجيد أن تحرر المجتمع حالياً ومستقبلاً من الأغلال الاقتصادية مع تحريره من الأغلال السياسية ..

وحين نتكلم عن (ديموقراطية المجتمع) سنكشف عن الخطوط الرئيسية لديموقراطية القاعدة . أما الآن فنحن نعرض لها بالقدر الذي يربطها بديموقراطية الحكم ، من حيث كونه

حكما واعياً شعبياً يحمل كافة التبعات السياسية والاقتصادية نحو المحكومين .

وحين تتوفر لديموقراطيتنا هذه الامكانات الحية الخالقة ، التي تراعى بها حاجات المجتمع السياسية والاقتصادية والروحية ، فاذهبوا في تطبيقها إلى أبعد الآماد ولا تخافوا .

إن في أعماق شعوبنا خبرة تقيها شر الانحراف . هي خبرة الاحقاب وخبرة البشرية التي تسري في كيانها جميعه .

يقول العلامة (جود) :

« اننا إذا عرفنا الديموقراطية بأنها الحكومة التي للمواطن فيها الفرصة في أن يشترك عن طريق المناقشة لنصل إلى اتفاق بصدد ما يجب أن يعمل لصالح الجميع ، فاننا نصل إلى النتيجة الواضحة . وهي أن الديموقراطية بإعطائها الفرصة للناس في رسم سياستهم وتحقيق ما رسموه تساعدهم أيضاً على التطور ، وعلى تقدم صفاتهم وأخلاقهم ...

« وإنه ليس بصحيح أن الديموقراطية تخضع الدولة للفرد . بل بالعكس هي تمهد له وسائل إعداد نفسه لخدمة الدولة . دون إهمال أن الهدف الحقيقي للدولة — هو المحافظة على حقوق أفرادها » .

إن نظام الحكم في بلادنا — مصر وما حولها — يجب أن يقوم على أساس أن الشعب يُوجِّه مصيره ..

ويجب على الحكومة أن تجعل من نفسها الأداة الميسورة

التي يتوسل بها الشعب إلى إنضاج مداركه السياسية وتمكين سيادته الدستورية . ولتحقيق ذلك لا يكفي ان نستنجد بالضمير الانساني في الحاكمين فحسب . بل لا بد من وضع ضمانات أكيدة وواضحة وكافية لتمكين الشعب من هذا الذي نريده له.

وهذه « الضمانات » هي « الدستور في حراسة الشعب» ...

وعند هذه النقطة من الحديث يبرز واجب مقدس من واجبات الجماهير . وإنه لما يطمئننا أن نستعيد الصلابة التي تذرّع بها شعبنا في مصر ، وشعب سورية ، وشعب لبنان ، وشعب العراق ، ضد المحاولات الكثيرة التي كانت تهدف إلى إلغاء الدساتير أو تعطيلها .

نعم ، علينا — نحن الشعوب — أن نحرس مقومات حياتنا السياسية .. فالألفاظ الجميلة ، والعبارات المتألقة التي ترقد في إغراء وفتنة على صفحات الدستور لا تستطيع أن تحرس نفسها .

ولقد رأينا كيف كان الدستور التركي الذي وضع في عهد « مصطفى كمال » يقول في مادته الأولى :

« السيادة ملك للشعب دون قيد او شرط »... ثم يحرم هذا الشعب صاحب السيادة بلا قيد أو شرط (!) من تكوين النقابات التي تدافع عن مصالح العمال . كما حرم — قبلاً — من تأليف أحزاب سياسية ، عدا حزب مصطفى كمال نفسه

الذي لم يكن للناخبين فرصة الاقتراع إلا منه ، واليه . حتى لقد حدث في انتخابات عام (١٩٣٩) أن كان عدد النواب (٤٢٩) وكان عدد الذين ينتمون إلى الحزب الكمالي (٤٢٤) ! !

إن الظروف التي يحتمل أن تكون قد حملت مصطفى كمال على هذا السلوك قد اختفت وراء الوسائل الجمة التي استحدثها التطور لترقية البشر . فلنتجه نحوها في صدق ، ولنتعاون على المستقبل في طمأنينة .

* * *

والآن ، فعلى أي صورة ينبغي أن يكون دستورنا . وتوضع قوانينا ؟ .

هل تكون دينية .. أم مدنية .. أم تكونهما معا؟ .

وكيف وُضِعت القوانين من قبل . ثم كيف تطورت . وكيف توضع اليوم . ولمن توضع ؟ .

إن الفصل التالي من الكتاب يريد أن يجيب على هذه الاسئلة. ويحاول أن يكشف عن مُقَوِّم آخر من مقومات الديموقراطية .

فإلى هناك ...

ديمقراطية التشريع

« أنتم أعلم بشؤون دنياكم »...
محمد رسول الله
عليه الصلاة والسلام

« إن القوانين تخرج من فطرة
الشعوب واحتياجاتها، كما يخرج
النبات من الأرض » ...
سافيني

معاً : في اخلاص وشجاعة

عندما وقع في سورية الانقلاب العسكري الاول عام « ١٩٤٩ » ومضى القائمون بالحركة يتحسسون طريقهم .. ، تعالت صيحات بعض الجماعات الدينية مطالبة بتطبيق الشريعة والقوانين الاسلامية وهدرت الحركة في طريقها دون أن تقف لتسمع هذا الصياح .

وتلا الانقلاب الاول ، انقلاب ثان وثالث ، وحتى اليوم ــ فيما نعلم ــ لم تستبدل سورية بقوانينها القائمة قوانين أخرى دينية على حد تعبير الذين طالبوا بها ولا يزالون يطالبون .

وعندما قامت في مصر حركة « ٢٣ يوليو » تعالت صيحات مماثلة لتلك التي سمعناها من قبل تطالب في إصرار وتقوى ، بتطبيق الشريعة الاسلامية وقوانينها مما اضطر رئيس الوزراء وقائد الجيش أن يعلن في إحدى خطبه أن أصحاب هذه النداءات والشعارات يريدون أن يلحقوا بالوطن أخطاراً لا يحتملها ..

وقد يمضي موكب الحركة غير مُلْقٍ سمعه ولا باله لأولئك

الذين لن يكفوا بدورهم عن الصياح والدمدمة ! .

فهل من الخير أن نتركهم يصيحون ، وأن نكتفي في توجيههم بقولنا إن فيما يدعون اليه خطراً على البلاد ؟ .

لا نظن ، فالايمان الرابض وراء هذه المطالب لا يسكته الإهمال ، ولا يهزمه التخويف .

وشيء آخر ، فالمؤمنون بوجوب تطبيق الشريعة الاسلامية في شرقنا الأوسط كثيرون . وهم اليوم مجرد أفراد ، أو مجرد جماعات ، ولكنهم في غد قد يصيرون شيئاً آخر يوجه بنفسه أو يساهم مع غيره في توجيه مصاير البلاد .

لذلك ، فان الواجب الذي يضعه على عاتقنا إيماننا بالحق ، وإيماننا بالخير ، وولاؤنا لأنفسنا ولبلادنا ، يدعونا لفحص هذه الدعوة ومناقشتها ، وإقناع دعاتها بأن القوانين التي نحكم بها اليوم هي – في أكثرها – وان لم تكن ذات سمات دينية ، قوانين إسلامية أو قوانين يقرها الاسلام. وهي في ذات الوقت قوانين انسانية ساهم فيها العقل البشري مع الوحي السماوي ، وانبثقت من حضارات موصولة الخطى وأديان شرع الله في شوطها الاخير لمحمد عليه السلام ما وصّى به نوحاً وابراهيم وموسى وعيسى والمرسلين..

وليس يفيدنا في هذا البحث أن نُراوغ ونختفي وراء الكلمات .. فهذا الموضوع يجب ان ننتهي منه الى رأي يضع

حداً لهذه البلبلة التي طال بها الأمد ، وطال معها شقاقنا ونزاعنا..

فليقل كل إنسان ما عنده ، وليلق بحجته ، ولأن نتكلم فنخطىء خير من أن نندمل على نفاق، ونطوي على ضلالة . .

وأيضاً – كما يقول جون ستيوارت مل – « فإن الحق ليستفيد من خطأ الذي يعتمد على فكره مع اتخاذ الأهبة وإنعام النظر ، اكثر مما يستفيد من صواب الذين لا يعتقدون الصواب إلا من باب التقليد دون أن يكلفوا أنفسهم مؤونة البحث ومشقة التروي » ..

وفي تاريخ الاسلام عبرة لا أعرف لها نظيراً في الحث على التزام الأناة والتروي أمام كل رأي يكون بالنسبة لنا جديداً .

فهذا الاسلام كان يوما ما سحراً وكان ضلالاً ، وكان كهانة وإفكاً .. وفي رأي من كان كذلك ..؟؟

في رأي رجال من طراز عمر بن الخطاب، وخالد بن الوليد ..من الذين ما كادوا يقبلون عليه ويتمعنونه ويستلهمونه حتى غيروا نظرتهم اليه ، وحتى وضعوا حياتهم وما يملكون في سبيل الذود عنه ورفع لوائه .. ! ! !

فما نراه أحياناً خطأ وضلالاً . قد يكون في حقيقته ، وقد نراه فيما بعد حقاً وطاعة .

ونحن نعلم أن بيننا جماعات من المتدينين ذوي ضمائر مستنيرة يحبون أن يسمعوا ويريدون أن يفهموا ..

ولكن هناك أيضاً جماعات أخرى فيها تَديُّن يحتاج إلى دين ... ولهم عقول يعوزها النور ...

هؤلاء يشبهون الهنود الحمر شبهاً جامعاً .

فلقد حملت الهجرة إلى الهنود الحمر قوماً كانوا يمثلون بشرية متقدمة ، اجتازوا بحر الظلمات ليستثمروا هذا العالم الهامد المستلقي وراء المحيط .

ووقف الهنود الحمر للوافدين بالمرصاد ، لأنهم يمثلون في نظرهم مدنية مليئة بالالحاد والفحش . فراحوا يقاتلونهم تارة ، وينطوون على أنفسهم أخرى ، وأقاموا بينهم وبين الرجس سدوداً من تقاليدهم وحواجز من أوهامهم .

أكانت قافلة التطور من الحمق بحيث تأخذها بهؤلاء رأفة ورحمة ؟ ..

كلا . ولقد فنيت مقاومتهم كما تفنى فقاقيع المحيط ، وغامت ذكراهم وراء حثيات من التراب الذي أثارته عجلات الحضارة الزاحفة .

ونحن نستطيع أن نترك « هنودنا الحمر » يمضون لمثواهم ، ويأرزون إلى نهايتهم . لكننا نشفق عليهم ، وعلينا من ضياعهم ، لذلك ندعوهم إلى التفاهم والتروي ، وقبل ذلك ندعو أولئك الذين يحبون أن يسمعوا ، ويريدون أن يفهموا .

إننا كثيراً ما نسمع إلحاحات دينية تنادينا بالعودة إلى الدين ،

ثم نتبين آخر الأمر أن ما تدعو اليه هذه الالحاحات شيء آخر سوى الدين .. ! وطبيعي أن الحياة في مجتمع بشري ، لا يمكن أن تستقر على نهج متطور رشيد ، ما دام هذا المجتمع عاجزاً عن أن ينضو مخاوفه من المدنية والارتقاء .

فلننهض معاً في شجاعة وإخلاص ، ولنعلم أننا اليوم أكثر احتياجا من أي يوم مضى إلى فضّ هذه المشكلة وتصفية ما حولها من خلاف .

المدنية : موكب واحد

منذ بدأ الإنسان الأول دبيبه فوق هذه الارض بدأ في نفس الوقت يغزل أول خيط في نسيج المدنية التي نتلفع بها اليوم ونزدان ..

ولم تكن المدنية البدائية ، والتي ننعتها اليوم بأوصاف لا تعطيها حقها من التقدير ، مدنية انسلاخية تهتم بشيء وتترك بقية الأشياء . بل كانت جامعة مستوعبة تتمثل في كل ما نسميه اليوم فناً ، وقانونا ، وعلماً ، وأدبا ، وأسرة ، ودولة ..

وكان ذلك شيئاً طبيعياً ، لان احتياجات الانسان المتنوعة والمتداخلة كانت لا تزال المنبع الثري لعناصر حياته ،ومقومات تقدمه .

وتوقير المدنية وإجلالها والثقة بها ، تمثل نقطة البدء في

موضوعنا هذا ، فالتشريعات والقوانين ظاهرة من ظواهرها ، وعَصب من أعصابها ، فلكي ندرك قيمة الفرع وحتميته وطبيعته ، لا بد من إدراك ذلك كله بالنسبة للأصل أولا .

وإذن ، فعلينا أن نعلم أن المدنية تراث إنساني وتكوين تاريخي ، ولا يزيد في الذهاب بشرف الإسهام فيها ، رجل مثل «جيمس وات» او «نيوتن» عن ذلك الإنسان البدائي الذي حاول لأول مرة أن يبري غصناً يابساً بشظية من حجارة .. ! !

إن الموكب الطويل الذي بدأ بظهور آدم وحواء على الارض ، والذي يَمْخُر سفينُه اليوم عُباب بحرٍ طامٍ من عرق الاولين ودموعهم ..

هذا الموكب العظيم هو الذي صنع المدنية وأبلى في سبيل تنقيحها وتصعيدها بلاء كله جبروت وجسارة ، فكل استغناء عن هذا الجهد المتساوق بلاهة ، وكل نكران له جحودٌ ، وكل مُروق من هذه الدائرة الفسيحة ضياع وانقراض ..

والمدنية ليست مصباحا كهربائياً ، نستطيع أن نضغط على مفتاح صغير فينطفىء .. بل هي تشبه الكهرباء نفسها .. إنها موجودة في الكون لأنها جزء من طبيعته ، وسارية في أوصاله دائما .

وهي لا تبيد ، وإنما تتطور ..

فمدنيات بابل ، وأشور ، وحضارة أثينا ، والرومان ،

هذه هي التي نعايشها اليوم ، وسيعايشها الوافدون إلى الحياة غداً وبعد غد ... وكما يتحول التراب إلى نبات ، وإلى حياة . ، تصنع المدنية ذلك عندما يخيل الينا أنها بادت وصارت ترابا .

وما نحن ، وما الذين سبقونا ، وما الذين سيجيئون ، سوى (مشتل) لبذور المدنية الولود التي لا تعرف العقم ، ولا تعرف البوار .. !

والمدنية ماضية قُدما ، وهي ذات طابع انسياني استطرادي . وإذا بدا لنا أنها في إحدى دوراتها تعود إلى مكان كانت قد بدأت منه في عصر قديم . فان هذا لا يصور انتكاسها . لأنها تعود في نقطة أعلى من النقطة التي كانت قد بدأت منها قديماً . فوسائل الانتاج — مثلاً — كانت ملكا للجماعة في العصر البدائي . فاذا اقتضت المدنية اليوم أن تعود ملكا للمجتمع من جديد ، فليس معناه أن المدنية تنتكس وترجع القهقرى . لأنها تضع التجربة القديمة في مستوى أعلى ، ومنسوب أبعد .

أما أن تعود إلى الوراء في أي مظهر من مظاهرها . وعنصر من عناصرها ، فهناك الاستحالات المادية العديدة التي تنأى بها عن هذا الارتداد .

لقد كنا قديماً نعبر عن أنفسنا بالخطوط والمنحنيات .

فاذا أردنا — مثلا — أن نكتب كلمة الليل . رسمنا هلالا ونجمـــا .

فهل من الممكن . فضلا عن أن يكون من الافضل أن نتخلى

عن مطابعنا وما فيها من إمكانات تشبه السحر . لنعود من جديد إلى عهد الخطوط والمنحنيات .. ؟!

إن هذا المثَل يمثل في بساطة . الاستحالة المادية في أن ترجع المدنية إلى وراء ..

وإن المدنية ليست نزوة . ولا شيئاً يفتعل . ولكنها في كل أطوارها وليدة ضرورات الانسان . وثمرة احتياجات أكيدة للبشر . لذلك كان التطور أول خصائصها . والتحول أهم مقوماتها .

وهي لا تتطور بدافع من ذاتها . بل بدافع من احتياجاتنا .

ونضرب لذلك مثلا آلة الغزل والنسج – فعندما وجدت جماعة ترعى الغنم . كان مبلغ جهدها أن تشرب لبنها وتأكل لحمها .

وتحت وطأة الزمهرير الذي كان يُضنيها فكرت في الانتفاع بالصوف ؛ فكانت تقصه بأيديها . وتنظفه وتمشطه كذلك . ثم تغزله بمغزل بدائي .

ثم أغراها نجاح التجربة بالمثابرة . فأدخلت بعض التحسينات على المغزل ...

واتسعت دائرة الانتفاع بالصوف ونمت حاجتنا إليه . فكان لا بد أن يتفتق وعينا عن شيء جديد يسعفنا . فكان النول ..

وكانت الاسرة كلها تجتمع على النول . الأطفال يجمعون

الصوف وينظفونه . والبنات والأمهات يمشطنه ويغزلنه .والآباء ينسجون ..

وحدث أن استوطنت هذه الصناعة (بلاد الانجليز) في القرن السابع عشر . حتى كادت أنوال النسيج توجد في كل دار .

ونمت انجلترا . فكان لا بد أن تنمو حاجتها إلى النسيج . وينمو أيضا إحساسها بضرورة تطوير الآلة وتحسينها .

وكأنما تركزت وطأة هذا الاحساس على كاهل نَسّاج فقير يدعى (جون كاي) فأدخل على النول تحسينا يوفر دفعه باليد ، وبالتالي يوفر وقتا طويلا ..

ومن العجيب أنه كان هناك (هنود حمر) .. فقد قامت ضده جماعة لا يريدون أن يتحرروا من التعب ، فاقتحموا داره وحطموا منسجه ، وهموا ليقتلوه لولا هربه وفراره . ! !

جاء هذا الاختراع الجديد كالسوط يسوق المغزل سوقاً عنيفاً ، فبعد أن كان النساج الواحد يحتاج إلى غزال مثله . صار كل نساج بحاجة إلى عشرة من الغزالين .

فكيف السبيل .. ؟

ظهر مخترع آخر في ثياب نساج فقير يدعى (جيمس هارجريف) فاهتدى إلى وضع عدد من الآلات الغازلة جنباً إلى جنب على إطار واحد ، وبذلك تغزل كمية أكبر ، بجهد أدنى .

وحدث له من المقاومة ما حدث لسابقه . !

وبرزت مشكلة جديدة هي (رداءة الخيوط) فظهر لهـا مخترع جديد يدعى (كرمبتون) الذي اخترع آلة تحمل في بنائها ألف مغزل تخرج خيطاً دقيقاً وثيقاً . ثم تداعت الاحتياجات وتداعت معها المشكلات .. فبعد أن كان المنسج يسبق المغزل ، أصبح العكس ولم يكن من الممكن ان يظل (النول) عاجزاً كسيحـاً ..

وهنا يبرز مخترع جديد ، ومن عجب أنه في هذه المرة (قسيس) ما كان يدري عن الآلة الغازلة ولا عن المنسج شيئاً ، ولكنه فقط سمع شكوى قومه وحيرتهم . فاختفى (كارتريت) عن أعين الناس حيناً ثم خرج اليهم بآلة جديدة كان ميلادها ميلاداً لثورة صناعية متطلعة . !

وظل التحسن الطارىء على آلات النسيج يتتابع حتى عمرت بها المصانع الشامخات . التي تستجيب لحاجات البشرية في سخاء ميسور ، والتي تصور وجهاً من وجوه المدنية المادية الظافرة .

والآن نريد ان نسأل :

ـ هل كان قيام الانكليز بالعبء الضخم في محاولة تطوير صناعة النسيج وتقدمها صارفاً لغير الانكليز من كافة أقطار الأرض وصارفا لنا نحن العرب والمسلمين عن الانتفاع بمـا وصلت اليه الآلة على أيديهم من تقدم .. ؟؟

وهل كانوا . وهل كان غيرهم ممن ساهموا في إبداع

تقدم آخر ، وخلق مخترعات أخرى ، يصممون وهم يعملون ، على ألا ينتفع بهذه المدنية أحد سواهم . ؟

وهل حال اكتشاف العرب المسلمين لبعض الخواص الكيمائية ، وإنشاؤهم علم الجراحة وعلم الجبر ، وإستخدامهم الكسور العشرية لأول مرة. وابتداعهم نظريات جديدة لانكسار الضوء ، وسبقهم الشعوب جميعاً إلى إنشاء المستشفيات والصيدليات ، وسبقهم أهل أوربا في إقامة المدارس والجامعات.

هل حالت صفتهم كعرب ، وكمسلمين بين اوربا المسيحية وبين الافادة من هذه الاكتشافات الباهرة ، ومحاكاة هذه المدنية الباسقة ؟

وأيضاً ، هل كان اختلاف الدين ، واختلاف الجنس واختلاف السجايا ، حائلاً بين العرب وبين حضارة الاغريق التي أقبلوا عليها في نَهم عظيم يترجمون كتبهم ، ويتدارسون ثقافتهم ، ثم يضيفون اليها جديداً طيباً ..؟

هذا هو ما نعنيه بقولنا (المدنية موكب واحد) ، وهي كذلك بالنسبة للعوامل التي تكونها ، وأيضا بالنسبة للموضوعات التي تتناولها .

فما حدث لآلات الغزل والنسيج التي ضربناها مثلا ، حدث لكل أشياء هذه الحياة من فن ، وعلم ، وأسرة ، ودولة ، وقانون .

ذلك أن البشرية في تقدمها لم تكن تبغي التقدم المادي فحسب.

بل والأدبي أيضاً . فليس من طبائع الاشياء أن يتطور الإنسان مادياً ويتخلف روحياً ..

لذلك فان الموكب الواحد يساند بعضه بعضاً كي يحقق تقدماً متجانساً إن لم يكن تجانساً مطلقاً . فإلى حد كبير ..

لقد سلك القانون إذن نفس الطريق . وهو في طوره الأخير ليس من صنع أمة واحدة . ولا جيل واحد .. إنه عمل الانسانية كلها . وثمرة مجهودها العام ..

والآن . نسأل أسئلة أخرى . هل كانت تلك الجهود التي بذلتها البشرية لترقية حياتها . حسنة دائماً .. ؟؟

هل كانت حقاً لا يَشوبه خطأ .. ؟؟
هل كانت نفعاً لا يشوبها ضرر .. ؟؟
وهل كانت تمثل الكمال الميسور ، أم الكمال المطلق .. ؟؟
وهل حل التطور المادي جميع مشاكلنا المادية .. ؟؟
وهل حل التطور الأدبي جميع مشاكلنا الأدبية .. ؟؟

أم ان الرحلة الباسلة لا تزال ماضية في الطريق الذي هيأه الله لها موجهة وجهها وعزمهـــا شطر تقدم أكثر ومدنية أوفى ، وهي — إذن — تدعونا لنؤدي دورنا في غير تهيب . ونضيف إلى الحياة جديداً في عقلها وجديداً في قلبها . وجديداً في كل شيء تتصل به ويتصل بها .. ؟؟

أما نحن فننادي بأن الرحلة لا تزال هادرة ، وستظل كذلك أبـــداً ..

وبالقدر الذي ندرك به مكاننا فيها . وواجبنا نحوها ، سيكون انتفاعنا بما عملت . وما تعمل يداها ..

وليس ذلك فحسب ، بل لا بد لنا أيضاً من إدراك التفاعل القائم والمستمر بين عناصر المدنية جميعها من فن . وقانون . ودين . وخلق ومنفعة .

* * *

القانون : في زمالة التطور

نريد أن نعرف كيف نشأت القوانين . ومن أي نقطة بدأت ، وما مقتضيات وجودها . وعوامل تكوّنها . وكيف كان بعضها يرتوي من البعض الآخر . حتّى كونت جميعها حضارة تشريعية لا تزال حتّى اليوم ورغم تفوقها العظيم تحتفظ ببعض الملامح التي تشير كالضوء إلى أثر الانسان البدائي في هذه الحضارة . ونصيبه في هذا الإنتاج .

منذ عهد قريب زار (الفرد رسل ولاس) إحدى الجماعات المتأخرة المنقرضة في أمريكا الجنوبية فقال :

« لم أجد بينهم قانونا ولا محاكم سوى الرأي العام الذي يعبر عنه أهل القبيلة تعبيراً حراً ، فكل إنسان يحترم حقوق زملائه احتراماً دقيقاً ، وعلى الرغم من أنهم همج ، فان الاعتداء على حقوق الغير يندر وقوعه أو يستحيل . إن الناس جميعاً في مثل هذه الجماعة متساوون تقريباً » .

ويحدثنا (ول ديورانت) في كتابه قصة الحضارة عن المرحلة الأولى في تطور القانون ، أو بتعبير أدق ، يحدثنا عما عساه يمثل المرحلة الاولى لهذا التطور .. فيقول : « إنها أخذ الانسان لنفسه بالثأر . فيقول الرجل من البدائيين : إن الثأر ثأري ، وسأرد عن نفسي ما لحق بي ..

« وفي مجتمعات بدائية كثيرة نرى أنه إذا حدث ان اغتال (ا) شخصاً آخر هو (ب) كانت النتيجة أن يقتل (ا) على يد ابن (ب) أو صديقه .. ولنرمز له بحرف (ج) ثم يقتل هذا الابن أو الصديق الذي رمزنا له بالحرف (ج) على يد ابن الذي قتلناه قصاصاً ورمزنا له بالحرف (ا) وهكذا يتسلسل القصاص حتى تنتهي آخر أحرف الهجاء .. !

لقد ذكرنا من قبل أن القانون في نماذجه الحديثة المتحضرة يحمل بعض ملامح الماضي وسماته .

وهذا المثل شاهد حق . فسنرى فيما بعد . كيف تطور حتى صار في شريعة (حمورابي) وديعاً معتدلاً . فالنفس بالنفس والسن بالسن . ثم جاءت شريعة موسى عليه السلام ومن بعدها الشريعة الاسلامية تزكيان العقل البشري . وتقرران الحكم الذي وضعه (النفس بالنفس والعين بالعين . والأذن بالأذن . والسن بالسن) . وليس ذلك فحسب .

فان هذه المجتمعات البدائية نفسها التي كانت تستمر في الثأر حتى الحروف الهجائية . تطورت فيها عقوبات القصاص .عندما

أدركت أن القصاص سيفنيها ، فوضعت مكان الثأر ، التعويض ، حتى لقد حددت أثماناً معينة للعين ، وللسن ، وللأذن ، وللذراع ...

وهنا نرى مرة أخرى هذا التطور ماثلاً في شريعة (حمورابي) ويظل ساريا مع الزمن ، منساباً في شرايين الشرائع حتى نرى الاسلام نفسه يزكي اجتهاد البشرية مرة أخرى ، فيضع التعويض بديل القصاص والدية مكان القتل في حالات معينة .

فيحدثنا جابر أن النبي ﷺ (فرض الدية على أهل الابل مائة من الابل ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة ألف شاة ، وعلى أهل الحلل مائتي حلة) وفي حديث آخر — وعلى أهل الذهب ألف دينار ..

ونجد الاسلام كذلك يضع تعويضات متفاوتة للأعضاء ، فيقول الرسول عليه السلام (في كل أصبع عشر عن الابل ، وفي كل سن خمس من الابل ..) إلى آخره .

لم يكن للبشرية إذن قانون محدد في أيامها الأولى ولكن كان لها تقاليد ومواضعات تقوم مقام القانون . وإذ كنا قد بدأنا حياة الاجتماع بالأسرة ، فقد كان الأب أو ما يلقب بـ (الرجل المسن) هو مظهر السلطة ..

ومضى الموكب الأعزل مثخناً في الأرض المجهولة ، ومن مخاوف الناس وتبادل الأحاديث والمشاعر كانت تتكون العادات التي تأخذ مكان القانون . أي أن الاشياء التي صارت فيما بعد

التزامات يخضعون لها وعرفا يحترمونه جاءت منهم . ولم تجىء من شيء خارج عنهم .

حتى الدين نفسه ، قبل أن يأتيهم وحي السماء . كان ثمرة إحساساتهم ونَجْوَاهُم ...

فلقد كانوا ، وهم يرعون الحيوان يطيلون النظر إلى النجوم ، وكان يروعهم قرص الشمس المتربع على السماء كأنه تاج ملك غير منظور .. واستحوذ عليهم منظر القمر الذي يولد هلالاً كخيط رقيق . ثم يستدير فيبهر الابصار ، ثم يرتد ثانية كالعرجون القديم .

واستأثرت الأرض بإعجابهم حين رأوها تنبت . وتخرج البذرة الواحدة عودا مترعا بالحبات .

وكانت هذه الظواهر تبلبل خواطرهم . ولما عجزوا عن تفسيرها تركوها تعتمل في وجداناتهم حتى برز من بينهم جماعة أولو ذكاء ممتاز وعزم جسور ؛ فاستغلوا هذا الارتباك لصالحهم ، وأقاموا من أنفسهم سحرة وكهنة ، وتولوا اصدار الأوامر والنواهي للناس ..!

وهكذا دخلت الالتزامات الاجتماعية في طور جديد .

ومضى السحرة والكهان يقولون : هذا حلال وهذا حرام . وكلما دمدم الرعد ، وانبلج البرق ، اهتبلوا فرصة ذلك ، فدسُّوا أوامرهم بين الزئير والوميض . منتهزين الرعب العظيم الذي يستولي آنئذ على الناس !

وكان اللفظان المعبران عن الحل والتحريم هما: التقديس والنجاسة .

فهذا الشيء مقدس . وذلك الشيء نجس ، ولسوف تظل الامور كذلك دهراً طويلا .

ولسوف تتسع دائرة هذه الجماعة التي تصدر الاوامر وينضم إلى الكهنة آخرون من ذوي البأس والنفوذ في الجماعات الانسانية التي تتحول آخر الأمر الى دولة .

ولكن قبل كل هذا التحول ستظل الكلمة العليا للكهان الذين يزعمون انهم المتكلمون بلسان الله في الارض .. !

فلنذكر ، ان القواعد التي تضبط سلوك الانسان الأول كانت تنبع من فطرته وإرادته واحتياجاته . فلما حيره المجهول وتمخّض المجتمع عن عناصر جديدة وضعت نفسها داخل إطار مقدس استسلم الناس لها ، وصارت ترسم لهم الخطوط . تارة بالاشتراك معهم ، وتارة بالانفراد عنهم .

* * *

وحين اتسعت البشرية ونمت ، نمت معها حاجتها الى شرائع وقوانين . وخلال هذا المدى الطويل كان العقل يسعى ويزحف . وحين قامت الدولة وأنشئت الحكومة وبرز من الناس قواد وساسة وفلاسفة . كان العقل قد استطاع أن ينقل مركز الثقل في التشريع خاصة إلى جانبه ..

وبدأت القوانين تتدرج في طريق جديد وفلسفة جديدة لا تعتمد في مصادرها على ذلك المجهول الذي كان الكهنة يخوفون به الناس .

بل تعتمد على وعي جديد قوامه « ان الحقوق مزايا تمنحها الجماعة للافراد على اعتبار أنها تؤدي للخير العام وأن القوانين تتطور بتطور الاحتياجات البشرية التي هي مصدرها الأول والأخير » .

صحيح أن القانون ظل يتأثر بأهواء السلطات القائمة ولكنه في مجموع نُقَلِه وخطواته تحرر بصورة كبيرة من السلطة الغيبية التي كانت تُعْزَى إلى الدين ، والتي لم تكن في حقيقتها دينا ولا وحيا نزل من السماء .

ولسنا نؤرخ للقانون حتى نتابع خطاه جميعا . ولكننا سنضع أعيننا فقط على بعض اطواره الزاهية لنرى أثر العقل فيه ، ولنؤمن بمقدرته الفائقة .. وايضاً لنرى المشابه المشتركة التي تؤكد لنا الدور الذي يلعبه التطور في كل شيء من أشياء الحياة بما فيها القانون .

* * *

إن القانون «السومري» رغم بعد الشقة بيننا وبينه يمثل تفوقا ملحوظاً .. لقد نظم العلاقات التجارية من قروض وعقود وبيع وشراء ووصاية .

ورغم تأثره بالدين القائم يومئذ في بلاد سومر . حتّى لقد كان معظم القضاة من الكهنة ، وجلسات المحاكم تعقـــد في المعابد . على الرغم من هذا فإن أثر العقل كان واضحاً ، حتّى استطاع أن يسن قوانين ليعاقب بها الكهنة الذين كانوا قضاة وعـَزلهم . وان يسن قوانين لينظم بها الضرائب والرسوم التي كانت تدفع للمعابد بغير شفقة ولا حساب . ويضع الشرائع التي تحـَول بين الكهنة وبين اغتصاب الأموال والأملاك التي كان « رجال الدين » يبتزونها من الكادحين بزعم أنها للآلهة .

ونـَسخ القانون « السامي » في بعض مواده ، فألغى عقوبة قتل الزوجة الزانية ، وجعل بديل القتل أن ينكح الزوج عليها زوجة اخرى ..

وبلغ في تقدميته ان جعل للمرأة حق التصرف في مالها وحق تولي الحكم ، والجلوس على العرش كما حدث فعلا اذ تربعت على عرش الملك حينذاك الملكة « شوب ـــ آد » (١) .

وبلغ من ألمعيته أن حرم على المتخاصمين ان يذهبوا للقضاة حتّى يبعث كل متخاصم حكما من أهله ، ويحاول الحكمان او المحكمين أن يوفقوا بينهما ..

فاذا اتجهنا الى قانون «حمورابي» وجدنا محاكم مدنية لا اثر للكهنة فيها . ومعنى هذا ان العقل قد حقق انتصاراً اكبر ، ونجد

---

(١) قصة الحضارة (الجزء الثاني) .

شريعة ناضجة يقوم قانون القصاص فيها على ان « النفس بالنفس والعين بالعين » ثم يضع مكان العقوبة الفدية .

وإذا ارتكب أحد الاشراف والكبراء جريمة جاءت عقوبته أشد وانكى من عقوبة الفرد العادي .. !

وتجعل الإعدام عقاب من يسيء استعمال وظيفته أو يسطو أو يقطع الطريق .

ويُعْنَى القانون بتحديد أثمان السلع والأجور ..

ويسن قانون الوراثة فيحصر التركة بين أبناء الزوج دون زوجتـــه .

وعلى الرغم من أن النظام الطبقي كان قائماً ، فإن العقل والضمير الانسانيين كانا يتعاونان معاً لخدمة المجتمع ، ما وجدا لذلك سبيلا . فجاء قانون الوراثة يعمم التركة بين الابناء جميعاً بعد أن كانت محصورة في الابن الاكبر ، وكان ذلك وسيلة لتفتيت الثروات الكبيرة .

وصان « السمعة العامة » للفرد . فإذا اتهم رجل ، آخـــر بجريمة عقوبتها الاعدام ، ثم عجز عن إثباتها كان جزاؤه — اي المدعي — الإعدام .. ! !

ولكي نلمح صورة جامعة عن قانون « حمورابي » وعن الروح الذي أملاه . يكفينا ان نقرأ السطور الاولى من مقدمته :

— « جئت لأنشر العدالة في العالم ، وأقضي على الأشرار

الآثمين ، وأمنع الاقوياء من ظلم الضعفاء ، وأنشر النور في الأرض ، وأرعى مصالح الخلق » .

إن العلماء والنقاد يسمون قوانين «حمورابي» هذه ،التشريع الدستوري . لما بلغته من نُضْج جديرة بهذه التسمية . ويعجبون من تنسيقها الذي لا يختلف إلا قليلا عن ترتيب قوانيننا الحديثة !

فهي مقسمة إلى قوانين خاصة بالاملاك المنقولة ، والأملاك العقارية .. وقوانين خاصة بالتجارة وبالصناعة ، وأخرى خاصة بالاسرة ، وبحقوق العمل .

وكان العقل الذي صاغها والضمير الذي سقاها ينمان عن شخصية فذة ، تؤمن بالديموقراطية . ولئن عجزت عن أن تصبغ الحكم بها صبغة شاملة فقد حاولت ذلك في التشريع ، ونجحت إلى حد بعيد ..

لقد ختم «حمورابي» شريعته بعبارة جليلة كتلك التي بدأ بها فقال :

ـ « لعل الناس يقولون : إن حمورابي حاكم كالوالد الحق لشعبه . لقد جاء بالرخاء لشعبه مدى الدهر كله ، وأقام في الارض حكومة طاهرة صالحة » . !

* * *

والآن تعبق مشاعرنا بالسعادة والغبطة ، ونحن نتجه شطر « أثينا » لنرى بلاءها الانساني العظيم ، وهي تقدم للبشرية ثمرات

عقلها وسموها الروحي ، وتصوغ قوانين واعية رشيدة .

وإنه ليلقانا على أبواب المدينة الخالدة المشرع الفذ (بركليس) .

ها هو ذا واقف في الجمعية العمومية يخطب فيقول :

ــ « إن هذا النظام الذي اخترناه بأنفسنا لأنفسنا إسمه الديموقراطية ... وذلك لانه لا يهدف إلى مصلحة الأقلية . بل إلى مصلحة أكبر عدد ممكن .

« وجميع المواطنين من الناحية القانونية يتمتعون بالمساواة فيما يتعلق بالخصومات الفردية . وأما من حيث الوصول إلى المناصب ، فالمفاضلة بين الأفراد لا تقوم إلا تبعا لما يتميزون به ، وأساس التمييز هو : الموهبة . لا الانتماء إلى طبقة معينة ...

« ولا يمكن ان يُحال بين شخص وبين خدمة المدينة بسبب فقره أو عقيدته ، أو خموله الاجتماعي ، ما دام قادراً على النهوض بهذه الخدمة » .

إن القانون الاثيني كان وثبة في الضوء فقد وثب بالتطور التشريعي وثبة هائلة . وفرض نفسه في غير إكراه على جميع القوانين التي جاءت من بعده . وكان في أيدي الفقهاء المسلمين أنفسهم مصباحاً هداهم لخير كثير .

لقد قرر الديموقراطية المطلقة حتى صار من حق كل فرد عادي أن يذهب إلى (البرلمان) ويتكلم ويناقش .

وصدرت قوانين تحمل هذه الأسماء والمشكلات :

فهناك قانون (الخبز بثمن زهيد) وقانون (معاش ذوي العاهات) وقانون (إصابات العمل وأيتام الحرب) .

ونظّم السياسة ، فلم تعد حرفة بل تضحية وواجبا . وحكم الحاكمين بقانون الشرف والقناعة ، فقال عنهم :

« لا يحق لهم أن يأخذوا من مال الدولة أكثر مما يطعمون . بل لا يحق لهم أن يأخذوا أجراً فوق طعامهم ، وإلا كانوا مرتزقة . ولا يحل لهم أن يستمتعوا برفيقة ، ولا أن يخرجوا من بلادهم لمتاع خاص ولا أن ينعموا في الشهوات بما يشتهون . كما يفعل الذين نخالهم سعداء وما هم بسعداء » ... ! !

وأنشأ محاكم تسمى بالمجالس ، وكانت ابتدائية ، واستئنافية ، والمجلس الاستئنافي ، يتألف من ستة آلاف رجل في سن الثلاثين ينتخبهم الشعب ... ثم هناك مجلس أعلى ، مهمته حراسة الشرائع والقوانين .

ونجدهم يبيحون التسرِّي ، ويجيزون الطلاق ، ويمارسون الزواج كما نمارسه اليوم . ويحرمونه بين الأصول والفروع .

وشرعوا قوانين للميراث ، وجعلوا نصيب الذكر أكبر من نصيب الأنثى . ووضعوا الوارثين على الترتيب التالي :

الذكور من الأبناء الشرعيين — الإناث منهم — الأحفاد الذكور — الأحفاد الإناث ...

وإذا انعدم الفروع ، فللأخوة الاشقاء ، ثم أولادهم ، ثم الأخوات فأولادهن ، ثم الأعمام ثم أولادهم ، ثم الأخوال ، فالخالات ونسلهن ، ثم الأقرب ، فالأقرب من ذوي الأعصاب..

وينص القانون على أنه لا إرث إلا بعد وفاء ما على الميت من دين [1] .

وكل ما يؤخذ على التشريعات الأثينية في هذه الفترة الانسانية الرفيعة أنها لم تحرر الرقيق . وإن كانت سلكت بهم سبيلا مماثلا لما سيسلكه الاسلام بعد من تكريمهم تكريماً نسبياً ، والحض على عتقهم حتى لقد كان من فلسفتهم التي صور بها أحرار اثينا ما يدور في أخلاد الأرقاء قولهم :

« إننا جميعاً ، وفي كل شيء متساوون في الميلاد . إننا جميعاً نَتَنَشَّقُ الهواء من الأنف » .. ! !

« إنني يا سيدي ، وإن أكن رقيقاً إلا أن هذا لا يمنع أن أعتبر إنسانا مثلك . لقد خلقنا من نفس اللحم . وليس هناك أرقاء بالفطرة [2] . ».

* * *

وإذا واجهنا أخيراً القانون الروماني ، وجدنا العقل الإنساني يتألق فيه تألقا فاتنا . ووجدنا الحقيقة التي نحاول دائماً لفت

---

(١) دائرة المعارف

(٢) تاريخ إعلان حقوق الانسان .

الأنظار اليها وهي اثر التطور في التشريع .

نعم ، ونحن الآن مع خلاصة مركزة للتجربة التشريعية التي سارت مع المدنية البشرية عبر القرون .

إن أول شيء يعلنه المشرعون الرومان في يقين وعزم هو أن الحق « فَنُّ العدل والاحسان » ...

والعدل ما هو . ؟

إنه إرادة دائمة دائبة لإيتاء كل ذي حق حقه ...

(أن نعيش خيرين . وألاّ نضُرَّ أحداً . وأن ننال حقوقنا في يُسر) .

وكان (البريتور) وهو كبير الموظفين القضائيين يزود القاضي حين يتولى منصبه بهذه الوصاة التقليدية :

« احكم . ليكون أمر المتخاصمين كأمر الشرفاء الطيبين » [1] .

فاذا صوبنا أبصارنا نحو تفصيلات القانون ومواده . وجدناه ناضجاً ووافياً .

فالغش مبطل للمعاملات . والغصب حرام . والإثراء من غير وجه مشروع حرام . والملكية والعقود والدعاوى تقوم جميعها على الذمة الطيبة . ومناصب الدولة من حق الأكفاء .

(١) اساس العدالة في القانون الروماني . للدكتور علي حافظ .

وفي الجانب السياسي يقرر :

(ا) الاشتراك في التقنين للبلاد عن طريق التصويت العام..

(ب) إباحة المناصب الكبيرة كالقضاء للفرد العادي ..

(ج) المساواة أمام القانون ...

(د) إباحة المصاهرة مع الأشراف ...

(هـ) حرية العقيدة [١] .

* * *

يقول « ممسن » :

« إن القانون الجنائي الروماني لا ينص على عقاب أي نقد يُوجَّه للآلهة . وليس للعدل البشري أن يعني نفسه بمثل هذه المسألة . ولكل مواطن ان يزاول العبادة التي تروقه . وألاّ يزاول عبادة على الاطلاق » .

ثم يقول :

ــ « لم تكن هناك طقوس دينية إجبارية ؛ فلك أن تؤمن بأيزيس ، أو سيبل ، أو متره ، أو لاوبيتر ، أو فينوس ، أو بلينوس . ولك الا تؤمن بشيء على الاطلاق ...

« وما دمت لا تهاجم علنا أو في عنف معتقدات الآخرين فليس لأحد أن يطلب منك حساباً عن ايمانك او عن عدم ايمانك ...

---

(١) السياسة والحكم في ضوء الدساتير المقارنة . للدكتور احمد سويلم العمري .

« والقانون لا يجبر أحداً على مزاولة عبادة ما ، فالرجل الذي ينكر وجود القضاء ، يعيش في سلام إلى جوار المتعبد المتزمت » ...

ويحدثنا «البير بابيه» في كتابه «إعلان حقوق الانسان» أنه على الرغم من أن الشعب الروماني كان يؤمن بأن الموتى يعيشون في القبر ، فقد كان القانون يسمح للذين ينكرون ذلك بأن يكتبوا على قبورهم هذه العبارة :

– « لقد كنت عدماً . ثم وُجِدت . وها أنذا لم أعُدْ شيئاً . ولا يهمني ذلك في شيء [1] » .

ولقد عني القانون الروماني كذلك بحقوق الرقيق ... وعلى الرغم من الظروف التي أبقت هذا النظام ، فقد خفف كثيراً من غُلوَائِه . فوضع نصوصاً تحرم ما كان موجوداً من قتل السيد عبدَه متى شاء . ونصوصا تحرم تعريضه للوحوش ، والإسراف في عقابه ، ونصوصا تسمح للعبد أن يترافع عن نفسه أمام القضاء ، وأن يتهم سيده . ونصوصا تجيز للعبد أن يمتلك مالا . وأخرى تجيز له أن يتزوج ، ويُنجِب ، وتعطي أسرته بعض الحقوق .

* * *

والآن ، فما العبرة التي علينا أن نستخلصها من هذا العرض التاريخي الوجيز ؟؟

---

(١) تاريخ إعلان حقوق الانسان .

إنها الثقة بالعقل البشري ...

ففي خلال هذا الزمن الطويل حيث كانت الانسانية تسكن الخصاص والاكواخ ، وتشيد بسواعدها حضارة زاخرة بالعظمة والجمال ...

في خلاله ، وضعت هذه الشرائع ، وسُنّتْ تلك القوانين ولم يكن معها آنئذ سوى عقلها ... وعزمها ...

نعم ؛ ففي هذه الامم التي عرضنا بعض قوانينها ، لم يكن هناك وحي من السماء ممثلا في المرسلين عليهم السلام ، ولم تكن هناك شرائع سماوية بالمعنى الصحيح لهذه العبارة ، حتى يمكن ان تكون هي التي صاغت هذه القوانين .

فنحن نلاحظ أنه في العهود التي وُضِعَتْ فيها كان هناك أديان « وضعية » وآلهة متعددة ، وأن الذين وضعوا القوانين أنفسهم كانوا من المؤمنين بأديانهم الوضعيّة التي تشبه في كثير من ألوانها ، الفنون الجميلة . والتي تختلف في عقائدها الأساسية عما جاء به وحي السماء .

ثم إننا نلاحظ أن أول شريعة عملية واسعة كانت شريعة موسى عليه السلام . وعندما كان السومريون يضعون قوانينهم ، ويسوسون أمورهم ، وعندما كان « حمورابي » يسن شريعته الخالدة ، لم يكن موسى عليه السلام قد جاء بعد ...

وأيضاً ، فان أثينا ، وروما لم تتأثرا بالشريعة الموسوية .

بدليل ما بينهما وبينها من مسافة خُلف بعيدة في المعتقدات والاتجاهات ، وعلى فرض أنهما تأثرتا . فإنهما لم تأخذا لونا دينيا ، وظلت صبغتهما العقلية قائمة وواضحة ...

صحيح أنه كان هناك عبر التاريخ أنبياء ، ولكنهم كانوا « محليين » ظهروا في ضجيج الموكب المنطلق الهادر ، ثم مضوا دون أن يُشرِّعوا للناس ...

لقد كان مبلغ جهدهم أن يبذروا بذوراً أخلاقية . ومع هذا ، فطالما كانوا يحسون انهم يقاتلون في معركة خاسرة . مثل نوح عليه السلام ، الذي لبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عاما .

ثم انتهى به الأمر — عليه السلام — إلى أن قال : « رب لا تَذَرْ على الأرض من الكافرين دَيَّارا » ...

وغادر قومه إلى الجوديِّ . أما هم فقد ذهبوا وجبة شهية للطوفان ! !

خصائص التشريع

إذا استطعنا أن نعرف طبيعة التشريع ، أمكننا بالتالي أن نعرف خصائصه ومقوماته .

وطبيعة التشريع ، فيما نرى ، تنظيم لا إخضاع ، فالناس

ليسوا بحاجة إلى قوانين تشعرهم بالتزاماتهم نحو الآخرين .. إننا نولد ، وفي أعماقنا شعور غريزي يدعونا إلى احترام أشياء معينة ، والخوف من أشياء معينة .

ولما كان الآباء هم أول من نصادفهم في وجودنا ، والبيت هو المجتمع الأول الذي يستغرقنا ويظللنا ، فان مشاعر الخوف والتوقير تصوب أولاً نحو الوالد والبيت .

فإذا غادرنا البيت إلى المدرسة ، انتقلت معنا مشاعرنا ، واتسعت لولاء جديد ، نحو أناس جُدد ...

وهكذا .. حتى إذا كبرنا وانساب بنا تيار الحياة الجائش واستوعبنا محيطها الفسيح نما إحساسنا بالمسؤولية الذي كان قبل ذلك خوفاً مجرداً . وشعرنا بتوقير فطري للمجتمع .

إن كل فرد منا يكاد يشعر حينئذ أن في داخله مجتمعاً بأسره ، فهو يَسمع بسمعه ، ويُبصر ببصره ، ويتحرك نحو الاهداف التي يريدها ، والوجهات التي يعينها ...

وهذا هو القانون الطبيعي الذي يحكم الناس جميعاً .

إن كل فرد يشعر شعوراً تلقائياً بأنه ليس حراً بالمعنى المطلق للحرية ، وأن له ، كائناً ما كان ، حدوداً لا يستطيع مجاوزتها .

يقول برجسون :

« إذا نظر أحدنا إلى نفسه شعر بالبداهة أنه حر . وفي وسعه

أن يتبع ذوقه ، ويحقق رغبته ، وأن يفعل كل ما يبدو له من نزوات ، وألا يفكر في أحد من الناس ، حتى إذا أوشكت إرادته أن تظهر ، وجد أن قوة معاكسة قد انبثقت ، فقامت في وجهه مؤلّفة من القوى الاجتماعية متراكمة ، وهي خلافاً للدوافع الفردية التي تسوق الافراد كُلاً في اتجاهه ، تؤدي بهم إلى نوع من النظام لا يخلو من شبه بنظام الحوادث الطبيعية ...

« إننا في أعماق نفوسنا شخصيات أصيلة ، وذوات مستقلة حرة . ولكننا على السطح من ذواتنا متصلون بالناس ، متشابكون معهم » (١) .

ولقد رأينا ، كيف كانت ، ولا تزال بعض الاطراف البدائية تعيش بغير قانون ، وتجد في أعماق أنفسها ضرورة تدعوها لاحترام حقوق الآخرين ، ونريد بهذا أن نقول إن القوانين تسن لتنظيم العلاقات الاجتماعية أكثر مما تسن لإخضاع الناس وإكراههم على توقير هذه العلاقات .

والعلاقات الاجتماعية ليست حجارة تُنحت ، ولكنها اصطلاحات تتغير وتتطور ، وليست اعتباراً شخصياً ، بل سلوكا عاما للجماعة ...

وليست نباتاً طفيلياً تتشقق عنه الارض من غير إعداد

---

(١) منبعا الدين والاخلاق .

وتهيئة ، بل هي ثمرة احتياجات قائمة ، ومحاولات دائبة ...

ومن هنا نرى أن الخصائص التي يتكون منها التشريع الديموقراطي السليم تتلخص في :

(١) أن يكون بيئياً ...

(٢) أن يكون إنسانياً ، وقومياً ...

(٣) أن يكون نامياً ، ومتطوراً ...

(٤) أن يكون عقلياً ...

ولنتكلم الآن عن هذه العناصر الاربعة بشيء من التفصيل.

* * *

أما العنصر الاول ، فنحن نعني بكون القانون(بيئيا) أنه ينبع من احتياجات البيئة ، ويساير مقتضياتها . فالتشريع حين لا يلائم المجتمع الذي يعمل معه وفيه يصير عبئاً ثقيلاً مرهقاً ، ويصير نشازا غير معروف ولا مألوف . ومن ثم ، لا يدين له الناس ولا يحقق من الغاية التي يُناط به تحقيقها كثيراً ولا قليلاً ، وحتى لو كان شديد الوطأة على الجماعة بحيث يقهرها لسلطانه وبأسه ، فانه في هذه الحال يكون عائقاً وعقبة ، لأنه آنئذ لا يأتي لينظم الطبيعة الاجتماعية للأمة ، بل ليشوه هذه الطبيعة ، ويقسمها على ذاتها ، ويلاشي ملكاتها ...

وإنا لنلمح ذلك في القوانين الاستثنائية . التي يُحس واضعوها أنها غريبة عن حياة الأمة ، ودخيلة عليها ، فينعتونها

بهذا الوصف الصادق . إن القوانين التي لا تتسق مع مقتضيات البيئة ، ولا تحترم نموها ووعيها هي أيضاً قوانين استثنائية ، لا يمكن أن تعيش . وإذا عاشت فعلى حساب أعصاب الأمة ومصالحها في الحاضر والمستقبل .

ولعل علاقة التشريع بالبيئة من البداهة بحيث لا تحتاج إلى توكيد .

وحين نراجع التشريعات كلها ، منذ عرفها الانسان ومارس وضعها نجدها تعبيراً يكاد يكون جامعاً عن مشاعر المجتمع وتقاليده واحتياجاته . وانعكاساً للظروف المتحكمة فيه من سياسية ، واجتماعية ، واقتصادية .

ونجد ترابطاً يكاد يكون طبيعياً بين القانون وكافة الظواهر الاجتماعية ، والنظم القائمة . وليس ذلك خاصاً بعصرنا هذا الذي نعايشه . بل دائماً وأبداً ...

ففي قانون (سُومَر) الذي مررنا به آنفاً ـ نجده على النقيض من العرف الذي كان قائماً قبله ، لا يقتل الزوجة الزانية . بل يكلف الزوج أن يتخذ زوجة ثانية . وأيضاً نجده يسمح للمرأة أن تسمو في مكانتها العامة حتى تحكم وتتولى الملك .

فاذا يممنا وجوهنا شطر الديانة السومرية وجدنا نصف الآلهة التي كانت تُعبد هناك من النساء ، مثل الإلهة (أنيني

العذراء) والإلهة (ننكر ساج) . ومن هنا تأثر القانون بهذه العقيدة واستوصى بالمرأة خيراً كثيراً ... ! !

كذلك نجده يبذل عناية فائقة لحماية الأموال العامة من الابتزاز والاغتصاب ، ويحدد الضرائب التي تدفع للمعابد وينظم وسائل دفعها ... فاذا تقصينا بواعث هذه العناية وجدناها متمثلة في سلوك الكهنة . الذين كانوا يُسرفون في ابتزاز أموال الناس ...

وفي قانون (حمورابي) نجد نفس الظاهرة ... فلما كان النظام الاجتماعي قائماً على الاقطاع والاحتكار التجاري . رأينا الحكومة ملكية مطلقة ...

ولما كان الرقيق تجارة رابحة يمارسها كبار التجار ورجال الدولة ، رأينا القانون يجعل الاعدام عقاباً لكل من يؤوي اليه عبداً هارباً ...

ونراه أيضاً يجعل دية العبد إذا قتله سيده نصف دية الحر . وفي هذا إرضاء للسادة الذين كان القانون يتأثر مكرهاً بنفوذهم العريض وسلطانهم المديد ! ...

ولما كان المجتمع هناك يقوم على احترام الملكية الخاصة ويقدسها رأينا القانون يستجيب لهذه الأوضاع العريقة فيحرم الزوجة من تركة زوجها ، وكأنه يراها عنصراً غريباً عن الأسرة ، وأن إقامتها مع الزوج كانت حالة مؤقتة لا تسمح لها بالاعتداء على الحق المقدس لأبناء زوجها المتوفى في مال أبيهم .. ! !

ولما كانت الدولة الآشورية تقوم على الاستعمار والحرب ، جاء قانونها متأثراً ، لا سيما في عقوباته بهذا الروح المضطرم . فالعقوبات فيه تتراوح بين صَلْم الآذان ، وجَدْع الأنوف ، وتقطيع الأرجل والايدي ، وسَلْخ الجلود ، وقطع الرؤوس وحرق ابن المذنب أو ابنته !!

ونجد هذه الظاهرة أكثر وضوحا في القوانين الحديثة جميعها وليس معنى كون القانون (بيئياً) أنه مغلق لا يتأثر بغيره ، فهذا مستحيل ، ما دامت البيئة نفسها تتأثر بغيرها ، وتتفاعل في أناة أو في سرعة مع المجتمع البشري كله .

ولقد رأينا كيف كان ذلك يحدث منذ أربعة آلاف سنة قبل الميلاد رغم حرمان الناس مما أفاءته الحضارة اليوم على العالم من وسائل طَوتْ أبعاده ، وقاربت آماده ! .

وهذا يصل بنا إلى العنصر الثاني من عناصر التشريع وهو : كونه إنسانياً ...

يقول مونتسكيو :

« القوانين هي ما تنعكس من عقل الانســانية ومنطقها . وهي تحكم شعوب الارض على اختلافها ، ويجب ألا تتناول القوانين السياسية والمدنية لشعب معين إلا الحالات الخاصة التي تلائمه بمقتضى عقل الإنسانية ومنطقها » ...

نعم . إن القوانين يجب أن تكون استجابة صحيحة

لمقتضيات العقل الانساني ومنطقه . بل هي لا تكون إلا كذلك .

ولعل المشَابِهَ الكثيرة بين القوانين القديمة جداً ، والحديثة جداً . والمشابه القائمة بين الشرائع الوضعية والشرائع السماوية .. لعلها تشير في يقين إلى هذه الحقيقة .

فنحن نجد القصاص في شريعة « حَمُورابي » قائماً على أن النفس بالنفس ، والعين بالعين ...

ثم نجده كذلك في شريعة موسى ، ثم في شريعة الرسول عليهما السلام .

ونجد الدِّيَة ، أي التعويض المالي عن الاعضاء التي يقع عليها من الغير عدوان يبيدها أو يعطلها ، تشريعاً قائماً . عند حمورابي وفي الشريعة الإسلامية ...

ونجد قانون « حمورابي » يجعل دية العبد نصف دية الحر . وكذلك يفعل الاسلام ...

ويجعل قانون « حمورابي » أول سهم من الغنيمة للآلهة التي كانوا يعبدونها .

وكذلك يفعل الاسلام « ما غنمتم من شيء . فإن لله خُمسه وللرسول » .

وأكثر هذه المشابه دلالة ، موقف الشرائع القديمة كلها من مشكلة الرق ...

لقد أبقت جميعها على الرق ، فلم تلغه إلغاء تاماً ينفي

عن ضحاياه وصمته ورهقه وعاره . وكل الذي حدث أن التشريع ،حين تقدم به الزمن ، كان يوصي الناس بالعطف على الارقاء ... وكان المشرعون أنفسهم يصيحون ملء إنسانيتهم بحق الرقيق في الحياة والحرية . فاذا جلسوا ليضعوا القانون كَبّلَتْهم ظروف المجتمع فلم يصنعوا للرقيق شيئاً نافعاً .

حدث ذلك في أثينا التي كانت تتغنى بحرية العبيد . وحدث أيضاً في روما ...

وحدث بنفس الصورة في الشريعتين الموسوية والاسلامية . لقد حرّض الاسلام على إعتاق الرقيق وإطلاق سراحهم ، وسلك لبلوغ هذه الغاية النبيلة سبلاً كثيرة . ولكنه مع هذا لم يحرمه تحريماً قاطعاً كما فعل بالنسبة للربا والخمر والميسر .

علامَ تدل هذه المشابهة القائمة بين الشرائع جميعها قديمها وحديثها ؟

هل تدل على فقدان المجهود الشخصي بالنسبة للتشريعات الوضعية ، أو نفي الوحي بالنسبة للتشريعات السماوية ؟ .

كلا . وإنما تدل على أن التشريع عمل إنساني . ومن ثم فقد تشابَه بعضه مع بعض بنفس النسبة التي تتشابه بها عقول الناس ووجداناتهم واحتياجاتهم في كل زمان ومكان .

وتدل أيضاً على أن هذا العمل الإنساني من الجودة والصواب والخير بحيث جاءت الشرائع السماوية تقره في كثير من

جوانبه ، وتُسايره مُسايرة تشهد للعقل الانساني بالإكبار والنضوج .

وهذه النقطة من الحديث تثير فينا نزعة الوفاء لهذه القوانين التي تمثل تراثاً إنسانياً وارف الظلال . ما كنا ببالغيه لولا المشقة والكبَد اللذان عاناهما من قبل أفواج البشرية الهادرة المناضلة .

ألسنا ننظر إلى القانون الروماني نظرة فيها مقت واشمئزاز ؟؟

ألسنا نعتبره شيئاً دخيلا متطفلا وضعه زنادقة وكفار .. ؟؟ فلننظر بأي مجهود بشري نسج هذا القانون ، وعلى أية أهوال شِدادٍ عبر إلينا الأجيال والقرون . !

وسنختار من مشاهد الكفاح المستبسل أمثلة ثلاثة تقنعنا بالحرص على الجهود التي أهرقها جماعة من البشر ، لكي يتيحوا للجنس البشري كله تقدماً وخلاصاً .

«١» لقد كان النزاع ناشباً بين النبلاء والعامة نشوبا مستمراً . بسبب إصرار العامة على أن يكون لهم حق في حكم البلاد ، وإصرار النبلاء على أن يظل العامة مطروحين تحت أقدامهم ... ! فقام العامة بمحاولة أخيرة اعتمدوا فيها على ثلاث وسائل :

الأولى : الاضراب العام . فحشدوا أنفسهم في موكب طويل ، وغادروا روما معلنين أنهم لن يثُوبوا اليها . وأنهم

سينشئون لأنفسهم « روما » أخرى في أعالي نهر التيبر .. ! !

الثانية : هددوا بالسطو على الحكومة وقلبها ، واقامة (ديكتاتورية الفقراء) .. ! !

الثالثة : واصلوا الضغط على البطارقة حتّى استمالوا منهم عدداً غير قليل ...

وبهذه المحاولة المستميتة صدَر لأول مرة أهم قوانين الدولة عام (٥٠٩ قبل الميلاد) وهو قانون (حماية الفرد) فأنقذ العامة من انتقام النبلاء واستغلالهم .

«٢» عندما أراد العامة أن يسجلوا قوانين روما في كتاب مسطور بعد ان اكتشفوا أن ذاكرة النبلاء ليست فوق مستوى الشبهات رفض النبلاء أن يذعنوا ، فاعتصب العامة وأضربوا . وقام صراع طويل انتهى بصدور قانون (الألواح الاثني عشر) الذي يعتبر الأساس الأول للقانون الروماني جميعه .

«٣» كان العرف يقضي بأن يصير المدين عبدا لدائنه يبيعه ، ويعذبه ويملك منه حياته كلها .

وكان الربا شبكة رجيمة تقنص المعسرين الذين يزدادون به عجزا ورهقا . ولما ثار العامة صدر قانون يحدد الغاية القصوى للفائدة بـ (١٢ ٪) ويحرم على الدائن بيع مدينه إلا بعد إنذاره في مدة لا تقل عن ستين يوماً .

أكان ذلك الاجراء كافياً لاقناع الناس بأنهم لم يعودوا عبيداً . ؟

كلا . ولقد ظل الوعي الانساني متقمصاً هؤلاء العوام المجاهدين لكي يصطنع عن طريقهم خيراً للأجيال الوافدة على هذه الأرض .

فذات يوم ذهب الفتى الوسيم (بوليليوس) إلى أحد المرابين يسأله أن يكفل ديناً على أبيه ، فاستجاب المرابي . وبعد تصرم الأيام الستين راود الفتى عن نفسه ، فأبى . فأمر المرابي أن ينزع عنه لباسه . ويجلد بالسياط . ونفذ الأمر في وحشية صارمة . وانطلق الفتى الموجوع يتَواثَب في شوارع (روما) مستصرخاً الناس الذين تبعوه أفواجاً وأمماً حتى إذا رأوا أنفسهم جمعاً عارماً ، وحشداً مدمدماً ، اهتبلوا الفرصة المواتية ، وتدفقوا كالطوفان نحو (مجلس السِّنات) ولَوَّحُوا بظهر الفتى الممزق كأنه وثيقة تعبر عن مطلب صمموا اليوم على تحقيقه . وقبل ان يغادروا فناء المجلس صدر قانون يقول :

« لا يؤخذ المدين بدينه أبداً » .

« ولا يجوز لدائن أن يضع في الاغلال والسلاسل رجلا عجز عن الوفاء بدينه ... ! »

وهكذا نجد وراء كل قانون مجهوداً بشرياً كريماً يؤكد أن التشريعات في مجموعها تراث إنساني جدير بالحرص عليه والوفاء له . وأنها في تساوقها واطرادها إنما تريد لتفضّ عن س أغلالهم ، وتنظم لهم حياتهم ، وهي بهذا الاعتبار

. الصادق ملك البشرية كلها . فالتعصب ضدها تعصب ضدنا . لأنها ثمرة كفاح مشترك ، وضرورات متماثلة .

ومعنى كون القوانين (إنسانية) كذلك أنها ترفع من قيمة الإنسان وتصون حقوقه .

وإن عظمة الدستور ، أو القانون ، لتكمن في مقدرته على صيانة الكرامة والحقوق السياسية والعامة ، للأمة .

. يقول برودون : « إن الخُلق السياسي السليم هو الشعور بالقيمة وتركيز هذا الشعور في الإنسان فقط . حتى يكون الناس على تمام الأهبة في كل لحظة للدفاع عن قيمتهم هذه بقوة ، ولو ضد أنفسهم ذاتها إذا تطلب الأمر ذلك . وهذا أوثق ضمان للعدالة نفسها » ... ! !

وإذن فكلما جاء القانون إنسانياً ، يمثل الضمان الحق لحقوق الانسان في المجتمع وجد من الناس طاعة تلقائية ، واحتراماً منبعثاً من رضاهم عنه ، واقتناعهم به .

وإن القوانين لتفقد ذاتها إذا هي تخلت عن الوسائل التي تحقق العدالة وفي مقدمتها كما سبق اقتناع الناس بإنسانية القانون وحياده وجدواه .

ولا ينبغي للشرائع وهي ذات امتداد إنساني أن تتقاصر عن احتياجات مجتمعها الخاص ، أو أن تكون فيه عاملاً من عوامل الاخلال والقلق ، وهذا ما يكشف عن سمة أخرى

من سمات التشريع هي قوميته ...

ومما تقدم يستبين لنا معنى كونه قومياً ، وهو أن يلبي حاجات الناس تلبية تضاعف من إحساسهم بالوحدة وتؤازرهم على التكتل والانصباب في قومية سوية لا يأتيها الشقاق من بين يديها ولا من خلفها ...

إن الوظيفة الأساسية للقانون أن يشد الناس بأسباب متينة إلى الحياة اللائقة بهم ... وإنه لَينأى عن هذه الغاية نأياً بعيداً إذا لم يكن موضع ثقتهم جميعاً — وهو لن ينال هذه الثقة إلا إذا حلّق فوق الخلافات الدينية ، والنزعات الطائفية ...

ثم إن أهداف القانون الرئيسية ، إنما هي تنظيم علاقات الناس بعضهم ببعض بوصفهم هيئة اجتماعية ...

وأحكامه جميعها تتعلق بالأعمال الخارجية وحدها أما الأعمال الداخلية ، ومنها الدين ، فليس للقانون سلطان عليها ، ولا إلزام بها .

إن (عنصرية) القانون تتبعها لا محالة (عنصرية) الحكومة ، كما أن الثانية تخلق الاولى . والاثنتان معاً ، تولدان ظلماً لا سبيل إلى تفاديه بحال ...

ولقد رأينا كيف أفلت الزمام من عقول النازيين وقلوبهم ، عندما جعلوا من الريخ النازي (دولة عنصرية) وجعلوا من تشريعهم تشريعاً عنصرياً ، فبدأوا بالتفرقة بين الآريين

واليهود . ثم انتهوا إلى التفريق بين الآريين وجميع سُلالات البشر ... ! !

إن مجموع الشعب – كما يقول ديجي – هو الوسط الذي تتوالد فيه عناصر الدولة ، وتتألف منه مواد القانون ...

ولكي يتمكن القانون من أن يعالج مشاكل البيئة علاجاً تتلاقى فيه الانسانية والقومية فلا بد له من عنصرين آخرين هما :

(٤) أن يكون متطوراً نامياً ...
(٥) وأن يكون عقلياً ..

ان التطور سنة هذا الوجود . وارتباط القانون بالحياة ، وبالمجتمعات المتغيرة يجعله أولى الأشياء بالتطور والتغير .

وفي جميع الشرائع القديمة والحديثة نرى هذه الظاهرة وسوف نراها عما قريب في الشرائع السماوية أكثر ظهوراً ، وأوسع نشاطاً ...

ولقد بلغ من مُرونة الحياة التشريعية لدى الرومان أن جعلوا (البريتور) وهو الموظف الرئيسي لشؤون القضاء مفوضاً في استحداث قواعد فقهية وقوانين ، تساير الحاجات الطارئة ، وتذاع في بلاغ سنوي ...

ولهذا كان القانون الروماني كله يتطور وينمو في ضوء هذه الحكمة المترعة بالجلال والصدق : (الحق الصارم ، ظلم صارم) ... ! !

ومن ثم ، كان من المستحيل أن يتجمد ويتيبس .

وإنه ليبهرنا حين نستعرض تطوره في مسألة من مسائله ، هي (المِلْكية) ..

إنه في بداية الطريق يعرف الملكية بأنها : (سيادة على مال معين تجعل ذلك المال خاصاً للمالك . وهي حق مكفول الاحترام من القانون والناس) .

ثم لا يلبث حين يرى الشمول في تعريف الملكية واحترامها يستغل استغلالاً ضاراً ، أن يستنجد بالعدل ليكبح به ضراوة الاستغلال وجماحه فيصدر (البريتور) قراراً (ببطلان تصرف المالك اذا تصرف في ماله الخاص تصرفا فيه غش للغير أو أذى له) .. ! !

ويفسر (البريتور) هذا المنطوق الفقهي بقوله :

— (إن لصاحب الملك حقاً في ملكه ، فان خرج هذا الحق عن غايته الاجتماعية ، فقد تجاوز الحق وولّد ظلماً ...)

ثم يؤكدالتشريع هذه القاعدة بمادة جديدة هي :
— (لكي يتم تملك الحيازة ، لا بد أولا من الحيازة ..
(ولا بد من أن تقوم هذه الحيازة على سبب مشروع ...
(وأن يقوم هذا السبب المشروع على ذمة طيبة) ...
ويفسر (البريتور) هذه المادة فيقول :

— « ليست كل حيازة ممكنة فلا تملك الحيازة الأموال

العامة للدولة ، ولا تملك رجلا حراً ، ولا تملك مالاً مسروقاً ، ولا مغصوبا ، لأن الغصب والسرقة منافيان للذمة الطيبة ، وهي أساس التعامل » ...

وهكذا تتطور المادة الواحدة وتنمو نمواً لا يجعلها تتقاصر عن صيانة العدالة ، وإدراك الغرض الذي وضعت من أجله .

إن تغير الشرائع وتطورها حقيقة لا تقبل المماراة . وهي بدورها تستتبع حقيقة أخرى هي اعتماد التشريع على العقل اعتماداً يكاد يكون مطلقاً .

ولقد رأينا كيف كان العقل قادراً على وضع قوانين تعتبر بالنسبة للعصور السحيقة التي نبتت في أحشائها ـ كمالا ، أو في مستوى يشارف الكمال .

وما دامت طبيعة القانون تقتضيه أن يتغير ، فليس هناك سوى الجهود الذهنية للانسان ، شيء يقدر على تغييره وتطويره . تلك الجهود التي تجعل لحياتنا هدفا ومعنى .

ولم يظهر على وجه التاريخ شريعة وضعية أو سماوية . لم يكن للعقل الانساني كلمة فيها ...

فهو إذا لم ينشئها إنشاءً كما في القانون الوضعي ، ساهم مساهمة فعالة في تطويرها وبث الحياة فيها ، كما في التشريع السماوي .

وما دامت البشرية تحمل بذور التطلع والتحول والنماء ،

فسيظل العقل ممسكاً بعجلة القيادة ليس فقط فيما يختص بالتشريع ، بل وفي أشياء الحياة جميعها .

إن مهمته التي يدركها ، والتي يدأب لبلوغها ، هي أن يبحث للحياة دائماً عن مصاير جديدة ...

* * *

الإسلام يبايع العقل . .

والآن نواجه المرحلة الحاسمة في هذا البحث .

وهي حاسمة لأنها تفيض علينا يقيناً بصدق ما قلناه . وتدفعنا بكلتا يديها إلى الثقة بالتطور وبالجهود الذهنية للانسان ، وتضفي ألواناً من التقديس على المحاولات التي يأتيها العقل الانساني لإرساء النظم وسَنّ القوانين .

وأول ما يواجهنا في هذا السبيل هو : اعتبار الدين للتطور وثقته به . وقبل أن نتحدث عن التطور في الإسلام نريد أن نُلِمّ بفكرة عن التطور في الدين كله . وذلك يتاح لنا بمقارنة عابرة بين شرائع المرسلين الثلاثة موسى ، وعيسى ، ومحمد عليهم السلام . أو بعبارة أدق بين الشريعة الموسوية ، والشريعة الاسلامية . وفي هذه المقارنة سنرى الشريعتين تتفقان في مسائل وتختلفان في أخرى ... وفي هذه المواطن

الأخيرة ، نجد الخلاف يتخذ صبغة تطورية . بمعنى أنه يجيء ارتقاء إلى أعلى ...

ـ فمثلا تحكم الموسوية على الانسان الذي يلامس شيئاً نجسا بأنه « نجس ومذنب وعليه قربان » ...

ثم يجيء الاسلام فَيَحُلُ الانسان من هذه التبعات ويدعوه فقط لإزالة أثر النجاسة وعينها ...

ـ وتحكم الموسوية على الأبرص وعلى الحائض ، بالنجاسة ، .
وتحكم بها أيضاً على كل من يلامسهما .
ولكن الاسلام يضع هذا الإصر الثقيل ...

ـ وتحكم الموسوية على من يغتصب مالا ، أو يخون وديعة أن يرد العين المغصوبة لصاحبها ، ويزيد عليها ما يساوي خمس قيمتها ، ويأتي إلى الرب بذبيحة لإثمه . « كبشاً صحيحاً من الغنم » [1] .

* ثم يأتي الاسلام فيكتفي برد الشيء المغصوب مجرداً عن الغرامة وعن الكبش الصحيح من الغنم ...

ـ وفي الموسوية ، لا تتزوج المطلقة مرة أخرى ، أما الاسلام ، فيأخذ بيدها من هذا الحجر ، مخافة أن تكظم مشاعرها الجنسية ، فتتحطم ، أو لا تكظم ؛ فتفلت لشهوتها الزمام ...

---

(١) الاصحاح السادس . لاويين

– وتحكم الموسوية بقتل الرجل اذا تزوج امرأة وأمها ، كما تحكم بقتل الزوجة والام ...

* ثم يطور الاسلام هذا الحكم ؛ فيكتفي بالتفريق بينهم..

– وفي الزكاة تفرض الموسوية العشر « كل عشر الأرض من حبوب الارض وأثمار الشجر فهو للرب » .

وفي البقر والغنم « كل ما تعد تحت العصا يكون العاشر للرب » .

* ثم يجيء الاسلام فيفصل الزكاة تفصيلا أكثر ، ويطورها في مختلف صنوفها ...

– وتحكم الموسوية على الشعوب المخالفة كالحثيين ، والآموريين والكنعانيين ، بالإبادة – « وتهدمون مذابحهم ، وتكسرون أنصابهم ، وتقطعون شواربهم وتحرقون تماثيلهم بالنار » (١) .

وأيضاً تقول الشريعة « حين تقرب من مدينة لكي تُحارِبـَها ادعـُها إلى الصلح . فان أجابتك إلى الصلح وفتحت لك فكل الشعب الموجود فيها للتسخير » ...

* ثم يجيء الاسلام فيطور هذه الاحكام ويقسم مخالفيه إلى أهل كتاب ، ومعاهدين ، ومحاربين ...

---

(١) الإصحاح السابع . تثنية

وهناك أحكام اخرى من هذا القبيل ، وفي نفس الوقت نجد أحكاما متشابهة لم يطورها الاسلام ولم يبسط اليها يد التغيير . مثل :

— تحريم السحر والعرافة . فقد قال عنها سيدنا موسى عليه السلام « كل من يفعل ... مكروهٌ عند الرب. وبسبب هذه الأرجاس . الرب إلهك طاردهم من أمامك » .

وقال عنها سيدنا محمد عليه السلام « من أتى كاهناً أو عرافاً فقد كفر بما أنزل على محمد » ...

— القصاص . فقد قال فيه موسى « إذا أحدث إنسان في قريبه عيباً يُفعل به مثله . كسر بكسر ، وعين بعين ، وسِن بِسن » .

وقال القرآن الكريم « النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن ... والجروح قِصاص » .

— تحريم الربا . فقد قالت الشريعة الموسوية « فضتك لا تعطه بالربا . وطعامك لا تعطه بالمرابحة » .

وقال الإسلام « لعن الله آكل الربا ومُوكِلَه » ...

— وشرع موسى عليه السلام اللعان ، فاذا اتّهم الرجل زوجته بالزنا — « يقدمها للكاهن ويوقفها أمام الرب ... وفي يد الكاهن يكون ماء اللعنة المر ... يستحلف الكاهن المرأة بحلف اللعنة فيقول : يجعل الرب لعنة بين شعبك فتقول :

آمين . آمين . ثم يسقيها من ماء اللعنة . فاذا أصابتها أعراض معينة كانت خائنة ، وإلا برئت مما نسب إليها » ..

* وجاء الاسلام فأقر الحكم والطريقة بتغيير طفيف استبعد فيه الكاهن وماء اللعنة المر ... واكتفى بأن يقول الزوج في ملأ من الناس أربع مرات (أشهد بالله إني لمن الصادقين ويقول في الخامسة . لعنة الله عليّ إن كنت من الكاذبين) .

ثم تتقدم الزوجة ، فتقول أربع مرات (اشهد بالله انه من الكاذبين) ثم تقول في الخامسة (غضب الله عليّ إن كان من الصادقين) ...

ثم يفرق بينهما . وتصير الزوجة بهذا محصنة السمعة والسيرة ، فمن رماها أو قذفها استوجب العقاب ...

— حرم موسى عليه السلام نكاح الأم وزوجة الأب والأخت والعمة والخالة ، وحرم الجمع بين الأم وبنتها أو الأم وحفيدتها ، او الأخت واختها .

وأقر الإسلام ذلك مع بعض الإضافات والتفصيل .

وأخبرت الموسوية أن من حلف بالله كاذباً فهو آثم وعليه قربان . ونحا الإسلام نحوها فقال « إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلكم كفارة أيمانكم إذا حلفتم » .

* * *

إن بعض الباحثين يستدلون بوجود مثل هذا التماثل والتشابه بين الشرائع ، على صدق بعض نزواتهم العلمية ...

أما نحن فنزداد بهذا التشابه إيماناً بالحقيقة التي نطلب من الآخرين أن يعوهـا ، وهي أن التشريع إنمـا يجيء لينظم مصالح الناس على الأنماط المألوفة لهم ، والمتسقة مع نموهم الاجتماعي ...

من أجل هذا وجدنا الصورة التي رسمتها الموسوية ، ثم رسمها الاسلام لتنفيذ اللعان تتفق مع البيئة التي كان موسى يشرع لها ، كما تتفق مع المنسوب الارتقائي للجزيرة العربية .

فاذا أردنا نحن اليوم أن نسلك سبيلا أخرى لإبراء ذمة الزوجين اللذين قام بينهما الاتهام بالخيانة ، ونضع حدوداً حاسمة لوقف هذه الإرجافات التي إذا اتسعت ابتلت المجتمع بشر ما يمزقه . إذا نحن فعلنا ذلك ؛ فلن يكون فيما نفعل أي افتيات على الله ، وعلى دينه . بدليل أن الإسلام جاء ينسخ بعض الأحكام التي جاء بها موسى حين رأى أنها استنفدت أغراضها ، وبدليل أن الشريعة الاسلامية كانت تنسخ نفسها بنفسها في بعض المواطن والأحكام .

وإذا دل هذا التغيير والتطوير على شيء ؛ فهو أن التشريع يخضع لاحتياجات الناس ، ومقتضيات الناس السياسيـة والاجتماعية والاقتصادية .

ومن هنا رأينا الاسلام يبايع العقل ويستودعه شرائعه

جميعاً ليتصرف فيها على النحو التالي الذي يجعلها نفعاً لا إضراً ...

نعم ، وإن إدراك هذه المسألة لمما يزيد ثقتنا بالعقل ، ويهيئ وعينا لفهم (ديموقراطية التشريع) وتقدير آثارها وجدواها .

لذلك يجدر بنا أن نعلم كيف بايع الاسلام العقل . وكيف استودعه مصالح الناس ومصايرهم .

ونبدأ هذا الحديث بالتفريق بين الدين ، والشريعة ، او بين الدين والفقه .

وحتى لا نتهم بالكفر وحدنا من جراء هذا التفريق ، ننقل رأي رجل فاضل مؤمن هو السيد رشيد رضا الذي يقول في تفسير المنار :

« إن الدين شيء ، والشريعة شيء آخر ، فالدين هو الأصول الثابتة . أما الشريعة فهي الأحكام العملية التي تختلف باختلاف أحوال الاجتماع واستعداد البشر » ...

ثم قال :

« والدين ثابت ، والشريعة قائمة على أساس العقل والاجتهاد . فمن منع الاجتهاد ، فقد أبطل مزيتها ومنع حجتها » ...

إذن ، فالدين غير الفقه ، والدين هو تلك المسائل العبادية

التي شرعت للناس كي تصل بنفوسهم واستعـــدادهم الروحي إلى المستوى الميسور من النقاوة والطهر . كالصلاة ، والصيام ، وكالايمان بالله وبالغيب .

ونحسب أن هذا هو المقصود بقول الله سبحانه (اليوم أكملت لكم دينكم) .

وإنه لتعبير مقصود ، ان يقول الله (دينكم) ولم يقل (شريعتكم) .

ويزكي هذا التفسير ما سنراه من تصرف الرسول وأصحابه تصرفاً ينم عن اعتقادهم بأن الشريعة أعمُّ من الدين ، وانها تعتمد على العقل والمقتضيات الطارئة ، والابتعاثات المستجدة . بينما الدين يعتمد على الغيب ...

فأنا لا أدري لماذا أصلي الصبح ركعتين ، ولا أصليه أربعا . ولماذا أصلي الظهر آربعاً ولا أصليه ركعتين . ومع هذا فإن عليّ أن أصلي دون أن أتصرف في عدد الركعات بعقلي واجتهادي ...

ولن يأتي يوم تتشامخ فيه أمام الصلاة على وضعها الديني ضرورات تستدعي تحويرها ما دام اليوم سيظل أربعا وعشرين ساعة ...

ولكن الطلاق مثلا وهو مسألة تتعلق بنظام المجتمع ، وهناك من الضرورات الاجتماعية ما يكيفه ويلونه . لا يمكن

اعتباره ديناً . ولهذا رأينا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يُخضع أحكامه للعقل والمنطق . فبعد أن كان الطلاق الثلاث يقع واحدة على عهد رسول الله عليه السلام قال عمر : — « إن الناس قد استمرأوا هذا التسامح . فلنمض الثلاث ثلاثاً » .. وقد كان ...

إن الفارق بين هذين المثالين هو الفارق بين الدين والشريعة من حيث صلة العقل الإنساني بكل منهما .

ولسوف نرى أن الفقه الاسلامي بتطوره ومرونته وانفساحه للمجهود الذهني في كل العصور والأزمنة . من أوضح شواهدنا على أن التشريع لا يمكن أن يتجمد . أو يصطبغ بصبغة تُجافِي حق الناس في البحث والتقنين لأنفسهم ...

وفي الإسلام إيماءة ذات مغزى تخبرنا أنه لا يضيق ذرعاً بالقوانين الغريبة عنه . والقوانين التي لم يساهم في وضعها . وأنه لا يفرض على الناس أن يلتزموا في أمور دنياهم نهجاً معيناً . سوى ذلك الذي تمليه مصلحتهم العامة . وتلهمه إرادة التطور والارتقاء .

ذلك أن الاسلام عندما أطل على المجتمع العربي ، لم يكن هذا المجتمع خالياً من قواعد قانونية تضبط سلوكه .

صحيح أنه لم يكن للعرب قانون مكتوب . بيد أنه كان لهم عرف قائم مقام القانون والشريعة .

يقول الدكتور محمد يوسف موسى في مقدمة كتابه (الاموال ونظرية العقد في الفقه الإسلامي) :

« نعرف من التاريخ أن العرب عرفوا في جاهليتهم قواعد قانونية كثيرة قام عليها مجتمعهم ، وكان ذلك في نواح شتّى من النواحي التي عالجها الاسلام فيما بعد ، بما جاء به من فقه وتشريعات ، وقد أقر الرسول عليه السلام كثيراً من هذه القواعد والمبادىء التي كانت قد تبلورت فصارت أعرافاً ينزلون على حكمها ... فما كان الاسلام ليغير كل ما كانت عليه الامة العربية حتى ما كان صالحاً للحياة الطيبة ، ومنْ ثمَ لنا ان نقرر ان الاسلام طرأ على مجتمع له تقاليده واعراقه وحياته القانونية ..

« عرف العرب كثيراً من ضروب المعاملات ، كالبيع ، والرهن ، والشركة ، والمضاربة ، والاجارة ، والسَّلَم .

وأقر الاسلام في القرآن والسنة كثيراً من انواع هـــذه التصرفات حين وجدها صالحة للبقاء ..

« ولقد رأينا خديجة بنت خويلد تستأجر الرجال — ايام الجاهلية — في مالها وتضاربهم اياه بشيء تجعله لهم ..

« كما عرف العرب عقد السلم وهو شراء الشيء الذي لم يوجد بعد بثمن عاجل حال ..

« وأيضا عرف العرب نظام الزواج . ولقد تزوج الرسول نفسه قبل أن ينزل عليه الوحي زواجاً جاهلياً ، أي حسب العرف الجاهلي في الزواج ، ولا نزال نذكر خطاب أبي

طالب :

–الحمد لله الذي جعلنا من ذرية ابراهيم وزرع اسماعيل وجعل لنا بلدا حراما ، وبيتا محجوجا ، وجعلنا الحكام على الناس . ثم إن محمداً ابن عبد الله ابن أخي ممن لا يوازن به فتى من قريش إلا رجح عليه برا ، وفضلا ، وكرما ، وعقلا ، ومجداً ، ونسلا ، وإن كان في المال قلٌ ، فان المال ظل زائل ، وعارية مسترجعة . وله في خديجة بنت خويلد رغبة ولها فيه مثل ذلك وما أحببتم من الصداق فعليّ ...

« وهكذا تم الزواج في الجاهلية بنفس الصورة التي يتم بها اليوم في الاسلام . فدفع الصداق لخديجة ، وقام بتزويجها ولي أمرها ، عمها عمرو بن أسد وابن عمها ورقة بن نوفل وشهد رجالات قريش وكبراؤها .

« وكذلك عرف العرب في جاهليتهم الطلاق . وأيضاً عرفوا القصاص . وكان دستورهم فيه تلك العبارة الشهيرة (القتل أنفَى للقتل) وهي التي عبر القرآن عن مفهومها القانوني بقوله (ولكم في القصاص حياة) .

« وأيضا عرف العرب في جاهليتهم (القسامة) ومعناها أنه إذا قتل قتيل في بلد ولم يعرف قاتله . يختار ولي القتيل خمسين من أهل هذا البلد ، ويقسمون بأنهم ما قتلوه ، ولا عرفوا له قاتلاً ، ثم يقضي بالدية على أهل المحلة جميعاً .

فلما جاء الاسلام أبقى على هذا القانون ولم يُحدِث به تغييرا ...

يقول الامام مسلم في صحيحه :

– (أقرَّ النبي عليه الصلاة والسلام القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية) ...

* * *

علامَ تدل هذه الظاهرة ، وإلى أي مَغزىً تشير ... ؟ إنها ، أولىَ دلائلنا على احترام الاسلام لحق الناس في التشريع لأنفسهم .

وأولىَ دلائلنا على ان الاسلام لم يكن يهتم بالتشريع إلا ليساعد الناس على ضمان مصالحهم وتنظيم معايشهم .

فاذا وجد تشريع يحمل هذا العبء ، ويؤدي ذلك الدور ، فالاسلام يباركه ويوقره ، بدليل اعتباره لكل هذه القواعد التي ذكرناها مما كانت تقوم عليها حياة العرب في الجاهلية .

إن الإسلام لن يحترم ذلك الحق لأعرابي يعيش في الجاهلية منذ ألف وأربعمائة عام ، ثم ينكره اليوم على إنسان القرن العشرين الذي أفاء الله عليه من وسائل العلم والتمدن ما سوف يحاسب عليه حسابا عسيرا لو هو أهمله وألقاه في عرض الطريق ... فإذا غادرنا هذا الشاهد واستأنفنا سيرنا وجدنا مظاهر الثقة المطلقة بالعقل الانساني تزحم الطريق .

ولنبدأ بما بدأ به الاسلام لترويض الناس على احترام كلمة العقل في التشريع .

لقد بدأ بإقناعهم أن الجمود ، ضد طبائع الشرائع . وأن كل شيء لا سيما الأحكام المنظمة لشئون البشر تفقد ذاتها إذا هي استعصت على التعديل والتحوير والتطوير . وكان لا بد أن يجيء المثل لذلك كاسحاً قوياً يجرف المخاوف والأوهام ؛ وهو لا يكون كذلك إلا إذا جاء من الله ... فكان النسخ ...

والنسخ هو استبدال حكم بحكم . واستبدال آية بآية .

يقول الله تعالى : « ما نَنسخ من آية او نُنْسِها . نَأتِ بخيرٍ منها أو مثلها » .

ولنضرب لذلك مثلا :

ففي الأحوال الشخصية أفتى القرآن أول الامر بأن عدة المتوفى عنها زوجها سنة كاملة (متاعاً إلى الحول غيرَ إخراج) ثم عاد فحدد العدة بأربعة أشهر وعشرة أيام (يتربَّصْنَ بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) .

كما نُسخ قوله تعالى (كُتِب عليكم إذا حضَر أحدَكُم الموت ، إن ترك خيراً ، الوصية للوالدين والأقربين ...) بقول الرسول عليه السلام : (لا وصيةَ لوارث) .

كذلكَ نُسِخت آية الرجم التي كانت ضمن آيات سورة النور كما روى البخاري وهي : (لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم ، الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتة ،

نكالاً من الله . والله عزيز حكيم) ...

ولقد اتسع باب النسخ ، حتى قرر جمهور الفقهاء أنه يجوز نسخ القرآن بالسنة . وحتى قرر بعضهم ومنهم ابن حزم بجواز نسخ القرآن بالإجماع مشترطا أن يكون – اي الاجماع – منقولا عن الرسول صلى الله عليه وسلم ...

وهذا النسخ يؤكد ما ذهبنا اليه – قبلا – من الفارق بين الدين والشريعة .. ذلك أننا نراه مُمتنِعاً على الآيات المتعلقة بالاعتقاد . كالإيمان بالله وبالغيب . وعلى الآيات المتعلقة بالاخلاق كالامر بالعدل والاحسان . وكالنهي عن الفحشاء والمنكر والبغي ...

فاذا جاوزنا النسخ . وجدنا دلالة أخرى ذات بال – تلك هي تغير فتوى الرسول وتطورها ... نعم ؛ لقد كانت المرونة السارية في الروح التشريعي المتبدي في فتاوي الرسول عليه السلام من أكثر عوامل التوقير لديموقراطية التشريع ... فطبيعي أن الرسول لم يكن يلهو بمقدرات الناس ومصاير الأمة . كما أنه لم يكن يطلق الفتاوي على عواهنها . غير مستشعر المسؤولية تجاهها .

وإذن . فان هذا التغيير لم يكن الا ثمرة شيء أكيد . هو الخضوع لاحتياجات البيئة ، وتلبية ضرورات المجتمع ...

والآن نستطيع أن نكظم إعجابنا حتى لا تفلت في نشوته الفائدة المرجوة من هذه الواقعة التي سنتلوها !!!

ذات يوم أراد الرسول عليه السلام أن يرسل أحد أصحابه وهو « معاذ بن جبل » إلى اليمن .

وقبل أن يحمل معاذ عصا التسيار ويمضي لسبيله ، سأله الرسول :

— يا معاذ : بم تقضي إذا لم تجد الحكم الذي تريده في كتاب الله ؟

فأجاب معاذ :

— أقضي بسنة رسوله ...

ويعيد الرسول سؤاله :

— فان لم تجده في سنة رسوله ؟

فيجيب معاذ :

— إذن اجتهد رأيي ، لا آلو ...

وهنا يضمه الرسول إلى صدره ويقول : « الحمد لله الذي وفَّقَ رسولَ رسولِ الله ، لما يرضي الله ورسوله » ...

إن صدر هذا الحديث وآخره ليتنازعان إعجابنا ، ويستحوذان على وعينا ...

ففي أوله . نرى الرسول يفترض أن هناك أحكاماً لن يحويها كتاب الله ، وأحكاماً لن تتضمنها سنته ، وهو أمر لو قاله غير الرسول لاستحق من مسلمي اليوم ... مسلمي آخر الزمان إهدار الدماء وقطع الرقاب ! ! !

ومع ذلك فها هو ذا يقولها . ويجيبه صاحبه : أجتهد رأيي ، ولا آلو ...

ولقد سرى هذا الوعي الرشيد في أعصاب الفقه الاسلامي وشرايينه ... فنما وترعرع وصار للعقل فيه الكلمة المسموعة . واستنبع لنفسه ينابيع جديدة ، ومصادر أخرى بعد الكتاب والسنة . فكان الإجماع ، والاجتهاد ، والقياس ، والاستحسان ، والمصالح المرسلة ، والعرف . إلى آخر هذه المعصرات الثّجاجة ، والأنباع المفيضة ...

وإن طبيعة بحثنا هذا لتقتضينا الإلمام بهذه المصادر الجديدة .. لكن قبل ذلك نريد أن نعرف : ما الفقه ؟؟

إن مجرد تعريفه يفيض علينا مُدرَكات كثيرة ، وهو كما ينقل الشريف الجورجاني في كتابه التعريفات :

« العلم بالأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ... وهو علم مستنبط بالرأي والاجتهاد ، ويُحتاج فيه إلى النظر والتأمل ، ولهذا لا يجوز أن يسمى الله فقيهاً ، لأنه لا يَخفى عليه شيء » ...

إذن ، فالفقه علم بالأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية وهذه الأدلة التفصيلية هي ما ذكرنا من قبل ...

وهو أيضاً ــ أي الفقه ــ مستنبط بالرأي والاجتهاد ..

والحق أن الرأي والاجتهاد طَوَّرا الفقه الاسلامي تطويراً

بعيد المدى . وأتاحا له فرصة التعرف بكثير من القوانين الأخرى والتأثر بها ، ونرجو في هذا المقام أن نلفت النظر مرة أخرى إلى أننا نتحدث الآن عن الفقه لا عن الدين ...

وكما تطوّر القانون الروماني حين اتصلت روما بأثينا . ثم حين التقت بأمم البحر الأبيض المتوسط في تجارتها وفتوحاتها . كذلك تطور الفقه الاسلامي حين جمعته فتوحات الإسلام بأمم جديدة ، وتقاليد وأعراف وقوانين جديدة أيضاً ...

وكان تباين المجتمعات التي زارها الاسلام من أهم عوامل التباين والاختلاف بين المذاهب الفقهية ، فلما كان الحجاز ، والمدينة بالذات الوعاء الذي صان سنة الرسول وقواعده ، فقد رأينا المذهب الذي ربط نفسه بعمل أهل المدينة ، وهو مذهب الامام مالك ، شديد الانطواء على نفسه ، شديد البعد عن الرأي ...

وعلى العكس من ذلك ، نرى المذهب الذي ترعرع في بغداد التي اختزن عقلها الباطن كثيراً من الثقافات القانونية والعقلية ، وهو مذهب الإمام أبي حنيفة يجنح إلى الرأي ويجعل للعقل الكلمة الفاصلة في معظم مسائله ، حتى وصفه أهل الظاهر تحت وطأة غلوهم في التمسك بحرفية النص بأنه « فلسفة فارسية ، صيرت الفقه عملا وضعيا » ..

وحين نأخذ أي مسألة من المسائل التي تباينت فيها وجهات نظر الأئمة والمجتهدين ، ونضعها تحت ضوء الظروف الخاصة

لبيئة كل إمام ومجتهد نجد هذه الحقيقة واضحة وطيدة .

ولنضرب لهذا مثلا — قراءة الفاتحة في الصلاة بغير العربية .

ففي الوقت الذي يرفض الأئمة الثلاثة الشافعي ومالك وأحمد ابن حنبل الاعتراف بمشروعية هذا العمل . يقف أبو حنيفة « الفارسي » فيجيز تحت وطأة اعتبارات بيئية وقومية . قراءة الفاتحة في الصلاة بالفارسية .

وشبيه بذلك مسألة وضع اليد على أرض مهجورة وليس لها صاحب . — وهي التي تسمى في الفقه « الاحياء والاقطاع » .

فهنا نجد حديثاً صريحاً للرسول عليه السلام يقول : « من أحيا أرضا ميتة فهي له ... من أحاط حائطاً على أرض فهي له .. من سَبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له » ..

ويفسر المفسرون وبعض الفقهاء كالشافعي هذا الحديث بأنه تفويض من الرسول . ولا يحتاج إلى إذن السلطان ... ولكن أبا حنيفة بحكم تشبعه بصرامة النظم التي عاش فيها ، وعاش فيها آباؤه من قبله يعارض منطوق الحديث . ويشترط استئذان السلطان .

ومما يؤكد لنا « تأقلم » الفقه الاسلامي بالأقاليم والبيئات التي عايشها وعايشته ، ما حدث للامام الشافعي الذي يمثل بمذهبه ومدرسته ربع الفقه الاسلامي جميعه ...

فلقد كان للشافعي وهو ببغداد مذهب في الفقه يعتز به ، ويدافع عنه . فلما غادر العراق إلى مكة ثم إلى مصر حتى استقر بها ، تغيرت نظراته الفقهية ، وأنشأ مذهباً جديداً يخالف في كثير من تفاصيله مذهبه القديم الذي التزمه بالعراق ...

ولقد سئل الشافعي رضي الله عنه عن سر هذا التحول فأجاب في بساطة وصدق :

ــ « لقد سمعت أشياء لم أكن سمعتها ... ورأيت أشياء لم أكن رأيتها »

وهكذا استخدم الشافعي حواسه : استخدم سمعه وبصره ، فتأقلمت بالحياة الجديدة شخصيته ، وتأقلمت بالتالي فكرته .. !

أتظنون أن مُستحدثات الحياة وأشياءها قد فرغت وانتهت ..؟؟

كلا ، ولا تزال الأيامُ مثقلاتٍ بكل جديد ..
وإنها لتنتظر الأذن التي تسمع .. والعين التي ترى ..

* * *

لقد استخدم العقل في تطوير الفقه الاسلامي استخداما لا يعرف الحواجز ولا الحدود . ذلك لأن الفقهاء والمشرعين أدركوا الحكمة المقصودة منه .. وهي تلبية الضرورات والمصالح ، فمضوا يبحثون لهذه الضرورات في عقولهم عن الفرص والحلول .

وها نحن أولاء نرى الامام الاعظم (أبا حنيفة النعمان) يسمي الناس مذهبه « مذهب اهل الرأي » .

لماذا .. ؟

لأنه كان يضع العقل في المكان الأول . فهو يؤول القرآن في غير تعسف ، ويرد الحديث في غير تكلّف ؛ لكي يمهد الطريق أمام المصلحة الملحة ، والحاجة الدائبة .

وكان يقول : — « علمنا هذا ، رأي ! وهو أحسن ما رأينا قدرنا عليه ، فمن قدر على غير ذلك ، فله ما رأى ولنا ما رأينا » .

هل فسَق أبو حنيفة بذلك عن أمر ربه .. ؟ وهل انزلق به الهوى وسوء الغرض ؟ ..

حاشاه عن ذلك ، ولقد اجمع الثقات على تقدير ورعه وتقاه .

وحين مات قال قائلهم : ذهب اليوم العلم والورع .. ! !

ولطالما كان الشافعي يقول : « من أراد ان يعرف الفقه ، فليلزم أبا حنيفة ، فان الناس كلهم عيال في الفقه على أبي حنيفة » ..

ومثلُ أبي حنيفة ، إمام جليل — هو نجم الدين الطوفي الحنبلي ، الذي يقول : — « اذا تعارض النص من قرآن وسنة مع المصلحة ، قُدِّمتْ المصلحة على النص .. »

قيل له : — هذا افتياتٌ على النّص ..

قال : — بل تخصيص له وبيان ..

قيل له : — المشرع أعلم بالمصلحة ، فلتؤخذ من ادلته ..

قال : — المصلحة نفسها من أدلته ، وهي أقوى الأدلة وأولاها بالاعتبار ... ! !

وهناك كثيرون من الفقهاء والرواد الأوائل ، كانوايحسبون لمقتضيات العرف ومصالح المجتمع الحساب الأول حين يُفتون ويشرعون ، مثل تخصيص الحديث الناهي عن بيع الانسان ما ليس عنده بالاستصناع لأنه مصلحة ، ومن قواعدهم في هذا قولهم : — « الثابت بالعرف ، كالثابت بالنّص » ..

بل لقد اشترطوا في المجتهد أن يعرف عادات المجتمع ، ومواضعات العرف ليستطيع أن يوائم بين مطالب البيئة والنص ..

وبهذه الاعتبارات مضى العقل إلى آخر الشوط حتّى صارت الفتوى المتحررة آية على فقه الرجل وعلمه .. !

يقول سفيان الثوري : — « العلم عندنا ، الرخصة من ثقة . أما التشديد ، فكل واحد يُحْسِنه » .

وحتّى صار للافتراض في مسائل الفقه مجال يشبع العقل به طموحه ونهمه ، فوجدنا من الفقهاء من يتحدث عن حكم نكاح الجنّيات ، وعن نصاب الجماعة في الجمعة إذا كان بعض المصلين من الجن ..

ونجد بعض الفقهاء ينفي مشروعية الزواج بامرأة من الجن

مستدلاً بقوله تعالى : « والله جعل لكم من انفسكم أزواجاً »... والجن ليسوا من انفسنا .

ونجد بعضهم الآخر يجيز ذلك مستدلا بأن من الجن إخواناً لنا ، يعبدون الله كما نعبد ، ويُصلُّون كما نُصلي ..

واستعمال العقل على هذا النحو هو الذي جعل بعض كتب الفقه الاسلامي تُشرح عشرات المرات ، ويحمل هذه الشروح مجلدات كثيرة وموسوعات ضخمة .

وكانت أدوات العقل لهذا :

الإجماع : هو إجماع المجتهدين من الأمة في عصر من الأعصار على حكم واقعة من الوقائع ..

القياس : وهو إلحاق فروع الأحكام بأصولها ؛ لِتشابُهِ علة الحكم بين الاصول والفروع .

الاستحسان : وهو كما يعرفه الامام الكرخي « العدول عن حكم إلى خلافهِ ، لوجه هو أقوى » ..

وذلك مِثل استحسان ثبوت الشفعة للشفيع إلى ثلاثة ايام ... ومثل التعاقد مع آخر على أن يخيط لك رداءً أو يصنع لك أثاثاً . فإن انعدام المعقود عليه وقت العقد يجعل العقد باطلا . ولكن الاستحسان يجيزه احتراماً للعرف وتقديراً للمصلحة ..

المصالح المرسلة : وهي أكثر الاشياء شبهاً بالاستحسان . كما أنها بطبيعة الحال لا تكون في العبادات . بل في المعاملات .

وليس للمصالح المرسلة ضابط من غير نفسها ..

إن غاية ما يشترطه الفقهاء من أجلها ألا تعارض مقصداً من مقاصد الشريعة . وأول مقاصد الشريعة – طبعاً وقطعاً – هو تقدم البشرية وارتقاؤها . ومن هذه المصالح المرسلة ما صنعه « عمر » رضي الله عنه حين ألغى حق المؤلفة قلوبهم في الزكاة مع أنه مضمون بآية من آي القرآن . وَوَقْفُهُ تنفيذ حد السرقة في ايام المجاعة ، وإبقاؤه أرض العراق المفتوحة بين أيدي أهلها وأصحابها مع أن القرآن يأمر بتوزيع أربعة أخماسها على الفاتحين .

هذه هي الأدوات التي حقق العقل بها انتصارات باهرة في مجال التشريع الإسلامي . ولقد كان للاجتهاد سلطان وهيبة وحرمة . فما كان أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من الأئمة والمجتهدين ... ما كان أحد من هؤلاء يفرض رأيه على الآخرين .

والحق أن الفقه الإسلامي مدين لهذا الاجتهاد العقلي بحيويته وبشبابه ونمائه . فلولاه لبقيت الشريعة مغلقة ضامرة ، ولو كانت كذلك لما قدر لها أبداً الاستمرار والدوام .

لقد كانت شريعة موسى عليه السلام مغلقة . فلما رأى الأحبار من بعده أنها ستتقوض وتبيد . فتحوا لها منافذ التهوية والانعاش فوضع الحبر « يشوع » التلمود .. وكان يسمى «المشنة» أي : شرع ثان .. ومن هذه المشنة انبثقت مجموعتان أخريان

للأحكام . الأولى للحبر « يوناثان » المقدسي ، والثانية للكاهن « عبينا » البابلي .

فالدور الذي لعبه العقل في الفقه الاسلامي لايدعونا للانتفاع بمزايا هذا الدور فحسب . بل ويدعونا إلى الثقة المطلقة بالعقل وائتمانه على مصايرنا جميعاً .. ! !

* * *

فلنمض مع القافلة :

والآن . ومن هذا العرض الذي تقدم ، يتبين لنا أن المهمة الدائرة اليوم . والتي دارت بالامس ، وستدور في الغد . حول استبدال القانون السماوي بالقانون الوضعي من الاشياء التي يكثر فيها اللغط ، ويقل الفهم الصحيح .

فنحن نستطيع أن نعتبر بعض القوانين الوضعية ، قوانين إسلامية من حيث استهدافها نفس الاهداف التي يريدها الإسلام ويسعى اليها .

ونستطيع ايضاً ان نعتبر بعض الفقه الاسلامي « قانوناً وضعياً » من حيث إن تسعة أعشاره من عمل العقل وإلهام المصلحة والعرف ، حتى لقد قرأنا في تعريفه من قبل أنه « علم مستنبط بالرأي والاجتهاد » ..

وإذا قيل لنا : إن الفقه الاسلامي وإن يكن وليد الرأي

والتأمل والاجتهاد الشخصي إلا أنه موصول الأسباب بقواعد دينية .

أجبنا ، بأن جميع القوانين التي انبثقت من وعي البشر قديماً وحديثاً ، موصولة الاسباب كذلك بهذه القواعد الدينية ، وان لم تسمعها من فم رسول .

ما القواعد الدينية التي يشد اليها الفقه الإسلامي .. ؟؟

إنها تتلخص في كلمتين ، الحق ، والعدل .

ولقد سئل ابن عباس رضي الله عنه بشأن قول ربنا سبحانه :
« ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » .

— ماذا أنزل ربنا .. ؟

فأجاب حبر الأمة العظيم : الحق ، والعدل ..

ألم أقل لكم إن الفطرة الانسانية ، والعقل البشري يسيران بنور من الخلاق المتعال .. ؟ !

وإن القانون الروماني الذي تشن عليه — اليوم — إغارات المتقين أسس على هذين المبدأين ، الحق والعدل ...

ولقد كتب الفقيه الروماني (اولبيانوس) يقول :

« إنما نريد أن نعلم الناس الحق والعدل ...

« أما الحق ، فهو فن العدل والاحسان ..

« وأما العدل ، فهو إرادة دائبة لإيتاء كل ذي حق حقه غير منازع ولا مهضوم » .. ! !

وكتب « سيسرو » عام — ٤٤ قبل المسيح — يقول :

« أساس العدالة : الذمة .. والذمة عندنا الصدق في القول ، والامانة في العهد » ..

ولقد أبلى هذا القانون في ترويض الروح الانساني بلاءً مبيناً .

ومن طول ما حدَّث الناسَ عن (الذمة) صارت الذمة ديناً يؤمن به الرومان .. !

ويحدثنا الدكتور « علي حافظ » في كتابه أساس العدالة في القانون الروماني : — « بأن الرومان نصبوا لفضيلة الذمة معبداً في — الكبزينال — بجوار معبد — جوبيتر — سنة «٢٨٨» من تاريخ روما ، وكانوا يعدّون الذمة قسمَ « جوبتير » ويؤمنون أنه شهيد على هذا القسم ، ومن حنِثَ به فقد عصى الله واستحق عقابه الأليم ... وكان الذي يريد أن يستودع إنساناً أمانة ويطمئن إلى صيانته لها ، يسلمها له في معبد الذمة .. وهكذا صارت الذمة الرومانية مثلا يباهي به الأولون من الرومان منْ عداهم من الأمم .. فقد كان الرومان الأولون متدينين ، لم يفرقوا بين الذمة والدين والوطنية .. ! !

إذن ، فقد اهتدى الرومانيون بفطرتهم إلى ما للحق والعدل والذمة الطيبة من أثر وقيمة ..

وعلى الرغم من أنهم كانوا وثنيين ، ولم يأتهم من الله وحي ولا رسول ، فقد استطاعوا مع ذلك على مر الأعصار أن

يستلهموا الحق والعدل اللذين أرسل الله رسله جميعاً ليعززوهما ، استطاعوا أن يستلهموهما وينشئوا على قواعدهما شريعة لا يزال العالم المتمدن جميعه يتلمس مغانمها ويعتز بتراثها ، ويؤمن بجدواها .

* * *

وان المشابه الجمة القائمة بين جميع الشرائع والقوانين العادلة لتؤكد حقيقة واحدة هي :

ــ أنها جميعاً تُسقى بماء واحد ، وتنْبجِس من نبع وحيد هو : احتياجات البشر .

لماذا كانت القوانين اليونانية أغنيات يهزج بها الشعب ويرتلها في انتشاء وهيام ؟

لأنه كان يرى فيها حاجاته . ومصالحه ــ مضمونة نافذة ، وكان يحس أنها جزء من صميمه جميعه . فهي تمثل وحدته القومية والفكرية والشعورية .

وهذا التشابُه يرسم إلى حد بعيد ، الصورة الصحيحة للتشريع بوجه عام ، فهو ثقافة قانونية ، والثقافة لا وطن لها ، وهو بناء تاريخي ساهمت فيه البشرية كلها .

لذلك لم يجد الرومان بأساً ولا خجلا في ان يرسلوا رسولاً إلى اليونان ليأتيهم بشريعتها كي يستضيئوا بها عندما حاولوا لأول مرة أن يضعوا لهم شريعة ومنهاجا ! !

ولقد التقى الفقه الاسلامي بِرَوافِد هذه الثقافات القانونية ، فنهل منها ، وصبَّ فيها ..

وانا لنلاحظ ان الطور الثـــالث من اطوار الفقه الاسلامي وهو الذي بدأ أوائل القرن الثاني الهجري واستمر إلى منتصف القرن الرابع .

نلاحظ انه في هذا الطور بدأ تدوين السنة ، ومذاهب الفقه ، وفيه أيضاً ظهرت المذاهب الاربعة ، للأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم من الفقهاء الكبار .

وفي ذات الوقت الذي كان الفقه الاسلامي يتشكّل فيه ويتخلق ، كانت الترجمة تمضي في سرعة الضوء ، فنقلت إلى العربية الفلسفة اليونانية ، ومعارف الفرس والرومان ، ومنطق ارسطو وسقراط ، وشرائع أثينا وبركليز ..

وهكذا ازدحم الفقهاء حول هذه المناهِل الثَّرة ، وانتفعوا بها في تكوين آرائهم الفقهية وتنظيمها .

فلماذا نحرم على أنفسنا اليوم ، الفرصة الّتي انتهزها أولئك الذين نعيش على تقليدهم ، ونغذي عقولنا بفتات موائدهم ؟ !

ان هذا السلوك إذا دل على شيء ، فعلى اننا نعاني « مراهقة عقلية » تدعو للأسف الشديد .

ونحن لن نكون أكثر تقوى وورعا من رسول الله عليه السلام .

يروي الامام مسلم في صحيحه عن جذامة بنت وهب

قالت : « حضرتُ رسول الله في أناس وهو يقول ، لقد هممتُ أن أنهى عن الغيلة ، فنظرت في الروم وفارس ، فاذا هم يغيلون أولادهم فلا يضر ذلك اولادهم شيئاً . » والغيلة إرضاع الأم ولدها وهي حامل ..

وكان يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم يُنْهَ عنه ، فكانوا يفرقون شعورهم ففرق رسول الله شعره ، وكان يشجع أصحابه على شحذ البديهة الفقهية فيهم ، ويقول لهم حين لا يُفتيه الوحي في بعض الأمور :

« قولوا .. فاني فيما لم يُوحَ إليَّ مثلكم » ..

واستجابوا هم لهذا التشجيع فكانوا يختلفون في المسألة الواحدة ويذهب كلٌّ لرأي وسبيل ..

إن طريق الخلاص من مأساة الجمود الوجداني الذي نعانيه ، والذي يغرينا بسوء الظن بكل شيء غير إسلامي . هو أن نفهم حقائق الاشياء جيداً .

ففيما يختص بالقوانين تعالوا نشرع لأنفسنا ، بأنفسنا .

واذا كان هناك فقه شافعي ، وفقه حنفي . أو اذا كان هناك فقه روماني ، وفقه فرنسي ؛ فليكن لنا فقه مصري ..

إن الاسلام نفسه يدعونا للاجتهاد . ونحن نعلم أن المسلمين لم يقفوا عن الاجتهاد في الفقه إلا عند ما صبحهم التتار ببأسهم المبيد ، واحتل « هولاكو » مدينة بغداد التي كانت للاجتهاد

الفقهي منارة وفناراً . فلنضع لأنفسنا كمصريين في مصر ، وكسوريين في سوريا ، وكعراقيين في العراق ، وكايرانيين في إيران . قوانين تمثل احتياجات العصر الذي نعيش فيه . ولنصنع كما صنع العقلاء في كل زمان . فنأخذ من الشرائع كلها . الاسلامية ، والرومانية واليونانية ، والانجلوسكسونية ولنثق بعد، أن مثل هذه القوانين ستكون إسلامية . إذا لم يكن الاسلام شيئاً اخر تخفيه عنا بواطن الأغراض ، وكوامن الاطماع ..

نعم ، ستكون إسلامية ، لأن الاسلام يهدف إلى تحقيق المصالح العامة . وما دامت هذه المصالح لا تتجمد ، فوسائلها كذلك أبعد الاشياء عن الجمود ..

وستكون إسلامية ، لأنها ستجيء ثمرة الوسائل التي أثمرت الفقه الإسلامي . وهي الاجتهاد ، والاستحسان ، والرأي ، واعتبار العرف والمصالح المرسلة ، والاستهداء في كل هذا بالاغراض الأساسية لوحي السماء .. وهي تمكين البشرية من حياة قائمة على الحرية ، والتطور ، والرخاء والفضيلة . ولكي نضع أنفسنا أمام الواقع الذي يؤكد هذه الحقيقة فليس علينا إلا أن نلقي نظرة سريعة على القوانين التي نعايشها . ثم ننظر هل ينكرها الإسلام ؟ ؟

إن التطور الحالي للقوانين نظمها في مجموعات وأقسام ، فهناك القانون الدستوري . والقانون الجنائي . والقانون المدني والأحوال الشخصية والقانون التجاري وسواها .

ولنقرأ الآن معاً بعض هذه المواد التي نأخذها بطريق عفوي لا اختيار فيه ولا انتقاء .

* * *

(أ) القانون الدستوري

— المصريون لدى القانون سواء . وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الاصل ، او اللغة ، او الدين. وإليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانتأو عسكرية ، ولا يولى الاجانب هذه الوظائف الا في الاحوال الاستثنائية .

— الحرية الشخصية مكفولة ..

— لا يجوز إبعاد مصري عن الديار المصرية ..

— حرية الاعتقاد مطلقة . .

— جميع السلطات مصدرها الامة ، واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور . .

* * *

(ب) القانون المدني

— تتم حوالة الدين باتفاق يتم بين المدين وشخص آخر يتحمل عنه الدين.

— لا تكون الحوالة نافذة في حق الدائن الا إذا أقرها ..

ـ البيع عقد يلتزم به البائع أن ينقل المشتري ملكية شيء أو حقا مالياً آخر مقابل ثمن نقدي . .

ـ يلتزم البائع بتسليم المبيع للمشتري بالحالة التي كان عليها وقت البيع .

ـ إذا تعهد المقاول بتقديم مادة العمل كلها أو بعضها ، كان مسئولا عن جودتها وعليه ضمانها لرب العمل .

ـ الأصل في الوديعة ان تكون بغير أجر ، فاذا اتُّفِقَ على أجر وجب على المودع أن يؤديه وقت انتهاء الوديعة ما لم يوجد اتفاق يقضي بغير ذلك .

* * *

(ج) قانون العقوبات

ـ الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة ، إذا وقف أو خاب أثره لاسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها . ولا يعتبر شروعاً في الجناية أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ، ولا الاعمال التحضيرية لذلك .

ـ مَن رَشا موظفاً ، والموظف الذي يرتشي ، ومن يتوسط بين الراشي والمرتشي يعاقبون بالسجن ، ويحكم على كل منهم بغرامة تساوي قيمة ما أعطى به أو وعد به .

ـ من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها . يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في

المادتين ٢٣٤ ، ٢٣٦ .

ـ كل من خرب أموالا ثابتة أو منقولة لا يمتلكها ، أو جعلها غير صالحة للاستعمال ، أو عطلها بأية طريقة . وكان ذلك بقصد الإساءة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر ، أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً .

* * *

(د) القانون التجاري

ـ شركة التضامن هي الشركة التي يعقدها اثنان أو أكثر ، بقصد الاتجار على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون اسماً لها .

ـ إذا كان على المفلس دين مؤجل لميعاد أكثر من سنة ، فللمحكمة أن تعين القدر الواجب قبوله من هذا الدين ..

* * *

(ه) الاحوال الشخصية

ـ يجوز للموصي الرجوع عن الوصية كلها أو بعضها صراحة أو دلالة . ويعتبر رجوعا عن الوصية كل فعل أو تصرف يدل بقرينة أو عُرف على الرجوع عنها . ومن الرجوع دلالة كل تصرف تزيل ملك الموصي عن الموصى به ..

ـ تقف الولاية على مال القاصر إذا اعتبر الوالي خائناً ، أو

حجر عليه . أو اعتقل لتنفيذ حكم بعقوبة جناية. ويعين للقاصر وصي مؤقت إذا لم يكن له ولي آخر . .

– ينتهي حق الحضانة عند بلوغ الصغير سبع سنين ، وبلوغ الصغيرة تسع سنوات . إلا إذا رأى القضاء أن المصلحة تقتضي بقاء الصغير إلى تسع ، والصغيرة إلى إحدى عشرة سنة . .

* * *

والآن ، فأي شيء في هذه المواد يخالف الاسلام أو يخالف أي دين سماوي آخر . ؟

صحيح أنه يوجد بين مواد القانون ما يحتاج إلى حذف وتحوير مثل هذه التي تحمي الربا وتعترف به . . . ومثل المواد التي وضعت في السنوات الاخيرة لاضطهاد الحريات السياسية للشعب . .

ولكن ذلك لا يمكن أن يعني بحال أن القوانين التي تنظم التزاماتنا – حاليا – قوانين كافرة وملحدة . !

إننا لا نريد بحديثنا هذا أن نعزل الشريعة الاسلامية .. وما كُنّا لنفعل هذا في الوقت الذي يقرر فيه مؤتمر القانون المقارن المنعقد في « لاهاي » عام – ١٩٣٨ – أن الشريعة الإسلامية مصدر من مصادر التشريع ، وأنها حية متطورة . .

ولكننا نريد ، وقد اعتمدت الشريعة نفسها على العرف والمصلحة والعقل ، أن نعتمد نحن أيضاً على العرف والمصلحة ، والعقل .

فهل من صالحنا اليوم أن نغطي قوانيننا بحصانة دينية . ؟

وهل يسمح بهذا عرفنا وظروفنا ، ومصالحنا القائمة على المنطق والواقع . ؟

لسنا ندري ، بم يجيب غيرنا ..

أما نحن ، فنؤكد أن العرف ، والمصلحة ، والعقل ، والتطور والإسلام أيضاً كلها تفرض علينا أن تظل قوانيننا محايدة وغير مصطبغة بحصانة دينية معينة ، لا سيما وهي في موضوعيتها تتجه نحو حماية الاغراض التي جاءت الأديان لحمايتها ..

إن وظيفة القوانين الأساسية ، هي كما قلنا من قبل تنظيم العلاقات العامة ، وتعبيد طرقها وتهيئة وسائلها . .

وهي بهذا تمثل السياج الذي يحفظ وحدة الأمة ويرعاها ، وإذا كنا على علم بأبسط معارف علم النفس ، فاننا ندرك من فورنا التصدع الأكيد الذي يصيب الأمة في مشاعرها ، وتفكيرها ، وكيانها . إذا أمسى القانون وهو حامي وحدتها ، مصدر قلق ، وتوجس لبعض أبنائها .. ومظهر تفاوت بين مذاهبها ومعتقداتها ..

ولقد انتهى الوعي الإنساني في جميع الكرة الأرضية إلى هذه الحقيقة ، فصبغ القوانين بصبغة لا تثير جدلاً ولا ضغنا . وهي صبغة القومية ، والإنسانية . أو بكلمة واحدة — الديمقراطية — ولم يُضَارَّ الدين بهذا الذي حدث . بل لقد ازداد تألقاً ورُواءً ونفوذاً . .

ففي أمريكا ، وبريطانيا ، وروسيا ، وفرنسا ، وسويسرا ، وبلجيكا والدانمارك .

وايضاً في مصر — الآن — وفي سوريا ، ولبنان ، وايران في كل هذه البلاد وتلك ، دساتير وضعية ، وقوانين وضعية . تُعدّل وتحور حسب الحوادث والضرورات ، ويحيا الناس في ظلالها إخوة متآلفين . وكلما وجدوا في شيء منها قيداً على حرياتهم حاولوا تغييره ونسخه بخير منه وأفضل . وإلى جانب هذا ، يعيش الدين ملء الأفئدة والأرواح ..

ودعونا نسأل :

— ما الفائدة المرجوة من صبغ قوانيننا بالصبغة الدينية ؟ تنظيم الدنيا . أم حماية الدين . ؟

إن تكن الأولى فإن الاجتهاد والرأي . وقد احترمهما الدين نفسه كفيلان بتحقيق هذه الغاية .

وان تكن الثانية . فما طبيعة هذه الحماية وما وسائلهـــا.. ؟

هل ستنص القوانين المنشودة ، على حرية العقيدة والعبادة مثلا. ؟

إذا لم تفعل . فقد تحدّت الاسلام نفسه . وعَصت الله ورسوله ؛ لأن الله يقول : « لا إكراه في الدين » ..

وإذا فعلت . وصانت حق الآخرين في العبادة والاعتقاد .

فما الضرورة الدينية الداعية لها . ما دام المسيحي سيعبد الله في كنيسته . واليهودي سيعبده في بيعته . ؟

الحق أن هذه الانفعالات الصالحة غير مفهومة . ولا نكاد نجد لها نوراً من الحق ولا نوراً من المنطق والصواب . ويبدو أن لُباب مشكلتنا يتمثل في عجزنا عن إدراك ما يفتقر اليه العصر الذي نعايشه من التفكير المجدي . القــائم على معرفة النواميس المتحكمة في كيان البشرية ومناحي نشاطها .

إننا ندرك ما يمكن أن تفضي اليه هذه المجاهرة بالحق من المتاعب والصعاب ... ومع ذلك فلا نزال يغشانا الأمل في أن نصير قادرين على تفهم الحقائق من غير أن نخسر أنفسنا . ونخسر أخلاقنا . .

فلنحاول . .

لقد ترك عمر بن الخطاب النصوص الدينية المقدسة من القرآن والسنة عندما دعته لذلك المصلحة ، فلبّاها . فبينما يقسم القرآن للمؤلفة قلوبهم حظاً من الزكاة . ويؤديه الرسول ويلتزمه أبو بكر يأتي عمر فيقول :

« إنا لا نعطي على الاسلام شيئاً ؛ فمن شاء فليؤمن . ومن شاء فليكفر » .. ! ! !

وبينما يجيز الرسول بيع أمهات الأولاد من الجواري المستولدات ويجيزه أبو بكر من بعده ، يأتي عمر فيحرم بيعهن قائلاً : « لقد خالطت دماؤنا دماءهن » .

وبينما كان الطلاق الثلاث في مجلس واحد يقع واحداً بحكم السنة والاجماع ، جاء عمر ، فترك السنة ، وجاوز الاجماع ، وأمضى الثلاث ثلاثاً ..

وليس عمر وحده . بل وعثمان بن عفان أيضاً . ذو النورين وثالث الخلفاء الراشدين ، والذي قال له الرسول : لو كان عندنا ثالثة لزوجناكها يا عثمان » . .

يترك عثمان رضي الله عنه السنة إلى الضرورة وإلى رعاية المصلحة دون أن يشعر بالتأثم أو الحرج ..

فلقد سئل الرسول عليه السلام فيما يرويه البخاري ومسلم عن ضالّةِ الإبل التي تهيم على وجهها لا يُعرف لها صاحب ..

سئل عنها : هل تؤخذ هذه الضَوال أو تترك لسبيلها . فأجاب : « مالَك ولهَا ، معها سقاؤها وحذاؤها . تردُ الماء . وتأكل الشجر حتى يلقاها صاحبها » ..

ومضى الحكم على ذلك في عهد أبي بكر وعمر . فلما جاء عثمان واتسعت الأمصار ، وتغيرت الظروف أجاز التقاطها بعد أن كان ممنوعاً ..

بل لقد بلغ حظهم الذي منحوه أنفسهم من حرية الرأي والنظر ، أنْ رأينا أمير المؤمنين ، عمر بن الخطاب يغير رأيه في حكم واحد من أحكام الميراث في بساطة وجذل . فيحدثنا الشيخ الخضري في كتابه « تاريخ التشريع » أنه قد عرضت على

عمر تركة ميت مات عن إخوة أشقــاء وآخرين لأم ،وأم ، وزوج ، فأفتى عمر بحرمان الإخوة الأشقاء من الميراث ..

وكان من الممكن طبعاً أن تظل هذه الفتيا قانوناً سارياً ، لولا ان عمر نفسه عرض عليه بعد ذلك مسألة مماثلة لهذه ، فأفتى بأن يكون الإخوة الأشقاء شركاء الإخوة لأم في ثلث التركة ..

وحين سئل عن سر هذا الاختلاف في الفتويَيْن . أجاب : « ذاك على ما قضينا ، وهذا على ما نقضي » .. !

ولقد كتب لأبي موسى الاشعري حين ولاّه القضاء يعظه ويوصيه فقال : « لا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم . وراجعت فيه رأيك ، فهُديت لرشدك ، أن تراجع فيه الحق . فإن الحق قديم لا يبطله شيء ، ومُراجعة الحق خير من التمادي في الباطل » .

وبعد ، فإننا لا ندعو لترك القرآن ، ولا السنة ، وإنما ندعو الناس لأن يكونوا عمريين ، فيقدروا مصلحة الأمة والمجتمع قدرها ..

ألا وإن حاجتنا اليوم إلى الوحدة القائمة على استقرار الأنفس ، وسكينة الضمائر لحاجةٌ عظمى .

ونحن واثقون من أن الظفر بهذه الحاجة لن يكلفنا سوى التضحية ببعض انفعالاتنا التي لا تعبر عن دين صحيح ، ولا عن منطق رشيد .

فلنذكر أن القانون بمعناه الصحيح هو — كما يقول علماؤه — ما يصدر من السلطة التشريعية أي البرلمان ، ويجيء متعلقاً بشيء ذي صفة عامة ، ويجب أن يكون عمله في الصالح العام .

وما دام القانون مُلْزِماً ، فيجب أن يظفر برضاء الذين سيلتزمونه ، ويجب ان يوضع بإرادتهم ..

وهو لن يكون كذلك إلا اذا كان انعكاساً لاحتياجاتهم جميعاً باعتبارهم اعضاء في هيئة اجتماعية واحدة تتمثل سماتها المشتركة في الوطن لا في الدين ..

وإذْ كنا نؤمن بالديمقراطية بوصفها أثمن ما أفاء الله على خلقه من خير، فان هذا الإيمان ينهانا عن ان نختم بحثنا قبل أن نقول كلمة أخرى : هي أنه إذا لم نقتنع بأن القوانين التي تنظم شئوننا ، والتي تكاد تشبه قوانين العالم كله إنما هي تراث إنساني عريق ، علينا ان نعتز به ..

وإذا لم نقتنع بأن قوانيننا هذه إسلامية الوجهة والموضوع . وأنها لا تحتاج إلا إلى تعديل يسير في بعض موادها لكي تكون كذلك ..

وإذا لم نقتنع بأن تطور الحياة والبشرية، لم يعد يسمح قط ان تصطبغ القوانين العامة للدولة المتحضرة بحصانة دينية ..

وإذا لم نقتنع بأن الاسلام نفسه — حرصاً على وحدتنا — لا يطالب لنفسه بأي حق في تسمية قوانيننا باسمه ، أو نعتها به ، ما دامت ساهرة على المصالح التي ينافح عنها ، مستهدفة الغاية التي ينشدها ..

إذا لم نقتنع بهذا جميعه ، وكان لنا رأي آخر ، فلنحتكم إلى صاحب الحق الاول وهو الشعب ..

وحين ترى سلطة تشريعية تمثل الشعب تمثيلاً ديموقراطياً سليماً ، عدم الاقتناع بوجهة النظر القائلة بديموقراطية التشريع . فإننا باسم الديموقراطية ننحني لها ، ونذعن لمشيئتها . مقدرين في نفس الوقت أن الديموقراطية حين تخطىء ، فإنها تحمل في طوايا خطئها بذور الصواب ، وأن لها من طبيعتها عصمة تقيها شر الامعان في الخطأ ونوراً يهديها إلى الرشاد والهدى .. !!!

فلنتدارس أولاً ولندرك جيداً هذا الذي سقناه من الحديث عن ديموقراطية التشريع . ولنفتح أعيننا على الحقيقة الأبدية التي يصورها ابن خلدون في مقدمته فيقول :

« إن أحوال العالم والأمم ، وعوائدهم ، ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة . إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة . وانتقال من حال إلى حال . في الأشخاص والأمصار والأقطار والآفاق والأزمنة والدول .. سنة الله قد خلت في عباده . »

ولندر خواطرنا على شئون بلادنا وظروفها . ثم على شئون البشرية كلها ومقتضيات تقدمها نحو الوحدة والسلام ..

ولنسأل أنفسنا :

ماذا ستكون العاقبة . عندما يتقمص الروح الديني مرة أخرى القوانين ، والدول ، والشعوب ، وينقسم العالم إلى معسكر إسلامي . ومعسكر مسيحي . ومعسكر يهودي ،

ومعسكر بوذي ؟ وأهم من ذلك هل يسمح التطور بهذا الانتكاس ؟ فاذا انتهينا إلى الجواب الحق : وهو أن هذه الردة الاجتماعية لن تكون ابداً . وفـّرنا جهدنا ووقتنا ، ومضينا قدماً نحو حياة بريئة من عوامل الشك وعوامل الانانية ، وعوامل الانقراض .

إن الواجب المقدس الذي ينتظر بلاد الشرق الاوسط اليوم والذي يجلجل في وعي سكان هذه الرقعة التعسة ، لو كانوا يسمعون — ... هو دعم قوميتهم لا تمزيقها ..

إن هذه البلاد لن تظفر من أمرها بشيء إلا إذا لخصت حياتها وسلوكها في هذا الشعار : الله . والقومية داخل نطاق الإنسانية ..

وإلا إذا آمنت بأنه ليس بين واجباتها نحو الله ، وواجباتها نحو القومية تعارض أو مراء ..

والآن دعوني اختم هذا الحديث بعبارة العبقري الخالد « مازيني » :

« القومية مقدسة عندي ..

« لأني أرى فيها أثر العمل للخير ..

« ولِتقدم جميع البشر ..

« والبلد الذي يتسامى بقوميته ..

« هو البلد المتألق ..

« الذي يطفو كملاك من النور بين الأمم .
« فبحق ربكم عليكم ..
« وبحق تراب هذا الوطن
« بَشِّروا بها دائماً . .
« اظهروا نورها للجمهور
« عودوهم على تقديسها .. »

* * *

ديمقراطيَّة المجتمع

« لا وُجود لوطنٍ حر ..

« إلا بمواطنين أحرار »

فولتير

أين أخوك ؟ . . .

« أتذكرون نبأ ابني آدم إذ قرّبا قُرباناً . فتُقبل من أحدهما ولم يُتقبّل من الآخر . ؟ ؟

لقد يبدو غريباً ان نفتتح الحديث عن ديموقراطية المجتمع بهذه القصة الدينية ، . ولكن الغريب ألا نفعل . ! !

وإن القرآن الكريم ليقف بالقصة عندما قتل « قابيل » أخاه « هابيل » فأصبح من النادمين . ثم عجز عن أن يُوارِيَ جثمانه ، فأصبح من الخاسرين ..

ولكن الأثر الديني يمسك بخيط الحَديث ويمضي به إلى منتهاه ، فيخبرنا أن القاتل بعدما قضى أيامه على هذه الارض ولاقَى أجله . وقفه الله سبحانه بين يديه ، وألقى على كاهله المفدوح هذا السؤال :

— قابيل .. ؟ أين أخوك .. ؟؟ ! !

إن هاتين الكلمتين الوديعتين لفظاً ، المدمدمتين موضوعاً ،

لا تزالان تبحثان وراء المشكلة الحقيقية للبشر وهي أزمــة الضمير .

ولا تزال الاجابة عن هذا السؤال ، تمثل الضالة المنشودة لنا جميعاً نحن أبناء آدم .. وإخوة قابيل وهابيل..

والمجتمع المتحضر المهذب ، هو الذي عرف الجواب ، واهتدى اليه ومَرَنَ على نطقه من غير تعثر ولا فأفأة .. !

والجواب يتمثل في الإدراك السليم لقيمة الفرد الانساني ، ثم التصرف إزاء حقوقه تبعاً لهذا الادراك .

والآن تستطيع أن تسأل نفسك : أين أخوك .. ؟
أين هو منك ، وأين أنت منه .. ؟
أين مكان العامل من صاحب العمل .. ؟
أين مكان المحكوم من حاكمه ؟ ..
أين مكان الفقير من الغني ؟ ..
وأين مكان الضعيف من القوي ؟ ..

إن هذا السؤال يشير إلى العنصر الأساسي في ديموقراطية الجماعة . وهو : قيام التناسب بين أفراد المجتمع بعضهم مع بعض . ثم قيامه بين المجتمع وحكومته .. ثم قيامه بين الامة كلها — مجتمعاً وحكومة — وبين العالم الخارجي جميعه ..

ذلك لأن حياة الفرد جزء من حياة مجتمعه ، وحياة المجتمع جزء من حياةٍ أكبر ، هي حياة الانسانية كلها .

وسلامة المجتمع لا وجود لها ، ما دام مشحوناً بالأنانية التي

تسوق الفرد للنضال ضد أخيه .

وأيضاً ، فإن سلامة العالم بين شِقَّي الرحَى ، ما دام منطوياً على الحوافز الرديئة التي تسوق كل دولة للنضَال ضد أختها . ! !

وسنكتفي في هذا الفصل بالحديث عن عاملين أساسيين من العوامل التي تُهيِّىء للمجتمع تناسباً وانسجاماً .

ونحن نعلم أن المجتمع — أي مجتمع — يتكون من رجال ونساء .. .

يتكون من أصحاب عمل ، وأجراء . .

يتكون من حكام ومحكومين ..

ثم يتكون مع هؤلاء جميعاً ، من عقائد وقيم وتشريعات ..

وبالقدر الذي يحققه لنفسه من التناسب والتكافؤ بين هذه العناصر تكون ديموقراطية أو لا تكون ..

ولقد كان من الطبيعي بعد الحديث عن ديموقراطية الحكم وديموقراطية التشريع أن يأتي دور المجتمع في هذا السبيل . فالتلازم بين الديموقراطيات الثلاث بدَهي وضروري .

فاذا تحدثنا — الآن عن بعض العوامل التي تُكوِّن «ديموقراطية المجتمع » وتنشئها ، فيجب ألا ننسى أثر الحكومة والتشريع في قيام هذه الديموقراطية .

إنهما — الحكومة والقانون — يُشبهان اسطوانتي مطبعة . ،

وشخصية المجتمع كالصفحة البيضاء تمر بين الاسطوانتين ، وتتلقى الحروف من الجانبين . ! !

وصحيح أن تشبيه المجتمع بالورقة الملساء ليس على إطلاقه. فللمجتمع من الوعي والإرادة ، ما يميزه عن الصفحة المطبوعة ، وما يمكّنه آخر الأمر من تحطيم الاسطوانتين إذا كانتا تطبعان حياته بطابع لا يرضيه . ! !

من أجل هذا ، كان لا بد بعد عرضنا لِدوْر الحكومة والتشريع من أن نعرض دور المجتمع ذاته ، قاصدين الإسهام في تحريره من التفاوت الذي يـُعرقـِل مواهبه وقدراته ، ويجعل حياته سلسلة من أزمات النفس ، وهوَ اجِس الكظْم .. ! !

وكما قلنا من قبل سنـُعنَى في هذا الفصل بنوعين من أنواع هذا التفاوت يمثلان خطراً أكيداً . هما :

(أ) التفاوت الناشىء عن اختلاف الجنس ..

(ب) التفاوت الناشىء عن تباين الفرص ..

التناسب بين الجنسين :

ولنبدأ الآن — بإقامة التناسب والتكافؤ بين شطري المجتمع ، الذكر والأنثى ..

ولقد عرضنا لهذه المشكلة في كتابنا — من هنا : نبدأ — غير

أنه كان عـَرضاً جانبياً ، ولم يكن عاماً . إذ عنينا فيه بالحديث عن الحقوق السياسية للمرأة .

أما هنا ، فنريد أن نثير الموضوع إثارة مطلقة ، تتناول جوانبه جميعاً ، وتضع حداً نهائياً للجدل التاريخي المزمن القائم حول مكان المرأة من الرجل ومن المجتمع ..

وما دام الدين هو العصا التي لا نزال نـَهشُ بها على النساء كما لو كُنَّ قطيعاً من النعاج ، فلا بد من أن نعرض وجهة نظر الدين عرضاً صادقاً حتى يتبين الحق من الوهم ، وينتصر الفهم الصحيح على اللغط الفارغ .. !!

لقد دُعيتُ إلى إلقاء محاضرة في هذا الموضوع بأحد الاندية الاجتماعية مساء الثلاثاء ٣٠ يناير سنة ١٩٥١ تحت عنــوان « الإسلام لهـَن ظَهـير » .

وعلى الرغم من الكثير الذي أعلمه عن رأي الدين في هذه القضية فقد آثرت طلب المزيد ..

وعندما يمّمت عقلي شَطر كتب الفقه الاسلامي ، لم أكد أفيق من الدهشة التي احتوتني ، حتى ضربت كفاً بكف على الخيبة التي أحاطت بقومٍ هذه سماحة دينهم ، وهذه ضآلة وعيهم .. !!

فالفقه الاسلامي كما وجدته ، يقيم تناسباً كاملاً بين الرجال والنساء .

فلنخاطب بهذا الفقه نفسه مجتمعاتنا المستريبة عساها تهتدي وتؤمن ..

وبأي ثمن .. ، يجب أن ننتهي من هذه المسألة . والثمن لحسن الحظ لا يكلفنا أكثر من أن نفتح قلوبنا وعقولنا ..

ونحن الآن حريصون على توجيه الحديث إلى المجتمع . إلى الافراد جميعاً ، فليس يكفي أن يُصحّح وضع المرأة بقانون يصدر ، أو بظفرٍ يتحقق . بل لا بد أن يتم ذلك وليس في عقلنا الباطن ولا في عقلنا الواعي أثارة من شك في أن الدين والمدنية يريدان للمجتمع أن يكون رجاله ونساؤه على حال سواء .

إن شخصية المرأة ، وليست حقوقها . هي موضوع النزاع والريب في بلادنا . والإحساس الاخلاقي بالمرأة يسبب لتفكيرنا كثيراً من الصداع والضلال . فلنبدأ — اذن — بأن نعرف ما المرأة ؟ هل هي جزء منا ومخلوق يماثلنا ، أم هي شيء آخر سوانا ؟ ..

إن القرآن الكريم يجيبنا في إيجاز وحسم : « خلقكُم من نفس واحدة — خلق لكم من أنفسكِم أزواجاً — خلقناكم من ذكر وأنثى » ..

ويفسر الرسول هذه الآيات بقوله « النساء شقائقُ الرجال. لهن مثل الذي عليهن بالمعروف » ..

ويزكي العلم الحديث هذه الوجهة مؤكداً أنه ليس بين

الرجال والنساء فروق سوى هذه :

« أ » أعضاء التناسل ..

«ب» الحوض عند المرأة أكبر في نسبته إلى الجسم منه عند الرجل ..

«ج» الأجزاء العليا من الساقين تختلف في تركيبها عند الجنسين ..

« د » المرأة في تنفسها تجتذب الأنفاس من أضلاع الصدر أكثر مما تجتذبها من جوفها على عكس الرجل في ذلك ..

وبعض فروق أخرى نفسية هي :

(أ) النساء أكثر روية من الرجال في اختيار حياتهن الجنسية ..

(ب) النساء أيسر من الرجال خضوعاً لضبط النفس ..

(ج) الرجل أكثر من المرأة تحدياً للقيود ، وأسرع استجابة للنزوات الرديئة ..

ولقد كان الرأي يسود المجتمع البشري بأن المرأة لا تصلح لغير فراش زوجها ومهد وليدها ، حتى إذا خاضت الحياة مع الرجل بهرته إمكاناتها الشامخة الفذة ، وتربعت على عرشها الذي استردته من غاصبيه . ! !

وفي المجتمع المصري حدث شيء مماثل . ففي عام «١٩٤٧»

كشف الإحصاء عن وجود « ٣٤٥، ٨٦٨ ، ٦ » امرأة يعملن بين الحقل ، والمصنع ، والوظيفة ، والحرفة ، ويساهمن في إرباء دخلنا القومي ؛ وحَثِّ حضارتنا الحابية .. !!!

ولا نكاد ندري كيف تواصَتْ المجتمعات العربية على ظلم المرأة ، وكيف استسلمت المرأة لهذا البوار ، مع أننا حين نُرجِع البصر إلى ايام الإسلام الأولى ، نجد روحاً تقدميا هائلاً ..

نجد امرأة متحفزة تطالب بحقوق الانسان لنفسها ، وديناً قيِّماً يغرف لها بكلتا يديه ويعطيها ..

أليس مما يبعث الفرحة والعزة معاً أن نسمع أيام الرسول . وفي صحراء المدينة عن « وفد النساء » ؟!

بلى. لقد كان للنساء يومئذ وفد . وحركة ، ونشاط ..

* ذهب هذا الوفد يوماً يطلب حقه في العلم فقال نسوته :

— « يا رسول الله غلبنا عليك الرجال ؛ فاجعل لنا يوماً ولهم يوماً » .. فأجابهن الرسول لما يطلبن ..

* وذهب مرة ثانية يقول :

— يا رسول الله . نريد أن نخرج مع أزواجنا في الحروب نحمل جرحاهم ، ونسقي ظمآهم .

وطبيعي أن المرأة يومئذ لم تسأل أكثر من الذي كانت

* تستطيعه وتقدر عليه . فأجابهن الرسول أيضاً .

* وذهب الوفد مرة ثالثة يقول :

ــ يا رسول الله . إن بعُولتنا يمنعوننا المساجد ، فَمـُرْهم أن يُخلوا سبيلنا ، فينادي الرسول في الناس : لا تمنعوا إماء الله مساجدَ الله .. ! !

* ومرة رابعة :

ــ يا رسول الله . نريد ان نشهد الاعياد مع الرجال .

فينادي عليه السلام :

ــ دعوا العوائِقَ وذواتِ الخدُورِ يَشهدْنَ العيد .. ! ! !

* ومرة خامسة :

ــ يا رسول الله ، ما بالُ ربنا يذكُر الرجال في القرآن ولا يذكُرنا . ؟ !

فيبتسم الرسول ، وتأخذه عُروَاءُ الوحي ..

ثم تنزل الآية الكريمة :

« إن المسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات ، والقانتين والقانتات ، والصادقين والصادقات ، والصابرين والصابرات ، والخاشعين والخاشعات ، والمتصدقين والمتصدقات ، والصائمين والصائمات ، والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله والذاكرات .. أعدَّ الله لهم مغفرة وأجراً عظيما » ...

ثم تَشيع الجرأة في أفئدة النساء ، فيذهبن فُرادى ينشدن الحقوق .. ! ! !

*تذهب التي ظاهرَ منها زوجها تستفتي الرسول وتشكو إليه بثّها وحزنها ، فيُشرَّع حكم الظهار ..

* وتذهب أخرى ، حرمتها أهل زوجها من ميراثه ، فيتقرر لأول مرة في الاسلام حق النساء في الميراث ..

*وتذهب التي زوّجها أبوها ممن لاتحب ولاترضى ، فيتقرر حق المرأة في اختيار زوجها ..!

وإذا نحن تقصينا الحقوق الممتنعة عن المرأة المصرية والشرقية وجدنا الإسلام يمنحها بسخاوة وطيب خاطر ..

فلنحاول أن نسمع ونرى ، كي تنحل العقدة المتفاقمة التي تنشيء في المجتمع تفاوتا ظالما يحول بينه وبين الديموقراطية الرغيدة .

١ – حق المرأة في الزواج وفي الطلاق :

يجعل الاسلام للمرأة صوتاً مسموعاً في إنشاء العقد ، فلا تُنكَح حتى تُستأذن .

ففي الحديث الصحيح أن فتاة ذهبت إلى الرسول باكية تقول : « إن أبي زوجني من ابن أخيه ليرفع بي خسيسته ، وإني لا أريده » ..

فقال الرسول : إذا شئتِ فرّقنا بينك وبينه ..

فأجابت الفتاة وفي عينيها دموع الفرح والانتصار :

— « كلا يا رسول الله . إني أجيز ما صنع أبي ، ولكني أردت أن أستفتيك ، فتحكم لي ، فيعلم الرجال أنْ ليس لهم من أمر النساء شيء .. » ! ! !

وكما جعل الاسلام لها الحق في إنشاء العقد ، أعطاها كذلك حقِ فسخه عن طريق (المحكمة) إذا كان وراء رغبتهـــا في الانفصال سبب وجيه .. وهذا هو ما يعبر عنه في الفقه الاسلامي بالخُلْع ..

ذهبت سيدة لم يكن في قلبها وُدٌّ لزوجها تقول للرسول :

« يا رسول الله . إني لا أعتِبُ على ثابتٍ في خُلق ولا دين . ولكني لا أطيقه بغضاً » ! !

فسألها الرسول : أتردين عليه حديقته ، وكان الزوج قد أمهرها إياها . فأجابت : نعم أردها ..

فقال الرسول للزوج : اقبل الحديقة ، وطلقها تطليقة ..

وليس معنى هذا أن الاسلام ييسر على الناس هَدْمَ الحياة الزوجية ، أو يضعها تحت رحمة نزوات المرأة ، فهو يفرق بين دواعي الخلع الصادقة ، والنُشوز ..

٢ — حق المرأة في وقف التعدد .

وكذلك تؤيد الشريعة المرأة في وقف التعدد إذا تمثلت فيه

مصلحة اجتماعية . ذلك لأن الإباحة حكم مَرِن متحرك . وللحاكم أن يجعل من الشيء المباح واجباً أو حراماً ...

ولنضرب لهذا مثلاً — زراعة القطن أو القمح ، فإن من حق النـــاس أن يزرعوا منهمـــا المساحات التي يشاؤون . فاذا رأت الحكومة أن المصلحة العامة تقتضي تحديد مساحة القطن أو القمح ، وألزمَت الزراع ذلك ، كان لها أن تفعل ، ويصير المباح وهو هنا حرية اختيار المساحة ، حراما إذا جاوز الناس القدر المحدود لزراعة القطن أو القمح ..

وفي التعدد الذي نحن بصدده يطالعنا الامام «محمد عبده» برأي سديد ، فيقول :

« يجب تحريم التعدد الآن عملا بحديث لا ضرَر ولاضِرار »..

وحين نفهم آية التعدد على وَجهها الحق ، ونُدرك سبب نزولها نستريح ونُريح .

وفي هذا يحدثنا الفخر الرازي في تفسيره عن عكرمة قال :

« كان الرجل تحته نسوة وعنده أيتام . فاذا أنفق ماله على النسوة وأمْلَق ، أخذ ينفق من مال اليتامى على نسوته . فقال الله تعالى يعلمهم : إن خفتم ألا تُقسِطوا في أموال اليتامى لكثرة الزوجات ، فقد حرمتُ عليكم أن تنكحوا أكثر من أربع . فإن خفتم في الأربع أيضاً ، فالتزموا واحدة » .. !!!

وأروع دلالة على هذا ، ما رواه ابو داود ، والترمذي ،

وابن ماجة ، وأحمد ، و
النبي عليه الصلاة والسلام بـ

إن بني هشام بن المغير
ابن أبي طالب .. ألا واني
يحب ابن أبي طالب أن يطلق ابني وينكح ابنتهم
بضعة مني ، يريبني ما رابها ويؤذيني ما آذاها » .. ! ! !

فاذا كان الرسول وهو يحمل نفساً إنسانية غلابة لم يطق أن يرى لابنته ضرة . أفلا نلتمس العذر للمرأة نفسها — أي امرأة — إذا ما طالبت بوقف التعدد الذي يجعل حياتها جحيمـــــا لا يطاق .. ؟ !

وإنه ليس جحيما لها وحدها . بل وللزوج نفسه ، الذي يصف لنا الشيخ الطهطاوي سوء حاله ، فيقول عنه :

تزوجت اثنتين لفرط جهلي — وقد حاز البلا زوج اثنتين
فقلت أعيش بينهما خروفـــا — ينعّم بين أكرم نعجتين
فجاء الحال عكس الحال دوما — عذاباً دائماً ببليتين ! !

* * *

٣ — تأميم الطلاق ! !

أما جعل الطلاق أمام القاضي ، وهو ما نسميه الآن

تأميما – من باب التجوز .. فإن الاسلام يقره ويحرض عليه .

فاستعمال الدهماء للطلاق على الصورة المتفشية مما جعل عروة الزواج الوثقى بصقة يتفلها الزوج المستهتر المجهول متى شاء .. ومما جعلها يميناً يحلف به الناس في غباوة ، أو يهددون به في حمق ..

نقول :

إن استعماله بهذه الفوضى العابثة يجعل من الأفضل إن لم يكن من الألزم أن نسلك السبيل التي تصون الحياة الزوجية من التمزق والتشذر والانهيار .

ولنا أن نسأل :

أي فارق بين معالجة هذه الفوضى بوضعها بين يدي القضاء ، وبين علاج عمر بن الخطاب لها . حين أمضى الطلاق الثلاث ثلاثاً . مخالفاً بذلك ما كان عليه عمل الرسول وأبي بكر .. ؟!؟

إن سبب نزول الآية الكريمة « الطلاق مرتان » يساعد الآخرين على فهم ما نريد أن يفهموه ..

فقد قال رجل لزوجته محاولا إذلالها : « والله . لا أطلقك فتبيني .. ولا أقربك ابداً – قالت وكيف ذلك .؟ قال : أطلقك ، وكلما همّتْ عدتك أن تنقضي راجعتك وهكذا ..

فشكت الزوجة إلى الرسول ، فنزلتْ الآية « الطلاق

مرتان . فإمساك بمعروف أو تسريح باحسان » . ! !

ثم إن قول النبي « الطلاق عن وَطَر » يقتضي تدخل القضاء في أمر الطلاق ليتقصّى ما وراءه من بواعث وأوطار ..

* * *

٤ — وظائف الدولة .

وكالة النائب العام — القضاء — الوزارة

لا نعرف خلافا حول اشتغال المرأة بالعمل الحر ، كالتجارة والزراعة ، والطب .

والاسلام لا ينسَى أنه مدين لسيدة تاجرة بتمويل حركته في أيامه الاولى المليئة بالخَصاصة والحرمان ! !

تلكم السيدة هي : خديجة رضي الله عنها ..

لكن الخلاف ينشب بقوة حول حق المرأة في بعض الوظائف الهامة كوكالة النائب العام ، والقضاء ، ومناصب الوزارة ..

وببلوغنا هذه النقطة من الحديث ، نكون قد بلغنا رأس البركان .. فليضبط الورعون أعصابهم ، ولْيواصلوا السير معنا حتّى يبلغ الحديث تمامه ..

ونحب أن نقول : إن إعطاء المرأة هذا الحق لا يعني أن

النساء جميعاً سيُمارِسْنَهُ . . . فإن الرجال جميعاً لا يمارسونه . ! !

وإن الفقه الاسلامي ليلوح لنا من بعيد ومن قريب .. فلنتجه نحوه في ثبات وتفاؤل ..

« أ » – وكالة النائب العام .

إن الاسلام يعتبر المرأة إنساناً له حق التملُّك . وله حق التصرف وله حق التوكيل والتوكّل .–

ولنضع أبصارنا على الصفحة «٢٠٢» من الجزء الخامس لكتاب المغني لابن قدامة ، ولنحاول أن نقرأ !..

– « كل مَن صح تصرفه في شيء بنفسه ، وكان هذا الشيء مما تدخله النيابة ، صح ان يوكل فيه غيره ، وأن يكون وكيلا فيه عن غيره ، رجلا كان أو امرأة » ..

ومعنى هذه القاعدة الفقهية أنه إذا كان يجوز للمرأة أن تبيع وترهن ، وتؤجّر ، وتستأجر ، فإنه يجوز لها بالتالي أن توكّل غيرها ، وأن تكون وكيلا عن غيرها في كل هذ الأشياء ..

ونستطرد مع القاعدة فنقول :

وأيضاً إذا جاز للمرأة أن تخاصم غيرها أمام القضاء ، وترفع الدعوى باسمها ، فإنه يجوز لها بالتالي أن تكون وكيلا

عن غيرها في رفع الدعوى ، وهو ما يسميه الفقهاء « الوكالة بالخصومة » ، وهذا هو بالضبط عمل وكيل النائب العام ولُباب مهمته ...

وهنا يسألنا بعض الورِعين سؤالا :

هل تتواءم طبيعة المرأة وأنوثتها مع ما يقتضيه هذا العمل من مشقة وحرج . ؟؟

فنجيب : أما المشقة ، فمسألة خاصة بالمرأة ، ومن حقها يومئذ أن ترفض هذا العمل الشاق .. أما الحرج ، فما هو ، وأين هو . ؟

إنه لا حياء في الواجب ، كما أنه لا حياء في الدين . ! !

ولقد كان الرسول عليه السلام ، تذهب اليه المرأة فتسأله :

ــ كيف أغتسل من المحيض ؟؟

فيجيبها : « خذي ماءك وسِدْرَكِ ، وصبي على رأسك ، ودلّكيه حتى تبلغي مَنابِتَه .. ثم صبي عليه الماء . ثم خذي فرصة ممسكة فتطهري بها ..

فتسأل المرأة ثانية : وكيف أتطهّر بها .؟!

فيجيبها الرسول : تطهري بها ! !

فتعيد سؤالها : كيف أتطهر بها . ؟؟

فيحرج الرسول ولا تحرج المرأة ، ثم يقول وهو يضحك :

ــ سبحان الله ! ! تطهري بها .. ! ! ثم لا ينقذه من جرأتها

سوى عائشة إذ تُسِرّ إليها في أذنها قائلة : تتبعي أثر الدم في الرحم ..

إن أقصى ما يمكن أن يثير الحرج ، قد يكون حين تحقق المرأة قضية خلقية . كالاعتداء على العرض مثلا ..

ولكن استشعار الحرج لهذا السبب وَهْمٌ عريض .

ودعونا نسأل :

لماذا نتعاظم سؤال المرأة الرجل في فضيحة جنسية ، ولا نتعاظم سؤال الرجل للمرأة في مثل هذه المناسبة .. ؟!

« ب » القضاء .

اما حق المرأة في مناصب القضاء ، فيزكيه أولا — قاعدة « الأصل في الأشياء الإباحة » ..

ويزكيه — ثانيا — أن الاسلام مكّن المرأة من الإفتاء .

وكل زوجات الرسول كُنَّ مُفْتيات .

ولقد نبَغ من النساء في الفُتْيَا مَنْ وَجَدْنا عمر بن عبد العزيز يأمر عامله على المدينة أن يتعلم منها وينزل على رأيها ، وهي « عمرة بنت عبد الرحمن » .. !!!

والآن ، لنضع أبصارنا مرة أخرى على الصفحة (٣٨٠) من الجزء الحادي عشر من المغني ، ولنقرأ في أناة :

– قال ابن جرير : لا تُشترط الذكورة في القضاء ، لأن المرأة يجوز لها أن تكون مفتية ، فيجوز لها أن تكون قاضية .

وقال أبو حنيفة : يجوز أن تكون قاضية في غير الحدود ؛ لأن شهادتها في غير الحدود جائزة ..

ثم يجيء حمّاد شيخ أبي حنيفة وأستاذه، وعطاء ، الذي قال عنه ابن عباس : « لا تسألوني ما دام فيكم عطاء » ، فيجيزان شهادة المرأة حتى في الحدود ..

- إن ابن جرير الذي أجاز القضاء للمرأة لم يكن ملحداً ولا خارجاً عن الدين ، بل كان إماماً مجتهداً ورِعا ، قال عنه ابن خزيمة « لا أعرف أحداً فوق هذه الأرض أعلم من ابن جرير ».

وهو صاحب التفسير الذي لم يُؤَلَّف مثله ... فاذا ما سئلنا : لماذا – إذن – لم يعهد الرسول لبعض النساء بالقضاء ؟؟

نجيب سائلين : ولماذا لم يهدم الرسول الكعبة ، ليعيد بناءها على قواعد إبراهيم ؟؟

لقد كانت هذه الرغبة تعتمل في أقصى نفسه وفؤاده . ولطالما كان يحدث بها زوجته عائشة فيقول :

– « لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لهدمت الكعبة ، وأعدت بناءها على قواعد ابراهيم » ..

إذن . فحداثة المسلمين بالجاهلية ، وتأثُّرهم بتقاليد الجاهلية ورواسبها ، كان يَحُول بين الرسول ، وبين أشياء

يريدها . منها هدم الكعبة وبناؤها من جديد ... ومنها تولية المرأة أمر القضاء ...

« ج » — الوزارة .

وما دمنا نجيز للمرأة تولي القضاء . فماذا يمنعها من أن تكون وزيرا كتلك التي رأيناها في إندونيسيا المسلمة — وزيراً للشئون الاجتماعية ؟

لعله حديث الرسول « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » — هو الذي يمنع ويحول ..

ونحن نعترف بصحة الحديث وصدقه ثم نسأل : ما قصته . وما دلالته ؟

أما قصته ، فلنسمعها من أبي بكر راوي الحديث . إنه يقول : — بلغ رسول الله ﷺ أن الفرس أقاموا — بُوران — بنت كسرى ملكة عليهم . فقال هذا الحديث .

وأما دلالته ، فيحدثنا كتاب « فيض القدير في شرح الجامع الصغير » فيقول :

« قال الطيبي . هذا إخبار بنفي الفلاح عن أهل فارس ، وتنبؤ بأن الفلاح للعرب » .

أي أن الحديث مجرد نبوءة من الرسول بانتصار المسلمين على الفرس . ورغم وجاهة هذا التفسير ، فإن لنا وجهة نظر أخرى نلخصها في بنود ثلاثة ..

أولا — هذا الحديث ليس حكما شرعياً ، لأنه لا يعني ما يعنيه الحكم الشرعي من الاقتضاء أو التخيير . بل هو مجرد خبر . مثل قوله تعالى : « وهُم من بعدِ غلَبِهم سيَغلِبون » ..

ثانيا — هذا الحديث يمثل وجهة نظر لرسول الله لا يترتب عليها حكم شرعي . يشبه هذا وجهة نظره في تأبير النخل ، إذ مرَّ عليه السلام بقوم يُؤبِّرون نخيلهم ، فقال: لو تركتموه بغير تأبير لكان خيراً لكم ، ففعلوا ، فشاصَ النخل ، ولم يُنتج ثمرا قط ..

فلما ذهبوا للرسول يسألونه . قال لهم :

— « إنما ظننتُ ظنا ، فلا تُؤاخذوني بالظن . ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئا ، فخذوه ، فاني لا أكذب على الله » .

ثم قال لهم : « أنتم اعلم بشئون دنياكم .. »

ثالثا — هذه واقعة حال معينة ، وقد يكون الرسول يعلم من أمر « بوران » بنت كسرى ما جعله يستبعد نجاحها في حكم قومها ، وهذا لا يمنع أن تفلح امرأة أخرى حيث أخفقت بوران ... بدليل أن القرآن الكريم عرَض قصة ملكة أخرى هي بلقيس ، عرْضا يعبق بمزايا هذه الملكة وعظمة نفسها وعقلها ، فهي تقول عن كتاب سليمان عليه السلام ، « إني أُلقِيَ إلي كتاب كريم » .

وتقول لقومها : « ما كنتُ قاطعةً أمراً حتى تَشهدون » .

وتبدي عن رجاحة عقلها حين تقول : « إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها ، وجعلوا أعزة أهلها أذلة ، وكذلك يفعلون » .. !!!

ثم يبلغ القرآن بها قمة التقدير والرضا حين تهتف : « رب إني ظلمتُ نفسي ، وأسلمتْ مع سليمان لله رب العالمين » .. !

والآن تعالوا نصغ للشيخ « رشيد رضا » وهو يفسر قول الله العظيم « والمؤمنين والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » فيقول :

— « أثبَت الله بهذه الآية الولاية المطلقة للمرأة مع الرجل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » ..

ونحن من جانبنا نسأل : أليست وظيفة القضاء والنيابة والوزارة من الوظائف التي يُتوصَّل بها إلى إقرار المعروف ومناهضة المنكر ؟ ..

وإذا ما سُئِلنا مرة أخرى : لماذا لم يعهد الرسول للمرأة ببعض المناصب الوزارية .. ؟؟

نجيب سائلين : ولماذا لم يتخذ الرسول سِفارة في لندن ، أو في موسكو .. ؟ !

* * *

(د) حقها البرلماني.

وللمرأة الحق في الترشيح والاقتراع . أما كيف يتم ذلك فهذه مسألة شكلية تنظمها اللوائح العامة .

إن لها هذا الحق لأنها تدفع الزكاة ، والزكاة ضريبة ، ودافع الضرائب من حقه أن يختار الذين سينفقونها .. ! ! !

ولقد سمعنا عبد الرحمن بن عوف يقول بعد وفاة عمر :

— « والله ما تركتُ ذا رأي من الرجال ، ولا صاحبةَ فضلٍ من النساء ، إلا أخذت رأيه . ورأيها » ..

ولقد ثبت أن الرسول بايع النساء بمثل ما كان يبايع به الرجال .. وكانت هند بنت عتبة زوجة أبي سفيان تناقشه أثناء البيعة نقاشاً حاداً .. فهو مثلا حين يبايعهن على ألاّ يقتلن أولادهن تجيبه قائلة :

— قد ربّيناهم صغاراً . وقتلتَهم يوم بدر كباراً .. ! !

فيبتسم الرسول ، ويكاد عمر يستلقي على ظهره من الضحك الطويل .. ! !

(هـ) المسألة الأخلاقية .

والحق أن البواعث الرابضة وراء تهيُّب المعارضين لحقوق المرأة ، والمعوقين لديموقراطية المجتمع ، ليست أكثر من إحساسات مُجهَدَة . وحتى هذه الأحاسيس ، فان الاسلام الصحيح يقطع عليها طريقها .

إنهم يتوهمون أن خروج المرأة إلى الحياة . ومشاركتها الرجل في أعبائها ، مَدعاةٌ للفوضى الخلقية ، وخروج على التقاليد الدينية .. فهي قد تُضطر للاختلاء بالرجل ، أو السفر

بغير محرم ، أو مخالطة الرجال الاجانب عنها . فضلا عن إهمالها حقوق البيت وحقوق الولد ..

ونجيب بأن البيت والاسرة لن يضيعا . إذ ليس مصير كل زوجة أن تكون موظفة .. ثم إنه ليس من العسير التوفيق بين العمل ورعاية البيت ، بل ان زيادة الدخل المترتبة على عمل الزوجة ، ستساعد على تنسيق الحياة الزوجية وإسعادها .

أما اختلاط المرأة بالأجانب عنها ، والنظر إليهم ، فالشريعة تبيحهما . ولقد أمر رسول الله عليه السلام فاطمة بنت قيس أن تقضي عدتها في بيت ابن أم مكتوم قائلاً : « انه أعمى تضعين ثيابك عنده ، ولا يراك » . فلماذا لم يخف الرسول الفتنة على فاطمة هذه ، مع أنها في حالة تُشبه الخلوة . ؟؟

إن البعض يستدل بهذا الحديث على جواز خلوة المرأة مع الرجل الثقة . كما رواه الشوكاني في الجزء السادس من نيل الأوطار .

وقال السيد رشيد رضا : « التحقيق ، أن النظر من الرجل للمرأة ، ومن المرأة للرجل مباح إلى ما عدا العورات » ...

كذلك يدل على جواز النظر حديث عائشة المتفق عليه : «وَارَاني النبي بردائه وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون بالمسجد حتى أكون أنا الذي أسأمه » .. تعني أنها تسأم اللعب من طول رؤيتها له ..

قال الحافظ ابن حجر : الحديث دليل على جواز نظر

المرأة إلى الرجل . أما نظر الرجل للمرأة فقد أجازه الاعلام من الفقهاء مستدلين بحديث الخثعمية الوضيئة ..

أما السفر بغير مَحرم فقد حرّمه الاسلام يوم كانت المخاطر تكتنف الأسفار – يدلنا على ذلك قول النبي عليه السلام :

« يُوشِكُ أن تخرج الظعينة من الحِيرة تؤم البيت . لا جِوار معها ، لا تخاف الا الله » ! ...

فقوله (لا جوار معها) يدل على سَفر المرأة وحدها . وقوله (لا تخاف إلا الله) يشهد لها بالفضل ، وينفي عنها الإثم ، لأن الآثم قلما يخاف الله .

على أن سفر المرأة وحدها ولا مَحرمَ معها جائز من أجل المعاش والسعي عند أبي حنيفة وعطاء وابن سيرين .

ثم ما هو المحرَم .. ؟؟

يرى مالك أن جماعة النساء محرَم . ويرى الشافعي أن الحرة الثقة مَحرم ، وكل هذا متوفر بالطبيعة والاتفاق في كل سفر .

وأخيراً فقد سئلت عائشة زوج الرسول : ألا تخرج المرأة مسافرة إلا مع مَحرم ؟؟

فأجابت : « ليس كل النساء تَجِدُ مَحرماً » .. ! !

ويقول ابن حزم : كل سفر واجب لا يشترط فيه محرم .

وحديث النهي عن السفر فوق ثلاث بغير محرم مخصص

بكل سفر واجب .. وهنا لا داعي للقول إن سفر المرأة من أجل عملها ، ومعاشها واجب ومباح .

* * *

وما دمنا مصممين على أن تكون هذه آخر كلمات نقولها في هذا الموضوع . وأيضاً ما دمنا نؤمن بخطورة الاوهام التي تفصل بين الذكر والانثى في بلاد هذا الشرق المسلم ، فإن علينا ان نتعقب جميع الهواجس التي تحرك ضغائن المتقين في هذا الموضوع . وهي ناشئة عن فهم مغلوط لبعض النصوص الدينية . فلنعرضها في إيجاز مبين .

(ا) آية « وقَرْنَ في بيوتكن »

ليس معنى الآية . لا تخرجن من البيت ، أو لا تعملن وتسعَيْن ، فقد كان النساء يخرجن إلى المساجد والأسواق .

(ب) حديث « ناقصات عقل ودين »

معناه نقصان الخبرة والثقافة والتجربة . فاذا توفرت هذه جميعاً للمرأة عن طريق التربية والتثقيف ، فليس بين عقلها وعقل الرجل تفاوت كما نرى اليوم من تفوق الطالبات على الطلبة في الجامعات والمعاهد . وكما نسمع ونرى عن نوابغ النساء في العالم جميعه .

ثم لماذا ننسى آخر الحديث ونذكر أوله فقط ؟

ان الحديث بطوله يقول :

« ما رأيت ناقصاتِ عقل ودين أغلبَ لذي لُبٍّ منكن » .

فلو كان النقص هنا بمعنى البلاهة والعجز ، فكيف يغلبن أصحاب العقول والألباب ؟؟

(ج) « للذكر مثلُ حظ الأنثيين »

هذه الآية لا تفيد أن المرأة أدنى منزلة وحظاً من الرجل . فهي لا تعدو أن تكون تنظيماً مالياً قائماً على اعتبارات لا تمت لطبيعة المرأة بصلة . بدليل أن الرجل لا يذهب دائما بمثل حظ الأنثيين . بل إن أول ميراث وقع في الاسلام ذهبت فيه المرأة بنصيب الاسد ..

روى عطاء قال : استشهد سعد بن الربيع ، وترك بنتين وامرأة وأخا فأخذ الأخ المال كله . فأتت المرأة رسول الله فاستمهلها حتى ينزل الوحي فلما جاء الوحي . دعا الرسول العم ، وقال له أعط ابنتي سعد الثلثين ، وأعط أمهما الثمن ، وما بقي فهو لك . وكان هذا الباقي أقل من السدس ..

ثم إن الاسلام يحصر العمل بقاعدة « للذكر مثل حظ الانثيين » فيمن يكونون من جنس واحد ، كالأب مع البنت ، والأخ مع الأخت ، والأب مع الأم ، إذا لم يكن ثمة وارث سواهما — وهذه التفرقة لا تعني عند العقلاء ولا عند المجانين تحقير شأن المرأة ، ولا الحد من نشاطها المشروع ..

* * *

(د) آية « فَرجُلٌ وامرأتان ممن ترضَوْنَ من الشُّهداء »

يستدل البعض بهذه الآية على ان للمرأة في الحياة الاجتماعية والقانونية شأنا أدنى من شأن الرجل لأن الاسلام لا يكتفي بشهادة امرأة واحدة . في الوقت الذي يكتفي بها من رجل واحد ..

ونحن نسأل هؤلاء المساكين : هل تجوز شهادة الزوج على زوجته ؟؟

إن أبا حنيفة يرفض ذلك مع ان الزوج رجل .. ! !

ونسألهم ، هل تجوز شهادة رجل من البادية على آخر من أهل الحضر . ؟؟

إن الرسول يقول :

« لا تجوز شهادة بَدوِي على صاحب قرية».. وإلى هذا ، ذهب الامام مالك . ! !

ونسألهم . هل تجوز شهادة الأب على ولده ؟؟

إن كثيرين من الفقهاء يسقطونها . فلماذا .. ؟

لماذا لا تجوز شهادة هؤلاء جميعاً ، وكلهم رجال .. ؟؟

ألأنهم ناقِصُو عقل ودين ؟؟

كلا. وإنما هي اعتبارات فقهية اقتضت أن يكون نِصابُ الشهادة بالنسبة للمرأة . شهادتين . ، كما اقتضت أن يكَون نصاب الشهادة في بعض المواطن بالنسبة للرجل نفسه اربعة رجال .. ! ! !

وحتى لو كانت هذه مزية للرجل ، فالمزية لا تقتضي الأفضلية كما يقولون ..

(هـ) آية « الرجال قوّامُون على النساء »

إن هذه الآية لا تحرم المرأة من حقها ، فنحن نقول : البرلمان قوام على الحكومة . فهل معنى ذلك تجريد الحكومة من حقوقها ، وشخصيتها ؟!؟

إن القِوامَة في الآية لا تعني أكثر من إشراف الرجل على زوجه وأهله إشرافاً يقوم – كما يقول الشيخ محمد عبده – على احترام حق المرأة في الرأي والتصرف ..

وبعد . فما كان بِوُسْعِنا ونحن نتدارس ديموقراطية المجتمع أن نُهمل مقومات هذه الديموقراطية ، وهو إلغاء التفاوت الناشيء عن اختلاف الجنس . جنس الرجل وجنس المرأة .

ولما كانت الغاشية التي تحجب الحقيقة عن أبصار قومنا ناشئة عن سوء فهم الدين . فلم يكن ثمة بد من هذه الوقفة الطويلة مع الدين ...

ولنذكر أخيراً أن عزل المرأة عن المجتمع يعني عزل نصف إمكاناته ووسائل نهضته ..

إن « ٤٠٪ » من إنتاج الدول الكبرى يرجع اليوم إلى الجهد المبذول من النساء ..

وإن الساعات التي نحملها في جيوبنا ، أو حول معاصمنا ، لتردد كل دقة من دقاتها اسم فتاة ، أو سيدة سويسريـــة اشتركت في صنعها .. ! ! !

وإذا كانت تلك الامم قد تخلّت — سامحها الله — عن التحلي بفضائلنا الباهظة ، وأوهامنا التعسة ، فلأنها جرَّبت هـــذه « الفضائل » قبلنا ، وشربت كأسها المترعة بالفشل والعلْقَم . ثم كشفت عنها الغطاء ، ومضت في طريق الضوء كالشهب .. !

فلندر خواطرنا على هذه المسألة من جديد .

ولننطلق معا — الرجال والنساء — في موكب الحياة الهادر ، متحررين من قيود الشك ، متخففين من أعباء الأراجيف ..

التناسب بين الطبقات :

مرة أخرى نلاقي السؤال الأبدي : أين أخوك ؟؟

فالآن ، ونحن بصدد المشكلة الكبرى ، مشكلة التفاوت الناجم عن اختلاف الفرص ، وسوء توزيع الثروة ، نجدنا في حاجة أكيدة إلى تذكّر هذا السؤال ..

إن تبعات اليوم ، وتبعاتِ الغد نحو أمتنا هذه ، تتلخص في العمل لتحويلها إلى نوع راق من أنواع المجتمعات البشرية ..

وكل عقبة تعترض هذه المحاولة يجب أن تُنحّى وتزول .

ولقد قال نابليون . يجب أن تزول جبال الالب .. عندما أنبأوه أنها ستعتاق زحفه وغزوه .. !!

أما نحن ، فمن حسن حظنا أن جبال الالب ليست هي العقبة المتشامخة أمامنا .. وأيضاً ، فلسنا غُزاةً مدمرين . بل قوما ينشدون لأنفسهم وللآخرين رَخاء الحياة ووداعتها ..

وإذن فمن حقنا أن نَتخلُص إلى غايتنا دون أن نجد من الغير مقاومة تتحدانا .

ومن باب أولى ، يجب ألا تجيء هذه المقاومة منا أنفسنا ..

والتوزيع والانتاج يمثلان في المجتمع الانساني اليوم « العقدة الحيوية » أو ما يسمى (مركز التنفس) ..

والنظام الاقتصادي الذي كان شعاره (دعه يُنتج .. دعه يَبع) في طريقه إلى الانقراض . ويزحف بديله اقتصاد موجه أو اقتصاد منهجي يتوخى قدر المستطاع ديموقراطية الجماعة المتمثلة في أن يكون الإنتاج للجميع . ومن المستحيل ان يتمكن قوم من الديموقراطية الصحيحة . وهم لم يملكوا بعد ، أنفسهم ، وحياتهم ..

إن (٩٠٪) من الشعب يمثلون الرجل العادي الذي يحمل فوق كاهله المتداعي أوزار كل ظلم اجتماعي كان . أو سيكون ..

ولما كانت عملية الانتاج والتوزيع هي المشكلة الحقيقية لعالم

اليوم .. ولما كانت — أيضاً المجال الحيوي لنشاط الرأسمالية ، فان الواجب ينهانا عن أن ندفن رءوسنا في الرمال . ويدعونا لمواجهة المشكلة في ذمة وصدق .. ! !

ونحن ندرك أننا نغادر هذه الايام نظام الإقطاع الذي كان يطوينا في غياهبه وظلماته . ومعنى هذا حسب التفسير العلمي للتاريخ أن الدورْ القادم للرأسمالية دون سواها ..

ولكنْ هناك حقيقة أخرى يجدر بنا أن ندركها . هي : أن التطور لا يسير في عام (١٩٥٢) بنفس الخطوات الوئيدة التي كان يسير بها في القرن الثامن عشر ..

فاذا شئنا — مثلا — أن نطور وسائل المواصلات في اليمن ، فإن قواعد التطور وسننه لا تلزمنا أن نسير بِطاءاً ، فننتقل بأهل اليمن من الحمير إلى البغال .. ثم من البغال إلى عربات الحنطور . ثم من هذه ، إلى السيارات .. ثم إلى الطائرات ..

وإذا فعلنا ذلك ، فإننا نكون سُذَّجاً بائسين ! !

إن التطور يحقق تدرجه ويُجري تجاربه على نوع الإنسانية ، وليس على افرادها أو جماعاتها .

فاذا انتهى إلى صدق إحدى تجاريبه ، فقد صارت من حظ البشرية كلها . تطبقها كل جماعة منها حسب إمكاناتها التي لا تختلف في الواقع عن إمكانات الجماعات الاخرى إلا قليلا ..

وعملية الانتاج والتوزيع من الأشياء التي قال فيها التطور كلمته ..

فإذا كانت أوضاعنا الاقتصادية وظروفنا السياسية تتطلب أن يأخذ الطور التالي للإقطاع وهو الرأسمالية . فرصته بيننا . فليكن ذلك ، ولكن بشرط أن نأخذ الرأسمالية بأحدث مفهوماتها ، وأكثر تطبيقاتها إنسانية ونفعا — حتى تنزع عنها ضراوتها . وتخفف على الناس تحمُّل دورِها الموقوت ..

ولقد كان . ولا يزال هناك في بعض بِقاع من الارض رأسمالية احتكارية متسلطة . نزحت إلى بلادنا مع النظم الاخرى النازحة .. وهذا النوع من الرأسمالية ذو طبيعة ضارة ماحقة . وهي تقضي على كل معالم الديموقراطية في الوطن الذي يسمح لها بمكان . لأنها لا تكتفي بتوسعها الاقتصادي . بل وتتوسل به إلى توسع آخر سياسي . وكِلا التوسُّعين يتم على حساب المصالح العامة للدولة وللأمة ..

إنها تسخر كافة الاجهزة الحيوية في الوطن لخدمة أغراضها لا سيما أجهزة الصحافة . والاذاعة ، والسينما .. كما أنها تطبع الحكم بطابعها . شاء أم أبى ..

هذه الرأسمالية الاحتكارية يفرض علينا سلوكها أن نقف ضدها ؛ لأنها من قديم ، سبب كل كوارث الانسانية ومتاعبها .

ولعلنا نذكر أنها هي التي دفعت بريطانيا . وغيرها إلى الاستعمار وسرقة الاوطان من ذويها ..

وإن قصة الهند وحدها لتمثل وجه الحقيقة . فلقد بدأ استعمارها — على يد بعض الشركات التجارية — يوم كانت

الرأسمالية البريطانية والفرنسية متربعة على عرشها ..

ثم لم تظفر باستقلالها إلا في عهد حكومة العمال ، حيث كانت الرأسمالية الانجليزية مقموعة مقهورة .. ! !

* * *

ونحن لن نكون قد صنعنا شيئاً لحاضرنا ، ولا لمستقبلنا ، إذا تركنا الرأسمالية تتحول إلى إقطاع جديد ، دون أن نرسم لها نهجاً إنسانياً ،

ودون أن نخرجها طائعة أو مكرهة عن ضراوتها، وكزازتها، وطبيعتها ، فهي قد تعوّدت أن تشتري من أرخص الأسواق ، وتبيع في أغلاها ..

والسوق التي ستستنزفها على النحو المقيت ، هو الشعب .. الجماهير التي تنتج ، والتي تستهلك .. ! !

وهكذا ، فإن عنق الزجاجة يبقى في قبضتها . وتظل كما كان الاقطاع صاحبة الكلمة العليا النافذة .

أما المجتمع بكل بطولاته وإمكاناته ، فلن يكون أكثر من قطع الشطرنج . إن في قطع الشطرنج ملوكا ، وقواداً ، وفرساناً. ولكنها مع هذا قطع خشبية تصرفها تلك الانامل القديرة الماكرة كما تشاء .. ! ! !

وإذن فالطريق إلى تأنيس الرأسمالية . وهو بالتالي طريق إلى ديموقراطية الجماعة أن نخرجها عن نفسها . ونجردها من

القدر الضار من امتيازاتها ، ونضع سلطانها وبأسها عن المجتمع .

وسبيلنا لهذا يبدأ بأن نعرف من أي شيء تتكون الرأسمالية .

إنها تتكون من عنصرين : رأس المال ، والربح الذي هو فائض الإنتاج .

أما رأس المال فإن تجريدها منه يعتبر إلغاء لها . وإذن فسنقصر حديثنا الآن عن العنصر الثاني وهو الربح ..

وهنا نسأل سؤالا : لِصالح من يتقاضى العامل الذي ينتج في اليوم ما قيمته خمسة جنيهات ، ثلاثين قرشاً أو أربعين قرشاً؟

إن ذلك ليس من صالحه ، ولا من صالح المجتمع ، ولا من صالح الرأسمالية نفسها ، فنحن نعلم أن تحقيق هذه المصالح كلها مرتبط برفع منسوب القوة الشرائية للأفراد . ولا سيما اذا كانت الطبقة العاملة والمحترفة تمثل أكثر من نصف المجتمع كما يخبرنا الإحصاء .

وإذن فليس هناك غرض مفهوم لهذا التجويع المقصود إلا إذلال المجموعات الضخمة من الشعب لتظل مقدراتها السياسية والاقتصادية في غير أيديها ..

ومن هنا يتجلى ارتباط ديموقراطية المجتمع بل والدولة بمسألة الربح بصفة خاصة ..

ولكي نتحامى خطورة هذا الاتجاه ، وفي نفس الوقت لا نسبب للرأسمالية وفاة غير طبيعية – أي قبل حلول أجلها

المحتوم ، فإن علينا أن نُشْرِك العمال مع أصحاب العمل في جزء من الربح لا يقل عن الربع .. علاوة عن اجورهم اليومية . ويوزع هذا الجزء عليهم سنوياً بنسبة الأجور التي يتقاضونها ، أو بنسبة ساعات العمل التي يشتغلونها ..

وبديهي أننا لا نظلم أصحاب الاعمال شيئاً . وإنما نهيىء لهم بذلك ونهيىء للمجتمع كله مزيداً من النشاط ، ومزيداً من الرخاء ، ومزيداً من الرضاء والاطمئنان .. وبهذا يتوفر لنا الجمع بين نظام الحرية الفردية الذي قد تدعو إليه ظروف سياسية معينة ، والاقتصاد الموجَّه الذي يراعي ديموقراطية الجماعة والدولة ..

إن صافي دخلنا في عام (١٩٤٨) كان ١٠١٧ مليون جنيه . فماذا أصاب منه العامل الصناعي الذي كان متوسط دخله الاسبوعي في نفس السنة « ١٥٤ » قرشاً .. ؟ !

وماذا أصاب العامل الزراعي الذي كان متوسط دخله الاسبوعي في نفس العام أيضا ١٢٥ قرشاً .. ؟ ! .

إننا حين نوازن بين المصروفات وقيمة المنتجات الخاصة ببعض المؤسسات الصناعية نجد ما يغرينا بالسعي لتحقيق المشاركة التي ننشدها بين صاحب العمل والعامل .

وبين أيدينا الآن آخر إحصاء رسمي لعام (١٩٤٧) . وفيه نجد ان بعض الصناعات مثل :

(ا) حلج وكبس القطن . بلغت مصروفاتها بالجنيه المصري

١٤,٦٣٨,٦١٤ وبلغت قيمة منتجاتها ١٦,٢٨٩,٢٢٠ جنيهاً .

(ب) صناعة المشروبات . بلغت مصروفاتها بالجنيه المصري ٥٧,٧٦٨,٥٥٣ وبلغت قيمة منتجاتها ٦٢,٥٩٧,٦٨٥ جنيهاً .

(ج) صناعة التبغ ، بلغت مصرفاتها ٢٥,٣٣٢,٢٢٠ جنيهاً وبلغت قيمة منتجاتها ٢٩,٧١٦,٨٤٤ جنيهاً .

(د) صناعة النسيج ، بلغت مصروفاتها ٣٩,٣٥١,٧٢٥ جنيهاً. وبلغت قيمة منتجاتها ٤٧,٣٥٨,١٥٣ جنيهاً .

(هـ) الطباعة والنشر ، بلغت مصروفاتها ١,٩٥٩,٦٣٣ جنيهاً . وبلغت قيمة منتجاتها ٢,٤٩٣,٨٧٨ جنيهاً .

(و) الصناعات الكيماوية ، بلغت مصروفاتها ١٠,٠٤٨,٢٨٥ جنيهاً . وبلغت قيمة منتجاتها ١١,٠٦٧,٨٦٣ جنيهاً [١] .

* * *

ونلاحظ ان المصروفات تشمل كل شيء بما في ذلك المرتبات والمكافآت وصحيح أن من حق رؤوس الاموال التي حبسها أصحابها على هذه الأغراض التجارية أن تقتسم فيما بينها هذا الفائض .. ولكن ، أليس ينبغي أن نعتبر الطاقة البشرية الهائلة التي يبذلها العمال ، سهماً من أسهم رأس المال يستحق من الربح نصيباً مفروضاً ؟ ! ...

---

(١) الاحصاء السنوي للجيب – ١٩٥١ –

إننا ننشد هذا الهدف ، ليس فقط من أجل الرخاء ، بل ومن أجل إزاحة الشعور بالدونية ، والإحساس بالسُّخْرة عن كاهل الطبقات التي تمثل قاعدة الشعب . وأيضاً لننفي عن الرأسمالية التخمة المطغية التي تُسوِّل لها شراء الذمم . والسيطرة بواسطة الرشوة ، على الاجهزة الحيوية في الأمة .. ! ! !

وهذا يرسم لنا الوسيلة الثانية لتأسيس الرأسمالية . ونفي غوائلها وهي : التمكين للتعاونيات الحديثة حتى تُشرِف في غير ضغط على نظام الانتاج والاستهلاك . وحتى تأخذ مكان السماسرة والمحتكرين وأصحاب الامتيازات التي تتنكر — دائماً — وراء نظام حرية التبادل ! !

إن رأس المال الذي سيتحول من الإقطاع إلى الصناعة والتجارة يحمل بين ضلوعه الناقمة رغبة مسعورة في تعويض النفوذ المفقود ، والمجد الذاهب .

فلنحاول من اليوم أن نضعه تحت توجيه سديد ، ونجعله نواة لبناء حياة تعاونية حديثة وشاملة تنتظم الصناعة والزراعة والتجارة .

ونستطيع أن نستعين على ذلك بتجارب الدول التي أفلحت في إخضاع الجهاز الاقتصادي لاشتراكية تعاونية قلّمت أظفار المشروعات الفردية الجشعة ، وتمكنت مع توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلا من تنمية الثروة وإربائها — مثل الدانمارك التي بلغت نسبة إنتاجها الزراعي عام ١٩٤٨ :

— ١٢٠٪ أقوى من روسيا .

— ٤٤٠٪ أقوى من فرنسا [١] .

وفي نفس الوقت أخذ التعاون المدرّب مكان الرأسمالية المحتكرة دون أن يركب المجتمع الطَفْرة . أو يَمرُق من النظام ..

نحن نعلم أن في بلادنا جمعيات تعاونية بلغ تعدادها في آخر احصاء رسمي عام « ١٩٤٩ » — (٢٠٠٧) جمعية . بها (٧٧٦٨١٦) عضواً .

ورأس مالها المدفوع (١٢٣٤٥٩١) جنيها .

والاحتياطي — (٦٦٦٧٩١) جنيها .

ولكننا نعلم أيضاً أنها أكثر الأشياء شبها بالسقايات الموقوفة التي تسمى (سبيل أم عباس) أو (سبيل أم المحسنين) ! !

لماذا ؟

لان النظام البائد لم يكن يسمح لها بأن تزيد عن « جمعيات خيرية » ولم يكن يأذن لها بأن تقوم كنظام اقتصادي يحل مكان « الاحتكار » في أجهزة الإنتاج والتوزيع . لذلك فإن القارعة التي أنزلتها الحكومة أخيراً ببورصة القطن يجب أن تتكرر بالنسبة لبقية المؤسسات الاحتكارية التي تقوم في مجتمعنا

---

(١) كتاب وقائع الاقتصاد التعاوني .

البشري بوظيفة « بعوض الجامبيا » .. ! !

وإذا كانت الحكومة قد أخذت مكان البورصة ومكان التاجر في مسألة القطن . فإنها لا تُكلَّف الآن ذلك في مسائلنا الاقتصادية الاخرى .. وعليها فقط أن تفسح المجال لنظام تعاوني تدور في كنَفِه ، المصانع التعاونية والزراعات التعاونية . والاستهلاك التعاوني ...

ج والآن ، نواجه العامل الثاني والهام في إقامة التناسب بين الطبقات ..

إن تحقيق الديموقراطية للجماعات الكادحة يتطلب أن تتمكن من توجيه مصايرها بنفسها ، ويقتضي أن تكون لها رقابة قادرة على المشروعات التي تهمها ، والتي تهم وطنها بصورة عامة ..

وإذا كانت الحياة البرلمانية هي المظهر الوطيد لهذه الرقابة ، فان الحياة السياسية ، أو بتعبير آخر ، فإن الحياة النقابية والحزبية ، هي الخطوة اللازمة والممهدة لكل حياة نيابية صادقة .. ! ! !

فالأمة بغير وعي سياسي واقتصادي واجتماعي ، لا يمكن أن تصير شيئاً مذكوراً . فضلا عن أن تُشرِّع لنفسها ، وتحرس حقوقهـا ..

إن النقابات في الأمم الرشيدة تقوم بدور « المدرسةالسياسية»

للجماهير . كما تقوم بدور « اللجان التحضيرية » للبرلمان ..

وكذلك تفعل الأحزاب ..

وما الحزب إلا نقابة لها نشاط أوسع ، وتَبعات أكثر ..

وتكويننا الطبقي لا يستغني بالنقابة عن الحزب ، ولا يكتفي بالحزب عن النقابة . بل يتطلب وجود الاثنين معاً ..

ولكي نتبين صدق ذلك ، علينا أن نرجع إلى الإحصاء ..

وهناك نجد من التفاوت بين إمكانات الذهن . وإمكانات الدخل ما يقيم حواجز بين :

(ا) طبقة الرجل العادي ..

(ب) الطبقة المتوسطة ..

فالاولون نجدهم من أصحاب الحرف الدنيا التي لا يكتنفها من عوامل التقدم والتثقيف شيء .. فعندنا مثلا :

(١) مزارعون يشتغلون في أرض مستأجرة ، وعددهم — ٦٧٨٥٥٩

(٢) مزارعون يساعدون ذويهم ، وعددهم ١١٧٤٣٥٣

(٣) مزارعون بالأجرة ، وعددهم — ١٣٩٣٠١٧

(٤) غزالون ونسّاجون وفتّالون ، وعددهم ٨٨٨٩٨

(٥) ميكانيكيون ومصلحو سيارات ودراجات ،وعددهم ٥٦٩٢٠

(٦) عربجية وحمارون ، وعددهم ٣٦٨٨٧

(٧) بائعون متجولون ، وعددهم ١٥٣٢٤٥

(٨) برادون وخراطو معادن ، وعددهم ٢١٤٣٨

وهكذا يسترسل الإحصاء في عرض « كرنفال » ضخم من أصحاب الحرف الضحلة من إمكانات المعرفة والوعي .

ولقد كان ترك هؤلاء للأحزاب السياسية — وحدها — في الأعوام المنصرمة من حياتنا ، من أهم الاسباب المعيقة لنموهم ، ولنمو الاحزاب أيضاً . لقد كان هذا العمل أشبه بإدخال رجل أمي لا يحسن كتابة اسمه ، إحدى كليات الجامعة !

والمكان الطبيعي الذي كان ينتظر هؤلاء ولا يزال ينتظرهم : هي النقابات .

ولقد ذكرنا في الفصل الأول ، أن الحياة الدستورية أتاحت للعمال الصناعيين تكوين نقابات . بلغ عددها في إحصاء عام (١٩٥٠) (٤٩١) نقابة . تنتظم — ١٤٩٤٢٤ — من الأعضاء .

ولكن هذه النقابات لم تنجُ من الحملات الإرهابية التي لم يسلم منها الدستور نفسه . وكان هناك ولا يزال ، عوامل غريبة تتطفل عليها . تارة في صورة قانون ، وتارة أخرى في صورة إجراء إداري ، أو ضغط شخصي ..

من هنا يبرق أمامَ بصائرنا وأبصارنا واجب من أقدس الواجبات ألا وهو : رفع كافة القيود وتحطيم كافة الأغلال عن

عن هذه النقابات ودعوتها هي – في صورة مؤتمر عام – لتضع بمعاونة الحكومة لا بإلزامها القوانين التي تحمي مصلحتهاوترعرع حياتهـــا ..

وشيء آخر ...

فنحن حين نطالع إحصاء النقابات ، نجد مكاناً شاغراً يشبه الهوة السحيقة . وهو يتسع لستة ملايين من الأنفس المحرومة .

إننا نقرأ عن نقابات تمثل صناعات الأطعمة ،والمشروبات ، والورق والنسيج ، والحلاقة ، والنجارة والطباعة ، إلى آخر هذه الحرف .

ولكننا لا تقع أعيننا على نقابة واحدة للفلاحين ، مـــن مستأجرين وعمال زراعيين ،

تُرى أي حافز خبيث أسقطهم من حسابنا .؟!

على أية حال ، فلنفهم جيداً : أن الديموقراطية الصحيحة لن تتحقق إلا إذا جعلنا من هذه الحيوانات المسخرة ،.! بشرية نابهة واعية .. والا إذا أعددناها إعداداً قوياً يمكنها مـــع الآخرين من إحراز مكانة برلمانية . حتى نكون صادقين يوم نقول : إن الشعب يحكم نفسه « بنفسه » .. وسبيل هذا ان نهيىء لهم حياة نقابية متحدة . يتدارسون فيها احتيـــاجاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

لقد كان من الطبيعي أن يحارب «عهد الاقطاع» مثل هذه

المحاولات .. أما العهد الجديد الذي يستمد وجوده وكيانه من هذه الجماهير فلا ينبغي له أن يُهمل أمرها ، فضلا عن أن يضيق بهـــا ..

إن الفلاحين في مصر ، بل وفي بلاد الشرق الأوسط كله يواجهون اليوم حياة جديدة فيها تطلّع وتحفّز . ولكي ننظم هذه الحياة علينا أن نمكنهم من التكتل داخل أجهزة جماعية . تهيىء لهم فرص التعاون المفضي إلى الرخاء والرغد .. وتهيىء لهم مع هذا ، تدريبات ديموقراطية وثقافات سياسية ..

وتستطيع الحكومة أن تُفيد من « النقابات الريفية » في تقويم جهازها الإداري .. فيكون بكل قرية «نقابة» يشترك أهل البلد جميعه من رجال ونساء في انتخاب أعضائها . ولعل كلمـــة « النساء » هنا ستسبب لبعض الناس «مغصاً عقلياً» . ولكني أؤكد لهم ، أن ذلك ممكن مع الابقاء على حُرُمات الفضيلة وحِماها ..

ويَنتخب « مجلس إدارة النقابة » — «عضواً منتدباً » يقوم مع المجلس بدور العمدة ، الذي يجب أن يأخذ مكانه في متحف الآثار مع العادِيّات القديمة . ! !

وينبغي أن يمكَّن مجلس النقابة من الفصل في جميـــــع الخصومات التي يعاقب القانون فيها بالغرامة فقط . أو بالغرامة مع الحبس الذي لا يزيد عن أسبوع ، وذلك حتّى يشعر الفلاحون أن لهم من الأمر شيئاً ، وأشياء ، وحتّى ترتدّ إليهم شخصيتهم

التي تلاشت في مركز البوليس . ! !

كما يمكن من القيام في حدود إمكاناته بكل وظائف وزارات الدولة جميعها . بمعنى أنه يشرف على مصالح القرية المالية والصحية والزراعية إلى آخره . فاذا لم نشأ أن نفعل ، فيجب أن تسلك الدولة سلوكا مشجعا على قيام «النقابات الريفية» ولها أن تطمئن على سلامة ما تحرص عليه من نظم وتقاليد ..

لقد بدأت النقابات الزراعية في معظم دول أوربا ، مجرد ندوات اجتماعية . ثم لم تلبث أن صارت أجهزة اقتصاديـــة متفوقة . تنتج لحساب الجماعة ، وفي صورة تعاونية حرة ، كل ما تحتاجه من علَف للماشية ، ومن سماد ، وبذار ، وألبان ، ولحوم ، وأسمنت ، وفحم ، وكهرباء . !

ولو أن تلك الدول أجفلت أمام أشباح المخاوف ، ولم تسمح بقيام هذه النقابات ، لَحرمَتْ نفسها ، ومجتمعها هذا الفيض من الخير والدأب والعُمران .

* * *

والآن نستطيع أن نغادر «الرجل العادي» الذي تصلح له النقابة كوسيلة لتربيته السياسية ، إلى الطبقة المتوسطة ... وهذا الفريق من المواطنين يقدره الإحصاء بحوالي مليونين من الناس . لهم حظ من الثقافة والرزق والفراغ يتيح لهم ان يفكروا . ويؤثِّروا . وهم موزعون بين الفنانين والأطباء . ورجال العلم.

ورجال الدين ، والمحامين ، والمؤلفين والمشتغلين بالصحافة ، والطلاب ، والمهندسين ، والموظفين . وهؤلاء لا يتوسلون بالنقابة إلا إلى تنظيم أغراضهم المهنية . وهم — عادة — دعامة الاحزاب السياسية ، وجهازها الفعال ، فوقْف نشاط هذه الاحزاب . وَقْف لنشاط هذه الطبقة المستنيرة في الأمة ..

والأحزاب ليست سوءاً دائماً .. وجميع المآخذ التي تُؤخَذ على أحزابنا . لا يمكن أن تنسينا أبداً ما لبعضها من فضل جليل . وعلى كل ، فوجودها في مثل بلادنا اليوم من حتميات الديموقراطية ومقوماتها .. وما دام المجتمع لا يزال وِعاءاً لمصالح متفاوتة ، إن لم تكن متناقضة ، فلا بد لوجهات النظر هذه ، من أن تجد الطريق للتعبير عن نفسها ..

والأحزاب في النظام الديموقراطي لا تعيش تحت رحمة القوانين الاستثنائية التي تحييها حين تشاء . وتميتها كيف تشاء .. وإنما تحييها وتميتها التغيُّرات الاجتماعية في الأمة نفسها .

ونضرب لذلك مثلا — الأحزاب في بريطانيا . ففي عام «١٩٤٤» — كان البرلمان الانجليزي مؤلفاً من الأحزاب والجماعات الآتية :

— « المحافظون — العمال — اتحاديو أولستر — الاتحاديون المستقلون — القوميون — القوميون المستقلون — الأحرار القوميون — حزب العمال المستقل — العمال القوميون — الأحرار — المستقلون — حزب الثروة المشتركة — الشيوعيون — الامتناعيون

القوميون الارلنديون » .

أرأيتم ...؟ في سنة (١٩٤٤) خاضت هذه التشكيلات السياسية الانتخابات في بريطانيا ، ومُثّلت في البرلمان بنسب مختلفة .. أي أنها كانت قائمة ، ولها نشاط سياسي في بلادها . فأين ذهبت الآن ، هذه الأحزاب الأربعة عشر ..؟

لقد زال بعضها بزوال أغراضه .. وفني ضعيفها في قويها ، حتى تركز التعبير السياسي عن الأمة البريطانية أخيراً في حزبين كبيرين — حزب المحافظين ، وحزب العمال . ومن ورائهما بقية تلك الأحزاب التي أحصيناها ، كالحزب الشيوعي ..

إن بريطانيا على الرغم من أنها سارت نحو الاشتراكية نصف الطريق ، إن لم يكن أكثر ، فإنها لا تزال تمدّ بدم الحياة والقوة ، حزباً يخاصم الاشتراكية وهو حزب المحافظين ..

لماذا ؟ لأنها لا تزال عشاً لبعض النزعات الرأسمالية والبيوتات الاحتكارية المستعصية على التحول والتطوير — وهكذا تعبر وجهات النظر المختلفة في الأمة عن نفسها ، متخذة الأحزاب وسيلة لهذا التعبير ..

ولقد كان عندنا في مصر أحزاب انقرضت كحزبي الشعب والاتحاد . وسيدرك الفناء أحزاباً أخرى .. لا لأن قانوناً يشاء ، أو حاكماً يريد ، بل لأن التغيرات الاجتماعية تحمل بين طياتها بذور أحزاب مقبلة وآجال أحزاب آفلة .. وهذه التغيرات ،

وحدها ، ودون سواها هي وسيلة الديموقراطية لتنظيم الأحزاب وتحديد مكانها من العدم والوجود ..

. فلنثق بها ، ولنثق بالحرية .. ولنمكِّن شعبنا من التعبير الحرّ عن نفسه ، ومن إنضاج وعيه وتكامُل شخصيته .

والنقابات والأحزاب من خير ما نهتدي به لهذا السبيل ..

وبعد ..

فنستطيع الآن أن نختم الحديث ، ونحن مطمئنون إلى أننا ألممنا بكثير من حقائق الموضوع الذي كرَّسْنا له هذا الكتاب .

وإذا كان هناك كلمة باقية ، فهي دعوة القراء أن يُضيفوا للفكرة المبثوثة خلال هذه الصفحات ــ جديداً من خواطرهم ، وجديداً من أفكارهم ، وحتى لو كان هذا الجديد معارضة ونقضاً لما سقنـــاه . فإنه سيكـــون عملا جليلا ، وامتداداً للجولة التي قطعناها معا في قارة المعرفة ، وملكُوت الحقيقة .

وكما يقول المفكر الفرنسي « باجي » :

ــ « إنَّ قيام فِكرة عظمى ، في وجهِ فكرةٍ عظمـــى نظيرِها ــ أمر ينشرح له قلب الله . » ! !

فلنتعاون ــ معاً ــ على هذا الأمر الذي ينشرح له قلب الله ، ذاكرين جيداً ــ أنه إذا كانت غايتنا ، إسعاد بلادنا ، وتحرير أنفسنا ، فإن التفكير المضاء بنور الحرية والجرأة ، هو أكفأ ما نهتدي به لتحقيق هذه الغاية ..

وما دام هدفنا هو : الحق ، فسنلاقيه لا محالة ..

أما إذا كان الهدف شيئاً آخر . فجدير بنا أن نلويَ الزمام . ونُولّي وجوهنا شطر الذي هو خير لبلادنا . وأجدى لمستقبلنا.

لطالما حاولنا أن نطفىء شموع الحقيقة في بلادنا ، ظانّين ظنّ السَّوْء أننا قادرون على حماية الظُلمات . حتى كذّبتنا الايام تكذيباً تِلْو تكذيب ، وصاحت بين خرائب المحاولة وأطلال الفشل :

— « إن ظلام العالم كله ، ليعجز عن إطفاء شمعة » .. ! !

أفلا نزال مُصرِّين على إطفاء الشمعات .. ؟؟

نرجو أن نكونَ من الرشاد بحيث لا نفعل ..

ونرجو أيضاً ألا يكون مَبْلَغُنا من الوعي ، ومبلغنا من السعي . أن نلعن الظلام ..! فعلى الذين اقتنعوا بتصويرنا للديموقراطية ، وحقّنا فيها أن يُبشّروا بها ، ويُظْهِروا نورها للجماهير ، ويجعل كل واحد من نفسه جيشاً يخوض معركتها في ثبات وإصرار . ولا يضع سلاحه — الذي هو منطق وبلاغ — حتى نصيرَ وبلادُنا معنا ، جديرين بالحياة ، وبكل ما كتبه الله للإنسانية من كرامة وحق .. وعلى الذين لم يقتنعوا ، أن يحاولوا ... ! !

وإذا هم نَضَوْا عن أنفسهم وثنية الهوى ، ووطْأة التهيّب ، فسوف تأتيهم من الله بصيرة جديدة ، تخبرهم أن الديموقراطية ليست ضرورية لترقية الحياة والأحياء فحسب ...

بل هي ضرورية لإبقاء الحياة ، حياة . وإبقاء الأحياء ، أحياء ...

الديمقراطيّة أبدًا

في روحانية مشعّة وواقعيّة تتلفع بالنظافة،
ينتشل لنا المؤلف الديمقراطية، مما غامت فيه
من أوضار، فإذا هي معنى يكاد يكون جديدًا،
يأسر اللبّ ويستهوي القلب، ويدعو كلّ حاكم ومحكوم
إلى الانضواء تحت لواء الحرّية العادلة للجميع.

الناشر